

تحت أستار الكتمان:

السجون ومراكز الاحتجاز
في السعودية

يوليو
2021

القسط
ALQST
For Human Rights لحقوق الإنسان





✉ Contact@ALQST.ORG ☎ 02073851311 🌐 ALQST.ORG 🐦 @ALQST_ORG 📘 @ALQST.ORG

📍 Unit 24.7, Coda Studios, 189 Munster Rd, Fulham, London SW6 6AW | Registration no: 09093387

ISBN: 978-1-913205-08-9

ISBN ebook: 978-1-913205-09-6

المحتويات

4	تعريفُ ببعض الاصطلاحات
5	توطئة
6	ملخّصُ تنفيذي
9	1- الإطار القانوني
10	1.1. القوانين والمعايير الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق السجناء
12	الشكل 1: المعاهدات والمبادئ الدولية ذات الصلة
15	2.1. التشريعات والأنظمة المحلية المتعلقة بالسجن والاحتجاز
17	1.3. الإخفاق في الإيفاء بالمتطلبات القانونية والمعاهدات
17	1.3.1. الاعتقال والاحتجاز التعسفيّان
20	الشكل 2: معلومات عن ظروف الاعتقال والتوقيف من المشاركين في الاستطلاع
21	1.3.2. الحق في ظروف احتجاز إنسانية
21	1.3.3. عدم التعرض إلى التعذيب وسوء المعاملة
22	1.4. الإشراف والتدقيق
24	2- نظام السجون السعودي: الهيكل والمراقبة
25	الشكل 3: نظام السجون السعودي: الهيكل والمراقبة
26	2.1. نظام السجون وإدارته وموظّفوه
27	الشكل 4: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للسجون التابعة لوزارة الداخلية (كما هو مبين على الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية وقت إعداد التقرير)
28	2.2. السجون العامة
29	2.3. السجون السياسية
34	الشكل 5: أهم السجون السياسية
35	2.4. احتجاز الأحداث
35	2.4.1. دور الملاحظة الاجتماعية للبينين
35	2.4.2. دور رعاية الفتيات والشابات
38	2.5. أماكن الاعتقال غير الرسمية
40	3- ظروف السجون ومراكز الاحتجاز السعودية وحال الرعاية الصحية فيها
42	3.1. الاكتظاظ
43	3.2. النظافة والمرافق الصحية
45	3.3. احتياجات النساء في السجن
46	3.4. الإهمال الطبي والإداري
47	الشكل 6: معلومات عن الرعاية الصحية في السجون من المستجيبين إلى الدراسة الاستقصائية
50	3.5. الأمراض المعدية، بما فيها وباء كوفيد-19
52	3.6. الجريمة وتعاطي المخدرات
54	4- التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة
57	4.1. التعذيب البدني والنفسي
58	الشكل 7: معلومات عن ضروب التعذيب وسوء المعاملة من المشاركين في الدراسة الاستقصائية
60	4.2. سوء المعاملة والمضايقة
62	3. الحبس الانفرادي
63	4. حالات الوفاة أثناء الاحتجاز
65	4.5. منع الزيارة
66	4.6. إضراب السجناء عن الطعام احتجاجًا على سوء المعاملة
69	التوصيات

تعريف بعض الاصطلاحات

هيئة التحقيق والادعاء العام	هي دائرة تحقيق ومصلحة نيابة عامة، أنشئت في عام 1989 بموجب أمر ملكي، ولكنها عاملة منذ عام 1995. كانت تتبع فيما مضى إلى وزارة الداخلية، ثم تمّ نقلها في عام 2017 إلى وكالة جديدة، هي النيابة العامة، وغدت خاضعة لسلطة الملك مباشرة.
اتفاقية مناهضة التعذيب	اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي صادقت عليها السعودية مع تحفظات في عام 1997.
النظام الأساسي للحكم	نظام صدر في عام 1992 بموجب الأمر الملكي رقم أ/ 90، ويعتبر بمثابة دستور للبلاد ويُستخدم نظريًا كإطار مرجعي للتشريعات المحلية الأخرى.
هيئة حقوق الإنسان السعودية	هيئة حكومية أنشئت رسميًا في عام 2005 لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهي مسؤولة مباشرة أمام الملك.
نظام الإجراءات الجزائية	قانون سنّ في عام 2001 ليكون أول قانون للإجراءات الجنائية يصدر في البلد. تعرف أيضا باسم قانون الإجراءات الجزائية.
نظام السجن والتوقيف	دخل حيز النفاذ في عام 1978.
المباحث	أو المديرية العامة للمباحث، وهي جهاز الشرطة السرية الذي يتعامل مع مسائل الأمن الداخلي ومكافحة التجسس. وكانت تتبع وزارة الداخلية فيما مضى، وأصبحت في عام 2017 إحدى وكالات رئاسة أمن الدولة.
نافذة تواصل	بوابة إلكترونية تسمح للعائلات بالوصول إلى معلومات تتعلق بأحد أقاربها المحتجزين عن طريق إدخال رقمه الوطني.
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	هيئة حكومية أنشئت رسميًا في عام 2004 لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
رئاسة أمن الدولة	أنشئت في عام 2017 بدمج كل من جهازي مكافحة الإرهاب والاستخبارات تحت قيادة واحدة، وهي مسؤولة أمام الملك.

توطئة

يصدر هذا التقرير في وقت بالغ الأهمية بالنسبة إلى الأحوال في السعودية، حيث نشهد اتجاهًا يبعث على القلق نحو التزايد في انتهاكات حقوق الإنسان من حيث الاعتقالات وظروف الاحتجاز. وقد وثقت منظمة القسط ومنظمات حقوقية أخرى مثل هذه الانتهاكات بشل منهجي على مدى العقدين الماضيين، غير أن نطاق تلك الانتهاكات اتسع، وشدّتها ازدادت، منذ تولّى الملك سلمان العرش في عام 2015، وبخاصة مُدَّ عَيَّنَ ابنه محمد بن سلمان وليًا لعهدده في عام 2017. وبالنظر إلى ما تقدّم، فإنّ توقيت إصدار هذا التقرير مُواتٍ لتقديم معلومات هامة عن التغيرات الأخيرة في المناخ القانوني، والمشكلات المتأصلة في نظام السجون بالسعودية.

يفتقد نظام السجون السعودي، من حيث هيكله وإدارته، إلى الشفافية والمراقبة المستقلة، ما يزيد من احتمال ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق السجناء، بما في ذلك الاعتقال والاحتجاز غير القانونيين، والحبس الاحتياطي المطوّل، والاستخدام الممنهج للتعذيب أثناء الاستجواب، وسوء الممارسة الطبية والإهمال الصحي المتعمدين، وعدم مراعاة ضمانات الإجراءات القانونية السليمة. ورغم أن هيئات متعددة دأبت على تناقل وقائع تلك الانتهاكات، بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان، وتقارير مجموعات العمل والمقررين الخاصين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ووسائل الإعلام الدولية؛ إلا أن السلطات السعودية أخفقت مرارًا في معالجة هذه القضايا على نحو شامل ومؤسسي. والحقُّ أنّ أكثر ما يبعث على القلق هو التدخل المتزايد لرئاسة أمن الدولة والديوان الملكي في القضاء وفي النظام القانوني منذ عام 2017، وقد تمّ من جرّاء ذلك احتجاز آلاف الأشخاص بدعاوى زائفة.

رغم الأبواب المغلقة والكتمان على المعلومة لدى المؤسسات المعنية في السعودية، فقد حاولنا معاينة القضايا الرئيسية من خلال دراسة ظروف السجون، وإلقاء الضوء على حالات بارزة من الانتهاكات، في سياق القانون الدولي والتشريعات المحلية، استنادًا إلى الوثائق القانونية والمصادر الإعلامية السعودية والتقارير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، فضلًا عما جمعه منظمة القسط من معلومات منذ عام 2014.

بالإضافة إلى ذلك، ولتحديث ما في حوزتنا من تصوّراتٍ عن نظام السجون في السعودية، قام باحثو منظمة القسط بين أواخر عام 2020 وأوائل عام 2021 بإجراء دراسة مسحية فريدة، من خلال الاستبانات والمقابلات مع السجناء الحاليين، أو السّجناء الذين أُفرج عنهم منذ عهد قريب، أو الأشخاص المقربين منهم، وقد استجاب منهم ستة عشر شخصًا. وتتردد أصداء ملاحظاتهم وتجاربهم في مختلف أقسام هذا التقرير، غير أنّنا حجبنا تفاصيل محددة قد تشي بهوية الأفراد وتهدد بالخطر سلامتهم الشخصية.

كان معظم السجناء الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية من الذكور، في حين كان معظم المستجوبين من الإناث، منهن زوجات وأخوات وصديقات. والسجناء كانوا - أو ما يزالوا - محتجزين في سجون مختلفة، منهم موقوفون في سجن الحائر السياسي. وتراوحت مدة احتجازهم بين من احتُجز لنحو أسبوع ومن أمضى أكثر من ثماني سنوات رهن الاحتجاز. ومن هنا، فإنّ تنوع المستجيبين على الدراسة الاستقصائية يضيف عمقًا وتفصيلًا على نتائج هذا التقرير. كما تلقي دراستنا الاستقصائية الضوء على ما للاحتجاز التعسفي وسوء ظروف السجون من تأثير واسع النطاق على ذوي المحتجزين وأصدقائهم، ولا سيما عندما تُحظر الزيارات والمكالمات الهاتفية دون مبرر كإجراء عقابي.

ومن المرجح ألا تمثل الحالات الموثقة هنا سوى غيضٍ من فيض، بيد أنّها تشير مع ذلك إلى خطورة الانتهاكات التي تُرتكب وجسامه ما يزال غير موثّق منها.

مُلخَصُ تَنفِيزِ

يفتقد نظام السجون السعودي، من حيث هيكله وإدارته، إلى الشفافية والمراقبة المستقلة، ما يزيد من احتمال ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق السجناء، بما في ذلك الاعتقال والاحتجاز غير القانونيين، والحبس الاحتياطي المطوّل، والاستخدام المنهجي للتعذيب أثناء الاستجواب، وسوء الممارسة الطبية والإهمال الطبي المتعمد، وعدم مراعاة ضمانات الإجراءات القانونية السليمة.

على الرغم القيود المفروضة على المعلومات من المؤسسات المعنية في السعودية، فقد حاولنا معاينة القضايا الرئيسية من خلال دراسة ظروف السجون والقضاء الضوء على حالات بارزة من الانتهاكات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد قام باحثو منظمة القسط بإجراء دراسة مسحية فريدة مع السجناء الحاليين أو السُجناء الذين أُفرج عنهم منذ عهد قريب أو الأشخاص المقربين منهم. وقد بيّنت الدراسة أنّ تَبوؤَ ولي العهد محمد بن سلمان السلطة تلاءً اتجاهُ باعثٍ على القلق نحو تفاقم انتهاكات حقوق السجناء، ويتفق هذا مع ما أشارت إليه التقارير السابقة التي نشرتها منظمة القسط ومصادر أخرى.

الإخفاق في الإيفاء بالمتطلبات القانونية

يبين التقرير الإطار القانوني للمعايير الدولية والإقليمية التي يعمل ضمنها نظام السجون السعودي، والتشريعات واللوائح المحلية ذات الصلة بالسجن والاحتجاز. وباعتبارها دولةً عضواً في الأمم المتحدة، فإنّ السعودية مُلزَمةٌ بمراعاة بعض المبادئ القانونية، التي تُلمح قَبَساتٌ ضعيفةٌ منها في القوانين المحلية، ولكن تنفيذها رديٌّ أو منعدم. وبعضُ الفئات يستهدفها تهديداً أكبر، مثل سجناء الرأي، بمن فيهم النساء، فضلاً عن المقيمين، والمقيمين بدون أوراق إقامة نافذة.

إنّ لاتفاقية مناهضة التعذيب أهمية خاصة وصلة وثيقة بهذا التقرير المعني بالسجون ومراكز الاحتجاز في السعودية؛ ويشير التقرير إلى اختلافات بين متطلبات اتفاقية مناهضة التعذيب وتفسير السلطات السعودية لأحكام الاتفاقية.

إنّ النظام القانوني السعودي، مع كونه لا يتضمّن نظام عقوباتٍ مكتوباً، هو المسؤول الرئيس عن التضخّم في معدلات الاحتجاز والسجن وانتهاك الإجراءات القانونية الواجبة، إذ يتكرر تجاوز القوانين بشكل تعسفي بموجب المراسيم الملكية والأوامر الوزارية. ويتناول التقرير بدقة نظام السجن والتوقيف الصادر عام 1978 ونظام الإجراءات الجزائية الصادر عام 2001، ويظهر ما فيهما من أوجه القصور، والكيفية التي تنتهك السلطات أحكامهما باعتمادها الممنهج للاعتقال والاحتجاز التعسفيين والتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة على نطاق واسع.

ولا يُسمح في السعودية بإجراء أي رصد مستقل لأحوال السجون وليس ذلك ممكناً. ويبدو أن هيئتنا حقوق الإنسان التي ترعاها السلطات السعودية، وهي هيئة حقوق الإنسان السعودية والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، إنّما تعملان بشكل أساسي كواجهة مُضَلّلة تخدم السلطات، غير أنّهما عمدتا مع ذلك إلى إصدار جملة تقارير تدين الأوضاع في السجون السعودية، وما كان من السلطات إلا أن تجاهلت تلك التقارير على وجه الإجمال.

الهيكل الإداري لنظام المراقبة السعودي

يتكون الهيكل الإداري ونظام المراقبة في نظام السجون السعودي عمومًا من السجون العامة ومراكز الاحتجاز التابعة لوزارة الداخلية، وسجون المباحث (جهاز الاستخبارات) ومرافق الاحتجاز السرية التابعة لرئاسة أمن الدولة، ومراكز رعاية (أي: احتجاز) الأحداث التابعة لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. وخارج هذا الهيكل الرسمي، لدى السلطات مواقع احتجاز غير رسمية، تحدث فيها بعض أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان وسط سرية وكتمان أشد.

وتبذل مؤسسات الدولة ووسائل الإعلام المحلية الموالية جهودًا منسقة لتبويض صورة السجون السياسية على وجه الخصوص، حتى إن أحد الصحفيين استهل تقريره المسرف في التفاؤل عن زيارة إلى أحد سجون جهاز المباحث بالإشارة دون مواربة إلى التصور واسع الانتشار عن مثل تلك السجون على أنها أماكن تسودها الممارسات القمعية في مواضع نائية وسرية، بها زنازين تحت الأرض يتعرض فيها السجناء إلى صنوف التعذيب وسوء المعاملة.

وتتألف مرافق احتجاز الأحداث من "دور التوجيه الاجتماعي" للأولاد دون سن الثامنة عشرة و"دور الرعاية" للفتيات والشابات حتى سن الثلاثين. وتكرر في المدة الماضية ورود تقارير باعثة للقلق حول أوضاع دور الرعاية على شبكات التواصل الاجتماعي بل وحتى وسائل الإعلام السعودية، منها عدد من حالات الانتحار أو محاولة الانتحار. وما يزيد الحال خطورةً هو أنّ خروج الفتيات والنساء من دور رعاية الفتيات أو من سجون النساء مشروطٌ بأن يعهد بهن إلى أحد أقاربهن الذكور؛ وفي حال تبرأت عائلة المحتجزة منها ورفضت استلامها، فقد تجبر على البقاء في مرفق الاحتجاز إلى أجل غير مسمى.

ومن الأمثلة الأقرب عهدًا على استخدام أماكن احتجاز غير رسمية لإخفاء التعذيب، أو استخدام أساليب استجواب قُصوى ترقى إلى أن تُعدّ تعذيبًا، قيام السلطات باحتجاز أفراد أثرياء، من بينهم رجال أعمال ومسؤولون كبار، في فندق الريتز كارلتون بالرياض في نوفمبر 2017؛ وتعذيب مجموعة من المدافعات عن حقوق الإنسان في منشأة سرية تعرف باسم "الفندق" جنوب سجن ذهبان في جدة في عام 2018؛ والتعذيب البدني الوحشي الذي أُخضع إليه الداعية سليمان الدويش في أحد أقبية قصرٍ ملكي عام 2016.

الظروف السيئة المزمنة والتعذيب الممنهج

يلقي التقرير الضوء على الأوضاع السيئة المزمنة في السجون ومراكز الاحتجاز ومراكز الترحيل السعودية، التي تتسم بالاحتفاظ وتدني النظافة وتردي المرافق الصحية والإهمال الطبي والإداري. وقد بيّن ذلك المشاركون في الاستطلاع الذي أجرته منظمة القسط، حيث ذكروا تفاصيل مروعة من التجارب التي عايشوها. وقد أدى الإهمال الطبي إلى وفاة الناشط الحقوقي البارز عبد الله الحامد أثناء احتجازه، عن عمر يناهز 69 عامًا في أبريل 2020. كما كان ثمة إهمال في التعامل مع الأمراض المعدية، بما في ذلك تفشي وباء كوفيد-19.

كان الاستخدام الممنهج للتعذيب لأغراض سياسية إحدى السمات المميزة لعهد الملك سلمان وولي عهده محمد بن سلمان. ورغم أن منظمة القسط لم توثق أي تقارير حديثة العهد عن التعذيب البدني خلال عام 2020، إلا أن معلومات جديدة تتعلق بالتعذيب وسوء المعاملة ما فتئت تظهر مؤخرًا، وغالبًا ما تتصل بوقائع التعذيب خارج نظام السجون وفي مرافق خاصة غير رسمية. وفضلاً

عن ذلك، وبالنظر إلى انتشار ممارسة الاختفاء القسري والاحتجاز الانفرادي، فإنَّ من المرجح أن تكون حالات تعذيب أخرى قد ارتُكبت سرًا. ولا نستبعد أن غياب تقارير جديدة عن التعذيب قد يكون مؤشرًا مُقلِّعًا، لا مُطمئنًا. فالمحاكم السعودية واصلت في الآونة الأخيرة رفض الادعاءات المتعلقة بوقائع التعذيب، كما في حالة المدافعة عن حقوق الإنسان لُجين الهدلول، الأمر الذي يعزز حالة إفلات المتورطين من العقوبة.

قدّم المشاركون في الاستطلاع الذي أجرته منظمة القسط تفاصيل عن التعذيب البدني والنفسي وكذلك الحبس الانفرادي وممارسة صنوف أخرى من سوء المعاملة والمضايقات بوجه عام، ولا سيما القسوة في حرمان السجناء من التواصل والزيارات الأسرية، الأمر الذي يعيق الإبلاغ عن التعذيب وسوء المعاملة، ناهيك عن التسبب في معاناة كل من النزلاء وذويهم.

ويشير التقرير إلى وقوع عدد من الوفيات المريبة أثناء الاحتجاز، رفضت السلطات إجراء تحقيق في ظروفها. واضطرار الكثير من السجناء السعوديين، ولا سيما الناشطين في مجال حقوق الإنسان، إلى الإضراب عن الطعام، إنَّما يؤكد نأي سلطات السجون عن التجاوب، وتجاهل الدولة لحقوق المحتجزين في السجون ومراكز الاعتقال السعودية.

التوصيات

يُختتم التقرير بجملة من التوصيات المفضَّلة الموجهة إلى كل من المجتمع الدولي والسلطات السعودية. وإنَّه يحسُن بالجهات الدولية أن تتوخَّى الإجراءات السلمية الواجبة في جميع تعاملاتها مع الجهات السعودية الرسمية، من حيث التأثير المحتمل لتلك التعاملات على حقوق الإنسان. ويحث التقرير السلطات السعودية على إنفاذ الإجراءات المحلية الموصى بها. وتشمل الآتي:

- إجراء إصلاحات أساسية للنظام القانوني، بُغية مواءمة القوانين والممارسات مع المعايير الدولية؛
- تمكين السجناء والمعتقلين من معرفة حقوقهم ومن ممارستها؛
- المراقبة المنتظمة والمستقلة للسجون ومرافق الاحتجاز، وضمان الوصول غير المقيد للمراقبين الدوليين إلى تلك المرافق، لضمان سلامة السجناء ورفاههم؛
- التعجيل بصيانة مرافق السجون وتجديدها؛
- الحد من اكتظاظ السجون من خلال إيجاد بدائل لعقوبة السجن وإطلاق سراح السجناء السياسيين والمجرمين من الأحداث والسجناء الذين تقدّمت بهم السن أو أولئك الذين يعانون من داءٍ عُضال؛
- مراعاة الحد الأدنى من المعايير الصحية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية، بما في ذلك تقديم الرعاية الصحية الملائمة دون إبطاء، وبخاصة للنساء والسجناء من ذوي الإعاقة؛
- إجراء تحقيق كامل في كل حالة وفاة وقعت أثناء الاحتجاز؛ و
- وضع حد لممارسة التعذيب، الذي يجب تجريمه بما يتماشى مع اتفاقية مناهضة التعذيب، مع ضمان المساءلة، وكذا إنصاف الضحايا وإعادة تأهيلهم.



1

الإطار القانوني

1. الإطار القانوني

1.1. القوانين والمعايير الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق السجناء

السعودية دولة عضو في الأمم المتحدة، وهي مُلزَمة بالتالي بإنفاذ العديد من المبادئ القانونية المنصوص عليها في الإعلانات والمعاهدات الدولية فيما يتعلق بمراعاة الإجراءات الواجبة والحقوق الأساسية للسجناء. ومع ذلك، فإن تلك المبادئ لا يشهد لها أثر في القوانين المحلية إلا ما ندر، وأما تنفيذها فرديٌّ أو منعدم، ويلحق هذان الأمران ضررًا فادحًا بحقوق السجناء وقدرتهم على الانتصاف. وتشهد التهديدات على فئاتٍ معينة، مثل سجناء الرأي، بمن فيهم النساء، فضلًا عن المقيمين والمهاجرين غير الشرعيين.

إنَّ السعودية مُلزَمةٌ أولاً بالامتثال إلى المبادئ الدولية لحقوق الإنسان الأساسية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام. ويؤكد الإعلانان كلاهما على احترام الحقوق الإنسانية الأساسية والحماية من المحاكمات الجائرة أو الاحتجاز غير القانوني. وأما فيما يتعلق بالسجون وأماكن الاحتجاز بنحوٍ خاص، فإن السعودية مُلزَمة أيضًا بمراعاة المعاهدات الدولية والصكوك القانونية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك:

- مجموعة مبادئ الأمم المتحدة لحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن؛
- قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)؛
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
- اتفاقية حقوق الطفل؛
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- قواعد الأمم المتحدة لحماية الأحداث المجردين من حريتهم؛ و
- قواعد بانكوك، أو قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير الاحتجازية للمجرمين.

وثمة معاهدات مهمة ذات صلة بحقوق السجناء لم تنضم إليها السعودية أو تصادق عليها، ومثل ذلك:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ و
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأما بالنسبة إلى المعاهدات التي انضمت إليها السعودية، فقد أبدت في بعض الأحيان تحفظات على البنود التي تنص على المراقبة والتحكيم المستقلين، بما في ذلك إبداء تحفظات على البروتوكولات الاختيارية. ونتيجة لذلك، فإن من العسير إصلاح أداء الدولة والتعامل مع أي انتهاكات يتم الإبلاغ عنها من خلال هذه القنوات.

إنّ لاتفاقية مناهضة التعذيب أهمية خاصة وصلّة وثيقة بهذا التقرير المعني بالسجون ومراكز الاحتجاز في السعودية. وتُعرّف المادة الأولى من الاتفاقية التعذيب بأنّه:

”أيُّ عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يُلحق عمدًا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويله أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث - أو عندما يُلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب يقوم على التمييز أيًا كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص يتصرف بصفتة الرسمية. ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية، أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها.“¹

بموجب أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب، فإنّه يتعين على كل دولة ضمان اعتبار جميع أعمال التعذيب جرائم بموجب قانونها الجنائي، الأمر الذي لم تفلح السعودية في إنفاذه تنفيذًا وافيًا. فالنص القانوني الوحيد الذي يحرم التعذيب هو المادة الثانية من نظام الإجراءات الجزائية، التي تنص على أنّه ”يُحظر إيذاء المقبوض عليه جسدياً أو معنويًا “ أو تعريضه ”للتعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة“. ولا يقدم هذا النظام تعريفًا للتعذيب، ولا يحدد عقوبة ارتكاب جريمة التعذيب، ولا يشتمل على مختلف الطرائق التي بها يمكن الاشتراك في هذا الجرم. وفضلاً عن ذلك، فإنّ الأمر الملكي الذي قضى بانضمام السعودية إلى اتفاقية مناهضة التعذيب كان قد أبدى تحفظين على أحكام الاتفاقية: الأول على المادة 20 من الاتفاقية، التي تنص على ولاية لجنة مناهضة التعذيب تمنحها صلاحية التحقيق في ما تلقاه من معلومات موثوقة عن ممارسة التعذيب على نحو منظم من قبل دولة طرف في الاتفاقية، بما في ذلك القيام بزيارة الدولة المعنية، والمادة 30 (1)، التي تخوّل اللجنة صلاحية القيام بالتحكيم في حالة نشوء نزاع بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف فيما يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية، إن تعذرت تسويته عن طريق التفاوض.²

أشارت لجنة مناهضة التعذيب لدى مراجعتها أحوال السعودية في عام 2016 إلى التباين بين تعريف التعذيب المتضمن في القوانين المحلية للمملكة، وتحديدًا النظام الأساسي للحكم ونظام الإجراءات الجزائية، والتعريف القياسي المنصوص عليه في اتفاقية مناهضة التعذيب. كما أعربت عن قلقها إزاء شيوخ ممارسة التعذيب وسوء المعاملة من قبل المحققين في وزارة الداخلية وفي مراكز الاحتجاز التابعة لجهاز المباحث. ولاحظت اللجنة أن الدولة لم تقدم البيانات المحددة التي سبق للجنة أن طلبتها بشأن أي حالاتٍ تمت فيها معاقبة موظفين حكوميين بسبب مشاركتهم في أفعالٍ تحظرها اتفاقية مناهضة التعذيب.

وستتناول قضية التعذيب في السجون ومراكز الاعتقال السعودية أدناه في **القسم 1.3.3**. من هذا التقرير، وبحثها باستفاضة في **القسم 4**.

¹ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، 1984.

² المرسوم الملكي رقم م/11، الصادر في 9 أغسطس 1997.

مصادقة وتحفظات السعودية	نُبذة	الاتفاقية/ المبدأ
غير منطبق السعودية ملزمة بالامتثال لأحكام الإعلان باعتبارها دولة عضوًا في الأمم المتحدة	وثيقة تاريخية بيّنت ثلاثين من الحقوق والحريات الأساسية، تم تبنيها في عام 1948	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
	مجموعة من الحقوق اعتمدها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عام 1990	إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام
غير منطبق السعودية ملزمة بالامتثال لأحكام الإعلان باعتبارها دولة عضوًا في الأمم المتحدة	جملة مبادئ وُضعت لحماية الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، تم اعتمادها في عام 1988	مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن
غير منطبق السعودية ملزمة بالامتثال إلى هذه القواعد باعتبارها دولة عضوًا في الأمم المتحدة	122 قاعدة تعتبر المصدر الأساسي - إن لم يكن المصدر الأوحده - للمعايير المتعلقة بالمعاملة أثناء الاحتجاز، تم إقرارها أول مرة في عام 1957 ثم تمّ تنقيحها واعتمادها باسم قواعد نيلسون مانديلا في عام 2015	قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)
 تمت المصادقة عليها في عام 1997 تتعلق التحفظات بصلاحيات لجنة التحقيق في استخدام التعذيب من قبل دولة طرف، بما في ذلك القيام بالزيارات (بمقتضى المادة 20) أو التحكيم في حالة حدوث نزاع (المادة 30)	معاهدة دولية تم تبنيها في عام 1984 تهدف إلى منع التعذيب	اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
	معاهدة تكمل اتفاقية مناهضة التعذيب، من خلال إنشاء نظام تفتيش دولي على أماكن الاحتجاز. تم اعتماد البروتوكول في عام 2002	البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

<p>غير منطبق السعودية ملزمة بالامتثال إلى بنود الدليل باعتبارها دولة عضوًا في الأمم المتحدة</p>	<p>مجموعة من المبادئ التوجيهية الدولية لتوثيق التعذيب وعواقبه، أصبحت وثيقة للأمم المتحدة في عام 1999</p>	<p>دليل التفصي والتوثيق الفعالين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (بروتوكول إسطنبول)</p>
<p></p>	<p>اتفاقية دولية تم تبنيها في عام 2006، وتهدف إلى منع الاختفاء القسري</p>	<p>اتفاقية الأمم المتحدة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري</p>
<p>تمت المصادقة عليها في عام 1995  تحفظات على جميع المواد التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية</p>	<p>اتفاقية من 54 مادة تبين الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأطفال، اعتمدت في عام 1990</p>	<p>اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل</p>
<p>تمت المصادقة عليه في عام 2011 </p>	<p>بروتوكول اختياري ملحق باتفاقية حقوق الطفل، اعتمد في عام 2000</p>	<p>البروتوكول الاختياري بشأن اشترك الأطفال في النزاعات المسلحة</p>
<p>تمت المصادقة عليه في عام 2010 </p>	<p>بروتوكول اختياري ملحق باتفاقية حقوق الطفل، اعتمد في عام 2000</p>	<p>البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الاباحية</p>
<p>تمت المصادقة عليها في عام 2008 </p>	<p>معاهدة دولية اعتمدت في عام 2006 تهدف إلى حماية الحقوق الإنسانية للأشخاص ذوي الإعاقة.</p>	<p>اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة</p>
<p>تمت المصادقة عليه في عام 2008 </p>	<p>اتفاقية ملحقه باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أنشأت آلية للشكايات الفردية المتعلقة بالبنود الواردة في الاتفاقية، تم اعتماده في عام 2006</p>	<p>البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة</p>
<p>تمت المصادقة عليها في عام 2000  تتعلق التحفظات بمنح المرأة جنسيتها إلى أطفالها (الفقرة 2، المادة 9) والتحكيم بين الأطراف في حال حدوث نزاع (الفقرة 1، المادة 29)، وتحفظت عام مؤداه أنه ”في حالة تعارض أي من بنود الاتفاقية مع أحكام الشريعة الإسلامية، فإنّ السعودية غير ملزمة بمراعاة بنود الاتفاقية تلك“</p>	<p>اتفاقية دولية تم اعتمادها في عام 1979، ووصفت بأنها ميثاق دولي لحقوق المرأة.</p>	<p>اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة</p>

<p>✘</p>	<p>معاهدة تحدد آليات الشكايات والتحقيق، ملحقه باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. تم اعتماده في عام 1999</p>	<p>البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة</p>
<p>✘</p>	<p>معاهدة تنظم حماية العمال المهاجرين وأسرههم، تم توقيعها عام 1990</p>	<p>الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم</p>
<p>غير منطبق السعودية ملزمة بالامتثال إلى هذه القواعد باعتبارها دولة عضوًا في الأمم المتحدة</p>	<p>مجموعة من القواعد المتعلقة بعدالة الأحداث، ملحقه باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وقد تم تبنيها في عام 1990</p>	<p>قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم</p>
<p>غير منطبق السعودية ملزمة بالامتثال لأحكام الإعلان باعتبارها دولة عضوًا في الأمم المتحدة</p>	<p>هي قائمة من المعايير التي تنص على الاحتياجات المخصصة للمجرمين والسجينات، تم تبنيها في عام 2010</p>	<p>قواعد بانكوك، أو قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجنين والتدابير غير الاحتجازية للمُجرمين</p>
<p>✘</p>	<p>معاهدة دولية رئيسة تم تبنيها في عام 1966، تنص على جملة من تدابير الحماية للحقوق المدنية والسياسية</p>	<p>العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية</p>
<p>✘</p>	<p>معاهدة دولية أنشأت آلية للشكايات الفردية المتعلقة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تم اعتماده في عام 1966.</p>	<p>البروتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية</p>
<p>✘</p>	<p>معاهدة دولية رئيسة تم اعتماده في عام 1966، تهدف إلى ضمان حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية</p>	<p>العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية</p>
<p>✘</p>	<p>معاهدة أنشأت آليات للشكايات والتحقيق في المسائل المتعلقة بالبند الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أنشئت في عام 2008</p>	<p>البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية</p>

الشكل 1: المعاهدات والمبادئ الدولية ذات الصلة

2.1 التشريعات والأنظمة المحلية المتعلقة بالسجن والاحتجاز

رغم أن السعودية انضمت كما سبقت الإشارة إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعنية بحقوق السجناء وظروف احتجازهم وسجنهم، فإنّ تحديات عديدة ما زالت تحول دون اعتماد هذه الالتزامات وإنفاذها في القوانين والممارسات المحلية. وإنّ أحد التحديات المهمة تتمثل في عدم وجود سلطة قضائية مستقلة. فالسعودية ملكية مطلقاً، تخضع فيها جميع السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية للملك سلمان وولي العهد محمد بن سلمان، الحاكم الفعلي للسعودية.

لا تزال القوانين واللوائح المحلية متخلفة إلى حد كبير عن الركب، أو أنها تتسم بنصوص ملتبسة، مع عدم وجود قوانين جنائية أو جزائية مكتوبة، وغياب ضمانات إنفاذ الإجراءات القانونية الواجبة. فعلى سبيل المثال، يمنح نظام السجن والتوقيف الملك والمحافظين الذين يعينهم صلاحيات استثنائية تخولهم إبطال المحددات القانونية التي تقيد أوامر الاعتقال، وتعريف ما يُعدُّ جُرمًا جسيمًا يستوجب التوقيف الفوري. وأنشئت رئاسة أمن الدولة المتصلة مباشرةً بالملك في عام 2017 من خلال دمج أجهزة مكافحة الإرهاب والاستخبارات المحلية تحت قيادة واحدة، وهي ذات صلاحيات واسعة تتيح لها تحريك جميع أفرع جهاز أمن الدولة دون مراقبة أو ضمانات قانونية كافية.

ويبدو جلياً مما تقدم أنّ النظام القانوني الحالي إنّما هو الجاني الأكبر فيما يخص تزايد عمليات التوقيف والسجن وانتهاك الإجراءات القانونية الواجبة، إذ كثيراً ما تُبطل القوانين بشكل تعسفي من خلال المراسيم الملكية والإخطارات والمذكرات الوزارية، ناهيك عن كون الكثير من التشريعات الهامة غير مدوّنة أو مدوّنة تدويناً دون المستوى المطلوب بما يؤثر بدوره على امتثال الدولة للالتزامات المترتبة بموجب أحكام القانون الدولي ذات الصلة.

ويمكن تفسير عدم وجود قانون عقوبات مكتوب في السعودية بالرجوع إلى المادتين 7 و55 من النظام الأساسي للحكم، اللتين أقرتا الشريعة الإسلامية (كما تفسرها هيئة كبار العلماء، السلطة الدينية العليا في السعودية) باعتبارها أساس الحكم والمصدر المرجعي النهائي للقوانين. وغياب قانون عقوبات مكتوب ينتهك مبدأ اليقين القانوني، ويجعل الملاحقة القضائية إجراءً تعسفياً في ذاته، ويمنح القضاة سلطات تقديرية واسعة، الأمر الذي يؤدي إلى التناقض بين القرارات المتخذة في قضايا مماثلة وإلى الاستخدام المفرط لعقوبة السجن. كما أنه يبعث الخوف والارتباك بين المواطنين، إذ إنهم لا يعلمون على وجه اليقين ما الذي يُعدُّ جريمة.

سعت السعودية منذ أكثر من عقد إلى إصلاح نظامها القانوني الذي يقوم على تفسير الفقهاء السعوديين للمذهب الحنبلي.³ غير أنّ هذا الإصلاح كان في معظمه متعلقاً بالقوانين الإجرائية وهيكلية المحاكم وإعادة تنظيمها، من قبيل اعتماد أنظمة البيانات الإلكترونية لتسهيل معالجة القضايا، إنشاء محاكم متخصصة للقضايا المختلفة. ومثل ذلك تخصيص محاكم معنية بالقانون الأسري أو القانون الجنائي، أو المحكمة الجزائية المتخصصة سيئة الصيت، التي تأسست في عام 2008 بولاية النظر في قضايا الإرهاب أو الأمن القومي، بيد أنّها استُخدمت لسنوات لمحاكمة نشطاء حقوق الإنسان. وأما ضمانات استقلال النظام القضائي في السعودية منعدمة تقريباً، والمحاكم تقودها الرغبات السياسية بنحو متزايد وبوتيرة تبعث على القلق. وهذا التزايد نفذ عبر ثلاث آليات

³ المذهب الحنبلي أحد مذاهب الفقه الأربعة عند أهل السنة. ويتسم بوجه خاص بالنزوع نحو التأويل الخرفي لمصادر التشريع (القرآن والسنة بشكل أساسي). وقد نشأت في الحجاز في القرن الثامن عشر حركة دينية متأثرة بالمذهب الحنبلي، على أنها أكثر تقشفاً، وهي الوهابية، التي لا تزال تُعدُّ رسمياً أساس النظام القانوني في البلاد.

مختلفة هي: الاعتماد على المراسيم الملكية والحكومية فيما يتعلق بمسائل قانونية عظيمة الأهمية؛ تشكيل محاكم متخصصة وهيئات شبه قضائية بناءً على إملاءات الدولة؛ وزيادة الرقابة التنفيذية على القطاع القضائي.⁴

يعتبر النظام الأساسي للحكم، الصادر في عام 1992 بموجب الأمر الملكي رقم أ/90، بمثابة دستور للبلاد ويُستخدم نظريًا كإطار مرجعي للتشريعات المحلية الأخرى.⁵ وعددٌ من مواد النظام الأساسي للحكم يشير إلى بعض مبادئ الحقوق الإنسانية الأساسية المتعلقة بالمحاكمات والاحتجاز. ومثّل ذلك الإشارة إلى مبدأ شخصية العقوبة، بحيث لا يُعاقب شخص على جريمة ارتكبها شخص آخر (المادة 38)، ومبدأ استقلال القضاء (المادة 46)، وإلى أنّ حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في السعودية (المادة 47). ومع ذلك، فإنّ النظام الأساسي للحكم يتضمّن مواد أخرى تنتهك هذه المبادئ أو تتعارض معها. ومن الأمثلة على ذلك المادة 52، التي تنص على تعيين القضاة وإنهاء خدمتهم بأمر ملكي، والمادة 58 التي تمنح الملك سلطة تعيين من هم في مرتبة الوزراء ونواب الوزراء وإعفائهم من مناصبهم. وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 70 على أن تصدر الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات، ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية، الأمر الذي يقصر اعتماد المبادئ القانونية الدولية على تلك التي وافق الملك عليها رسميًا. وتتجلى سيطرة الملك على القضاء بشكل أكبر في المادة 44 من النظام الأساسي للحكم، التي تنص على أنّ الملك هو مرجع السلطات، القضائية والتنفيذية والتنظيمية في الدولة، وهو ما يتعارض مع المادة 46 المتعلقة باستقلال السلطة القضائية.

إنّ التشريعين المحليين الرئيسيين المرتبطين بهذا التقرير الذي يتناول السجون ومراكز الاحتجاز في السعودية هما نظام السجن والتوقيف الصادر عام 1978، ونظام الإجراءات الجزائية الصادر عام 2001. ويغلب أن تتعارض أحكام هذين التشريعين بعضها مع بعض، الأمر الذي يبحثه هذا التقرير بمزيد من التفصيل في موضع لاحق (البند 1.3.1) المتعلق بالاعتقال والاحتجاز التعسفيين. وقد أقرّ هذان التشريعان كلاهما ضماناتٍ للسجناء والموقوفين، وبيّن المعاملة المناسبة لهم. وتحظر المادة 102 من نظام الإجراءات الجزائية استجواب المشتبه به في حال قد تؤثر على إرادته الحرة بالتعاون، إما بالإكراه أو بإجباره على حلف اليمين. وتنص المادة 11 من نظام السجن والتوقيف على فترة انتقالية للسجناء الذين أتموا أربع سنوات من عقوبتهم للسماح بإعادة اندماجهم في المجتمع. كما تحظر المادة 21 تأخير إطلاق سراح السجن بعد انتهاء مدة العقوبة. أقرّت المادتان 13 و14 معاملةً خاصة للنساء الحوامل المحتجزات من حيث التغذية والعمل، ونقلهن إلى المستشفى عندما يحين موعد الولادة، ومكوّهن هناك حتى يأذن الطبيب بإرجاعهن إلى السجن. وتسمح المادة 15 للأمهات المحتجزات بإرضاع أطفالهن حتى سن عامين إذا رغبن في ذلك، أو بنقل الطفل إلى حضانه الوصي، أو إلى رعاية الدولة في حالة عدم وجود وصي، على أن تكون الأم على علم بمكان وجود الطفل. كما أقرّ نظام السجن والتوقيف اللوائح المتعلقة بإتاحة البرامج التعليمية والاجتماعية للموقوفين بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية. كما يعرض نظام السجن والتوقيف إلى احتجاز الأحداث، مع لوائح منفصلة لشؤون الموقوفين من الفتيان دون سن الثامنة عشر، وكذلك الموقوفات من الفتيات والشابات حتى سن الثلاثين (يتناول ذلك البنودان 4.2 و5.2 أدناه).

⁴ عبدالله العودة وناثان ج. براون، يعمل النظام السعودي على إعادة رسم معالم القطاع القانوني في البلاد بطرق عميقة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 8 يناير 2018.

⁵ النظام الأساسي للحكم، الصادر في 1 مارس 1992.

لا تذكر التشريعات المحلية التعذيب والمعاملة المهينة بصريح القول، غير أن نظام الإجراءات الجزائية ونظام السجن والتوقيف يتضمنان مواد تحظر سوء المعاملة. ورغم ذلك، فإن المادة 20 من نظام السجن والتوقيف بيّنت جملته من الإجراءات التأديبية المسموح اتخاذها ضد السجناء، بما في ذلك الحبس الانفرادي لمدة تصل إلى 15 يومًا، والحرمان الكامل أو الجزئي من الزيارات أو المكالمات الهاتفية، وإيقاع عقوبة الجلد حتى عشر جلدات. وقد تم تعليق العقوبة الأخيرة جزئيًا، إذ أصدرت السعودية أمرًا في أبريل 2020 يعلن وقف إيقاع عقوبة الجلد تعزيرًا (أي العقوبات المتروكة للتقدير القضائي).⁶ كما يجيز نظام السجن والتوقيف لمدير السجن تقييد يدي السجن لمدة تصل إلى 72 ساعة في حالات السلوك العنيف أو الاعتداء. ويسمح لضباط السجن باستخدام السلاح الناري ضد السجناء الذين يظهرون سلوكًا عنيفًا أو مقاومة أو يحاولون الفرار، إذا لم يكن من الممكن إخضاعهم بأي طريقة أخرى؛ ويتعيّن أن تكون الطلقة الأولى تحذيرية، متبوعة إن لزم بطلقات تستهدف الأطراف (يدي النزير أو ساقيه). ومع ذلك، تحظر المادة 28 أي اعتداء على السجناء أو احتجازهم من قبل ضباط مرفق الاحتجاز، وتقرُّ اتخاذ إجراءات تأديبية ضد أي ضابط عسكري أو مدني متورط في مثل هذا العمل. وترد تفاصيل إضافية في اللائحة التنفيذية لنظام السجن والتوقيف.⁷

3.1 الإخفاق في الإيفاء بالمتطلبات القانونية والمعاهدات

1.3.1 الاعتقال والاحتجاز التعسفيّان

يحدد فريق الأمم المتحدة العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي حالات الحرمان التعسفي من الحرية استنادًا إلى معايير محددة. ويعتبر الحرمان من الحرية تعسفيًا إذا كانت الحالة تندرج تحت إحدى الفئات الخمس التالية:

- 1- عندما يبدو جليًا أن التذرع بأي أساس قانوني يبرر الحرمان من الحرية أمرٌ مستحيل (كما هو الحال عندما يتم إبقاء الشخص رهن الاحتجاز بعد انقضاء مدة عقوبته...);
- 2- عندما يكون الحرمان من الحرية ناجمًا عن ممارسة الحقوق أو الحريات التي يكفلها [...] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و [...] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- 3- عندما يكون عدم التقيد الكلي أو الجزئي بالمعايير الدولية المتعلقة بالحق في محاكمة عادلة، بموجب ما هو منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الصكوك الدولية ذات الصلة التي قبلتها الدول المعنية، على قدر من الخطورة بحيث يكتسي الحرمان من الحرية بطابع تعسفي؛
- 4- عندما يتعرض طالبو اللجوء أو المهاجرون أو اللاجئون للاحتجاز الإداري لمدة طويلة دون إمكانية المراجعة الإدارية أو القضائية أو الانتصاف؛ و
- 5- عندما يكون الحرمان من الحرية انتهاكًا للقانون الدولي لأسباب تتعلق بالتمييز.⁸

⁶ روبرتز، السعودية توقيف إيقاع عقوبة الجلد: وثيقة، 24 أبريل 2020.

⁷ نظام السجن والتوقيف، مرسوم ملكي رقم م/31، 28 مايو 1978.

⁸ ورقة الحقائق رقم 26، فريق الأمم المتحدة العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي.

امتنعت السعودية عن الإدلاء بصوتها لدى اعتماد الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948، بدعوى أنه يتعارض مع الشريعة الإسلامية. ومع ذلك، ورغم الشواهد التي تؤكد خلاف ذلك، فإنَّ السعودية ملتزمة بحكم عضويتها في الأمم المتحدة بالامتثال إلى المعايير العالمية لحقوق الإنسان، بما في ذلك البنود المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المُعترف بها باعتبارها قواعد القانون الدولي العرفي.

كما أنَّ السعودية لم تنضم إلى إعلان عام 1992 بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. ومع ذلك، فإنَّها مُلزَمة بصفتها دولةً عضوًا في الأمم المتحدة بمراعاة مجموعة مبادئ الأمم المتحدة لحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن. تحظر العديد من المبادئ الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، مثل المبدأ الثاني الذي يحتمُّ أن يتم إنفاذ الاعتقال أو الاحتجاز أو السجن من قبل سلطة مختصة، والمبدأ الرابع الذي يتطلب أن يكون أي إجراء يتصل بالسجن أو الاحتجاز بأمر من سلطة قضائية أو سلطة أخرى.⁹ بيد أنَّ السعودية انضمت إلى إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام الصادر عام 1992، الذي يضمن أيضا الحماية من الاعتقال والاحتجاز التعسفيين.¹⁰ تحظر المادة 20 من الإعلان القبض على إنسان أو تقييد حريته أو نفيه بغير موجب شرعي، كما يحظر سنُّ القوانين الاستثنائية التي تحول السلطات التنفيذية اتخاذ مثل هذه الإجراءات.

تضمن العديد من القوانين المحلية الحماية من الاعتقال والاحتجاز التعسفيين. تحظر المادتان 1 و 7 من نظام السجن والتوقيف الصادر عام 1978 احتجاز أي شخص، ويشمل ذلك الشخص الذي أتمَّ مدة سجنه المقررة، ما لم يصدر أمرٌ يقضي بتوقيفه من السلطات، مع أحكام خاصة بالأحداث المخالفين للقانون.¹¹ ومع ذلك، فإنَّ المادة 4 من نظام السجن والتوقيف تمنح وزير الداخلية صلاحية إصدار أمر بالسجن والاحتجاز من خلال إدارة خاصة في القضايا المتعلقة بالأمن القومي.

يتضمن نظام الإجراءات الجزائية، الذي سُنَّ في عام 2001، عددًا من البنود التي تضمن الإجراءات القانونية الواجبة منذ الاعتقال إلى حين إصدار الحكم،¹² والتي تم انتهاكها في حالة ثلاثة أرباع المشاركين في الاستطلاع. تنص المادة 2 من نظام الإجراءات الجزائية على ألا يكون التوقيف أو السجن إلا في الأماكن المخصصة لكل منهما، وعلى أن يُحظر إيذاء المقبوض عليه جسدياً أو معنويًا، كما يُحظر تعريضه للتعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة. وتحظر المادة ذاتها القبض على أي إنسان أو تفتيشه أو توقيفه أو سجنه إلا بأوامر من السلطة المختصة. وكفل النظام لكل متهم حقَّه في التمثيل القانوني في مرحلي التحقيق والمحاكمة. كما ينص نظام الإجراءات الجزائية على وجوب إخبار الموقوف بأسباب التوقيف، وكفل له الحق في الاتصال بمن يرى إبلاغه. ويمنح هيئة التحقيق والادعاء العام الحق في إجراء زيارات تفتيشية على السجن ودور التوقيف في أي وقت للتحقق من امتثال هذه المرافق لأحكام القانون. وقد تم نقل هيئة التحقيق والادعاء العام، التي كانت تابعة لوزارة الداخلية سابقًا، إلى وكالة جديدة هي النيابة العامة، وذلك بمقتضى أمر ملكي صدر في حزيران/ يونيو 2017، وقد غدت هذه الهيئة خاضعة مباشرة لسلطة الملك.

كما يقرر نظام الإجراءات الجزائية أن فترة احتجاز فردٍ لغايات التحقيق يجب ألا تتجاوز 24 ساعة، وبنقضائها يتعين أن يتم إصدار أمر بالإفراج عن الموقوف أو تمديد مدة التوقيف لمدة لا تتجاوز خمسة أيام إذا تقرر ضرورة ذلك. وبحسب ما نصَّ عليه النظام، فإنَّه يتعين على المحقق، إذا قرر أن التحقيق يستوجب تمديد التوقيف، أن يقوم بتقديم طلب بهذا الشأن بواسطة هيئة

⁹ مجموعة مبادئ الأمم المتحدة لحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، 9 ديسمبر 1988.

¹⁰ إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام، 5 أغسطس 1990.

¹¹ نظام السجن والتوقيف الصادر عام 1978.

¹² نظام الإجراءات الجزائية، 16 أكتوبر 2001.

التحقيق والادعاء العام، على ألا تزيد مدة التمديد أو المدد المتعاقبة في مجموعها على أربعين يومًا من تاريخ القبض على المتهم. ووفقًا لأحكام النظام، فإنَّ لرئيس هيئة التحقيق والادعاء العام (الذي يحمل الآن مسمًى النائب العام) وحده أن يصدر أمره بتمديد التوقيف مدة أو مددًا متعاقبة لا يزيد مجموعها على ستة أشهر، ويتعيّن بعدها الإفراج عن المتهم أو إحالته إلى المحكمة. ومع ذلك، فإن المادة 19 من قانون مكافحة الإرهاب لعام 2017 تلغي من الوُجهة الفعلية هذا الحد الأقصى لمدة التوقيف. يمكن أن تصل مدة الاحتجاز الآن إلى اثني عشر شهرًا بحسب ما يقرره مكتب النائب العام، وللنائب العام بعد ذلك أن يتقدم بطلب تمديد إلى المحكمة الجزائية المتخصصة، دون تحديد مدة فُصوى للاحتجاز. ومن الجلي أن هذا يتعارض مع معايير المحاكمة العادلة، التي تتطلب مثول المتهمين على وجه السرعة أمام القضاء. وقد تم انتهاك أحكام نظام الإجراءات الجزائية في ثلاثة أرباع الحالات التي أبلغ عنها المشاركون في الاستطلاع.

تنص المادة 35 من نظام الإجراءات الجزائية على أنه في غير حالات التلبس، لا يجوز القبض على أيّ إنسان أو توقيفه إلا بأمر من السلطة المختصة. وتنص المادة 37 على أنه لا يجوز توقيف أي إنسان أو سجنه إلا في السجون أو أماكن التوقيف المختصة لذلك نظامًا، وتحظر على إدارة السجن قبول أي إنسان إلا بموجب أمر مسبب ومحدد المدة وموقع عليه من السلطة المختصة، ويجب ألا تبقى بعد المدة المحددة في هذا الأمر.¹³ كما يكفل النظام حق الأفراد في أن يتم إبلاغهم من قبل الضابط المكلف بإنفاذ القانون بالتهمة الموجهة إليهم من قبل النيابة، وللمحتجزين بصفة غير قانونية أن يقدموا شكاياتهم إلى السلطات المختصة.

تستفيض المادة 10 من نظام الإجراءات الجزائية في تبيان الجرائم الكبرى التي تستوجب التوقيف الفوري، ولا يُعدُّ بعضها جرائم في القانون الدولي. وتشمل هذه جرائم القتل والشروع في القتل، وإلحاق أذى بدني جسيم، وجرائم الحدود المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية¹⁴، والاعتداء الجنسي، والمثلية الجنسية، والاتجار في الكحول أو تناوله، الاتجار في المخدرات، الاتجار في المتفجرات أو الأسلحة الشخصية أو استخدامها بشكل غير مرخص به، الاشتراك في القتال المسلح أو النزاعات القبلية، تدمير الممتلكات الخاصة أو العامة، قتل مواشي الآخرين، تزييف الأموال، والربا، وانتحال صفة ضابط في جهاز الاستخبارات العامة، ومقاومة مسؤولي إنفاذ القانون، واختلاس الأموال العامة. كما تضيف المادة 10 تعريفًا شامل للجريمة الكبيرة على أنها "أي جريمة تُعتبر بموجب أمر ملكي أو إشعار وزاري جريمةً كبيرةً"، دون أن يتم تقديم تعريف أكثر تحديدًا. يتم تحديث قائمة الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف على فترات. وقد تضمّن التحديث الأخير، الذي نُشر في الصحف المحلية في أغسطس 2020¹⁵، قائمةً بخمسة وعشرين جريمة كبيرة، من بينها الجرائم المخلة بالأمن الوطني، البغاء، الاعتداء على أحد الوالدين بالضرب، حوادث السير التي تقع في أثناء قيادة المركبة تحت تأثير المسكرات أو المخدرات، وأثناء قيادة المركبة في اتجاه معاكس لحركة السير، أو أثناء تجاوز الإشارة الضوئية ذات الضوء الأحمر، أو أثناء تجاوز السرعة المقررة. يُضاف إلى ذلك جرائم الابتزاز والخطف والغش التجاري. إنَّ تشعُّب القائمة إنّما هو مؤشر آخر على الاستخدام المفرط للاحتجاز، وعلى أنّ البلد تتحول بسرعة إلى دولة بوليسية.

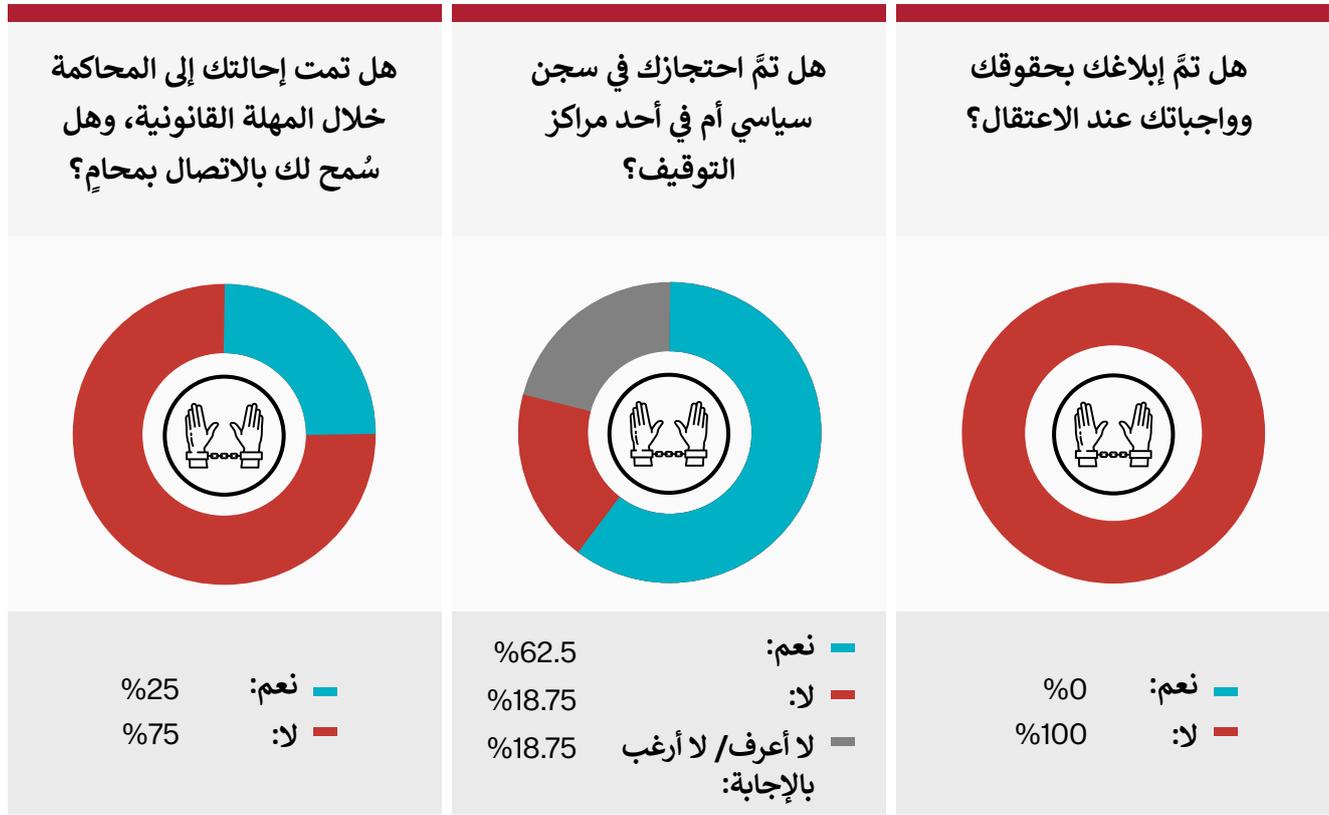
13 نظام الإجراءات الجزائية، الصادر عام 2013.

14 وفقًا لمعجم دوهايم Duhaime القانوني: "تُصنّف الجرائم في الشريعة الإسلامية إلى أنواع ثلاثة: الحدود، القصاص (و) التعزير... جرائم الحدود هي تلك المذكورة على نحو محدد في القرآن باعتبارها تتعدى الحدود التي قرّرها الله على مسلك الناس. وجرائم الحدود هي: السرقة، وقطع الطرق، وشرب الكحول، والاتصال الجنسي غير المشروع (و) قذف الأعراس. ويضيف بعض الفقهاء إلى ما سبق القتل والردة ضمن فئات الجرائم التي تستوجب إقامة الحد".

15 عكاظ: عكاظ تنشر تفاصيل 25 جريمة موجبة للتوقيف، 21 أغسطس 2020.

وترد تفاصيل إضافية عن التوقيف والاعتقال في اللائحة التنفيذية لنظام الحبس والتوقيف.¹⁶ وتتعارض بعض الأحكام الواردة في هذه اللائحة مع تلك المنصوص عليها في نظام الإجراءات الجزائية، ولعلَّ مردُّ ذلك إلى التعديلات التي تم إدخالها مؤخرًا على نظام الإجراءات الجزائية. ومن الأمثلة على ذلك أن لنظام الحبس والتوقيف يحظر احتجاز أي شخص دون دليل على أنَّ جريمة قد ارتكبت، وتفرض مدةً توقيفٍ حدُّها الأقصى ثلاثة أيام بعد الاعتقال، بدلًا من 24 ساعة، للتحقيق في القضية. وبعد ذلك، يتعين إطلاق سراح الشخص المحتجز بأمر من السلطة التي كانت قد قررت توقيفه إذا لم يتم إيجاد دليل. وأمَّا في حال توفر الأدلة، فإنَّه ينبغي أن يتم الإفراج عن الموقوف بينما تُحال القضية إلى المحكمة، أو إبقاؤه رهن الاحتجاز إذا كانت القضية تتعلق بجريمة كبيرة.

أكدت منظمة القسط ومصادر أخرى أن مئات المعتقلين ظلوا قابعين لفترات طويلة في الحبس الاحتياطي، ولا سيما منذ سبتمبر 2017. ومن خلال إجراء الأبحاث المتعلقة بهذا التقرير، أظهرت الاستبانات التي تم ملؤها من قبل ستة عشر من السجناء الحاليين أو الذين أُفرج عنهم منذ عهد قريب، أو بالنيابة عنهم من قبل ذويهم وأصدقائهم، أنَّ اعتقالهم واحتجازهم كان في معظم الحالات غير قانوني. وقد ظلَّ السجناء رهن الاحتجاز لمدد مختلفة في سجون ومراكز توقيف مختلفة في السعودية، واحتُجز عشرة منهم في سجون سياسية. ولم يتم إبلاغ أي من المشاركين بحقوقهم القانونية عند اعتقالهم أو توقيفهم، في حين مُنح تسعة منهم من الاتصال بمحامين. وتمت إحالة أربعة فقط من أصل السجناء الستة عشر إلى المحاكمة خلال المهلة القانونية، أو تمكينهم من الحصول على التمثيل القانوني. واحتُجز العديد من المشاركين في الاستطلاع لأكثر من ثلاثة أشهر دون توجيه اتهامات إليهم، ولم يكونوا على بيّنة من أسباب اعتقالهم، وحُرموا في كثير من الأحيان من الزيارات العائلية، ولم يحصلوا على الرعاية الطبية لدى اعتقالهم.



الشكل 2: معلومات عن ظروف الاعتقال والتوقيف من المشاركين في الاستطلاع

¹⁶ نظام السجن والتوقيف، مرسوم ملكي رقم م/31، 28 مايو 1978.

2.3.1 الحق في ظروف احتجاز إنسانية

تتباين ظروف السجن من مكان إلى آخر، وما هو محظور في إحدى مرافق الاحتجاز قد يكون جائزًا في مكان آخر. على سبيل المثال، تسمح بعض مرافق التوقيف للسجناء بالحصول على الصحف والكتب والطعام ومتعلقات أخرى من خارج السجن، بينما لا تجيز مرافق أخرى مثل ذلك. غير أن الأحوال في معظم السجون السعودية تبعث على القلق فيما يخص البنية التحتية المتهالكة وقلة الصيانة، وتردي المرافق الصحية، والنقص في المرافق المخصصة للمهات المرضعات، أو محدودية تمكين السجناء من ممارسة الرياضة اليومية أو تنسُّم الهواء النقي.¹⁷ ويؤكد البحث الجديد الذي أجرته منظمة القسط من أجل إعداد هذا التقرير النتائج السابقة التي سبق أن توصلت إليها القسط حول سوء أوضاع السجون ومراكز التوقيف بوجه عام. لقد وصف المشاركون في الاستطلاع المتعلق بهذا البحث واقع السجون المكتظة، وعدم توفر المتطلبات الأساسية للنظافة الشخصية، والإساءات اللفظية والبدنية من قبل ضباط مراكز التوقيف أو السجناء الآخرين، ومحدودية القدرة على ممارسة الرياضة اليومية أو التعرض لأشعة الشمس، والأنظمة الغذائية غير الكافية أو غير الصحية، والحرمان التعسفي من المكالمات الهاتفية أو الزيارات العائلية، والتأخير في تقديم الرعاية الصحية أو الإهمال في الخدمات لصحية، وعدم استجابة السلطات إلى شكايات السجناء أو استفساراتهم. كما ذكر المشاركون أيضًا تعاطي المخدرات في مرافق التوقيف، وأشاروا، وإن كان ذلك بدرجة أقل، إلى النقص في تدابير الحماية الكافية من تفشي وباء كوفيد-19. وبيّن الاستطلاع أن ثمانية من السجناء قد أصيبوا بالمرض أثناء الاحتجاز، وساءت حال أربعة منهم إلى أن غدت داءً مزمنًا. وقد تسبب التأخر في تقديم الرعاية الصحية العاجلة في وفاة عبد الله الحامد، وهو مدافع رائد عن حقوق الإنسان، وعضو مؤسس في جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (انظر ص 50 لمزيد من التفاصيل).

يتضمن التقرير وصفًا تفصيليًا للصحة والنظافة وجوانب أخرى من أوضاع السجون في السعودية في القسم 3 أدناه، الذي يتناول ظروف السجون ومراكز الاحتجاز السعودية وحال الرعاية الصحية فيها.

3.3.1 عدم التعرض إلى التعذيب وسوء المعاملة

تتم ممارسة التعذيب وسوء المعاملة على نحو منهجي في السعودية، ولا سيما فيما يتعلق بسجناء الرأي. وقد أخفقت السلطات السعودية في تنفيذ الحد الأدنى من الضمانات الإجرائية المتعلقة بالاستجواب والاحتجاز، بحسب ما وثقه المقرر الأمم المتحدة الخاص السابق، المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، بعد أن قام ببعثة لتقصي الحقائق إلى السعودية في عام 2018. وكانت منظمة القسط قد وثقت بالفعل في بحثٍ سابق اتجاهًا ناشئًا ينزع نحو القمع، وتحوّلًا نوعيًا في استخدام التعذيب ضد المواطنين والأجانب في السعودية، بعد وصول الملك سلمان إلى سُدّة الحُكم.

وأكد المشاركون في الاستطلاع ضمن الدراسة الجديدة هذه أنّ أشكالًا مختلفة من التعذيب وسوء المعاملة تُرتكب، أو يتم التهديد بممارستها، أثناء الاستجواب أو الاحتجاز. وقد أشار معظم المشاركين إلى الحظر التعسفي للزيارات أو المكالمات الهاتفية، والحبس الانفرادي، والإساءة اللفظية، والتهديد بالإساءات والتعذيب، والنقص في الأدوية الأساسية، والحرمان من النوم، وانتزاع الاعترافات القسرية أو إكراه الموقوفين على توقيع الوثائق. كما تناقلت منظمة القسط ومصادر أخرى معلوماتٍ عن استخدام أساليب الاستجواب القسوى المحظورة، مثل الصعق بالكهرباء، والإيهاام بالغرق، وضرب المحتجزين والناشطين، وكذلك الناشطات.

¹⁷ منظمة القسط لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان في السعودية: 2015 (التقرير السنوي)، 14 مارس 2016.

إنَّ انتهاك حقوق السجناء في عدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة يتعارض مع المادة 36 (1) من نظام الإجراءات الجزائية في السعودية، التي تنص على وجوب معاملة الموقوف بما يحفظ كرامته، وتحظر إيذاه جسديًا أو معنويًا. وكذلك مواد نظام السجن والتوقيف التي تنص أيضًا على المعاملة المناسبة للأفراد المحتجزين أو المسجونين. ومع ذلك، فإنَّ السلطات السعودية تواصل ممارسة التعذيب الممنهج والإغضاء عنه، في حالٍ تتسم بإفلات الجناة من العقوبة. ويتناول التقرير هذا النمط من الانتهاكات، والتجارب التي عايشها السجناء والسجناء السابقون الذين سيُؤا سوءَ العذاب، بشكل تفصيلي، في **القسم 4** أدناه، الذي يتناول التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

4.1 الإشراف والتدقيق

إنَّ الرقابة على قرارات المحاكم لا تكاد توجد، كما أنَّه ليس ثمة إمكانية لإجراء عملية تفتيش مستقلة على السجون من قبل المجتمع المدني المستقل، أو الهيئات التشريعية المنتخبة، أو وسائل الإعلام المستقلة في البلاد، إذ لا تسمح الدولة بوسائل الإعلام المستقلة أو منظمات المجتمع المدني التي قد تقوم بمراقبة أداء مؤسسات الدولة. ويتم سن معظم القرارات والقوانين وإصدارها من قبل مجلس الوزراء أو الديوان الملكي.

تم إنشاء منطمتين حكوميتين لحقوق الإنسان، هما هيئة حقوق الإنسان السعودية والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، قبل عقدين من الزمن، وكان الغرض الأساسي من إنشائهما هو التعامل مع الكيانات الدولية في مجال حقوق الإنسان، وكذلك العمل كهيئات مراقبة محلية. ومع ذلك، فإنَّه يبدو أن وظيفة هاتين الهيئتين تتمثل أساسًا في العمل كواجهة مضلَّلة توجي بأنَّ ثمة أجهزةً تضطلع بالرقابة والتدقيق، بالنظر إلى أنَّ صلاحيتهما تقتصر على تقديم المقترحات، وتشير الدلائل إلى أنَّ السلطات تتجاهل معظمها على أيِّ حال. وفضلاً عن ذلك، فإن هيئة حقوق الإنسان السعودية، التي تعمل اسميًا كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في البلاد، لم تسع إلى أن يتم اعتمادها من قبل لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إذ سترتَّب على ذلك أن تبينَّ الهيئة استقلالها وامثالها لمبادئ باريس، أو المعايير الدولية الدنيا.

قامت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التي ترعاها الحكومة بعدد من الزيارات إلى السجون السياسية، ونشرت بين عامي 2011 و 2012 تقريرًا عن أبرز ما توصلت إليه.¹⁸ ووثقت عدة شكاوى من السجناء، كان أهمها الحبس الاحتياطي لفترات مطوَّلة دون الإحالة إلى سلطة قضائية، واستخدام سوء المعاملة لانتزاع الاعترافات، استمرار احتجاز السجناء بعد صدور أوامر بالإفراج عنهم، حظر الزيارات العائلية، الاستخدام المطول والمتكرر للحبس الانفرادي، الإفراط في عزل بعض السجناء الذين تعتبرهم السلطات مصدر تهديد للمصالح الوطنية، الإهمال الطبي والتأخُّر في تقديم الرعاية الصحية، إخضاع الزائرين إلى عمليات تفتيش مشدَّدة، وبخاصة النساء، اللاتي تعرضن إلى عمليات تفتيش طالت الأجزاء الحميمة من الجسم. كما أشار تقرير الجمعية الوطنية إلى أنَّ عددًا كبيرًا من السجناء يعاني من اضطرابات الصحة العقلية، الأمر الذي يستدعي وضع خطة عمل فورية.

وتضمَّن التقرير السنوي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لعام 2018¹⁹ توثيقًا لشكايات بلغ عددها ستمئة وواحدة، تتعلق بظروف احتجاز السجناء ومطالبهم، وهو أعلى رقم موثق منذ عام 2014، حيث تلقى فرعاً الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في كل من الرياض والقصيم العدد الأكبر من شكاوى السجناء. وكان معظم شكايات الموقوفين متعلقًا بطلبات الإفراج (148)، والتأخير

في الإحالة إلى المحاكمة (141)، والمطالبة بالإفراج بعد إنهاء السجين مدة عقوبته دون أن يتم إطلاق سراحه (87). كما تم تلقي 40 شكوى من سوء الرعاية الطبية في السجون، و35 شكوى من سوء المعاملة والاعتداء وانتهاك القواعد من قبل الضباط والحراس داخل السجون.

في عام 2020، أجرت هيئة حقوق الإنسان السعودية المرخصة رسميًا أكثر من 1200 زيارة إلى مراكز الاحتجاز والسجون.²⁰ وأشارت إلى عدد من القضايا الخطيرة من بينها اكتظاظ السجون ومراكز الاحتجاز التي تعمل بما يتجاوز طاقتها الاستيعابية القصوى، وانخفاض عدد ضباط وموظفي مؤسسات الإصلاح، وعدم ملاءمة بعض السجون للموقوفين من ذوي الإعاقة، والاستجواب المطوّل، والتأخير في إحالة القضايا إلى ما بعد المهلة القانونية القصوى، ومنع السجناء من مقابلة محاميهم، أو عدم اطلاعهم على المستجدات في قضاياهم، تردي أحوال النظافة والتهوية والصيانة في بعض السجون، وخدمات الرعاية الصحية غير الكافية أو الملائمة للموقوفين في السجون العامة، حيث لا يوجد إلا طبيب عام واحد فقط أو طبيب زائر في أيام معينة من الأسبوع، مع محدودية ما هو متوفر من المعدات الطبية. وقد أوصت هيئة حقوق الإنسان السعودية باتخاذ مجموعة من الإجراءات التصحيحية للحدّ من مشاكل الاكتظاظ في السجون وأوجه القصور في التواصل بشأن القضايا بين الإدارات الحكومية المختلفة. ومن تلك التوصيات وضع تدابير عقابية بديلة للسجن، ومراجعة قائمة الجرائم التي تستوجب التوقيف الفوري، واتخاذ إجراءات من شأنها التعجيل بالمراجعة القضائية في حالات الحبس الاحتياطي أو تفعيل الإفراج عن المتهمين في انتظار المحاكمة، ومراجعة القوانين والأنظمة الخاصة بالاحتجاز والسجن وتحديثها، ووضع دليل موحد للسجون لتحديد حقوق السجناء وواجباتهم، بالإضافة إلى خطط الطوارئ، وإنشاء نظام مشترك عبر الإنترنت لتسهيل التواصل بشأن القضايا وقرارات المحاكم بين أجهزة الدولة ذات الصلة، ووضع خطة لمعالجة ضعف البنية التحتية للسجون ومرافق التوقيف.

في عام 2012، نشرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان دليلاً عن حقوق السجناء والسجينات وواجباتهم، غير أنّ هذا الدليل لم يُضمّن قط في تدريب ضباط الإصلاح العاملين في مرافق الاحتجاز أو السجون.²¹ في الوقت عينه، تقوم مؤسسة خيرية بدعم الاحتياجات الاجتماعية والمالية للسجناء وأسرههم استجابة لتوصيات مجلس الوزراء. وتتألف هذه المؤسسة الخيرية من ممثلين من عدة وزارات، ولها فروع في جميع أنحاء السعودية. وهي مكلفة بوضع برامج يتم تنفيذها في السجون ومراكز الإصلاح، وتوفير الرعاية المناسبة للسجناء وأسرههم للحد من العودة إلى الجريمة، وإجراء دراسات من شأن نتائجها أن تساعد على تحسين سلوك السجناء واقتراح بدائل عن توقيفهم. كما صدر قرار وزاري في عام 1981 يقضي بضرورة دعم أسر السجناء ماليًا لمدة تصل إلى ستة أشهر بعد الإفراج عنهم.²²

لقد وثّقت منظمة القسط هذه القضايا وقضايا مشابهة فيما مضى. إنّ واقع كون كلّ من هيئة حقوق الإنسان السعودية والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تذكّران عدد الشكايات التي تلقّتها وتغفلان الإشارة إلى عدد الشكاوى التي تمت معالجتها إنّما يظهر بوضوح أنّهما لا تملكان من الأمر شيئاً فيما يخص معالجة القضايا في السجون ومراكز التوقيف أو حلها. لذلك، ورغم إقرار الدولة لسنواتٍ خلت بحدوث انتهاكات جسيمة لكل من التزاماتها المحلية والدولية، فلم يتغير شيء يُذكر، بل لقد ازدادت المشكلات سوءًا في واقع الأمر. ويشير هذا التراجع إلى هيمنة السلطة السياسية على السلطة القانونية، وبخاصة منذ تولي الملك سلمان وابنه ولي العهد محمد زمام السلطة في البلاد.

²⁰ المدينة، 9 توصيات من حقوق الإنسان للحد من التكدس في السجون، 29 ديسمبر 2018.

²¹ الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، حقوق السجناء والسجينات وواجباتهم، 2012.

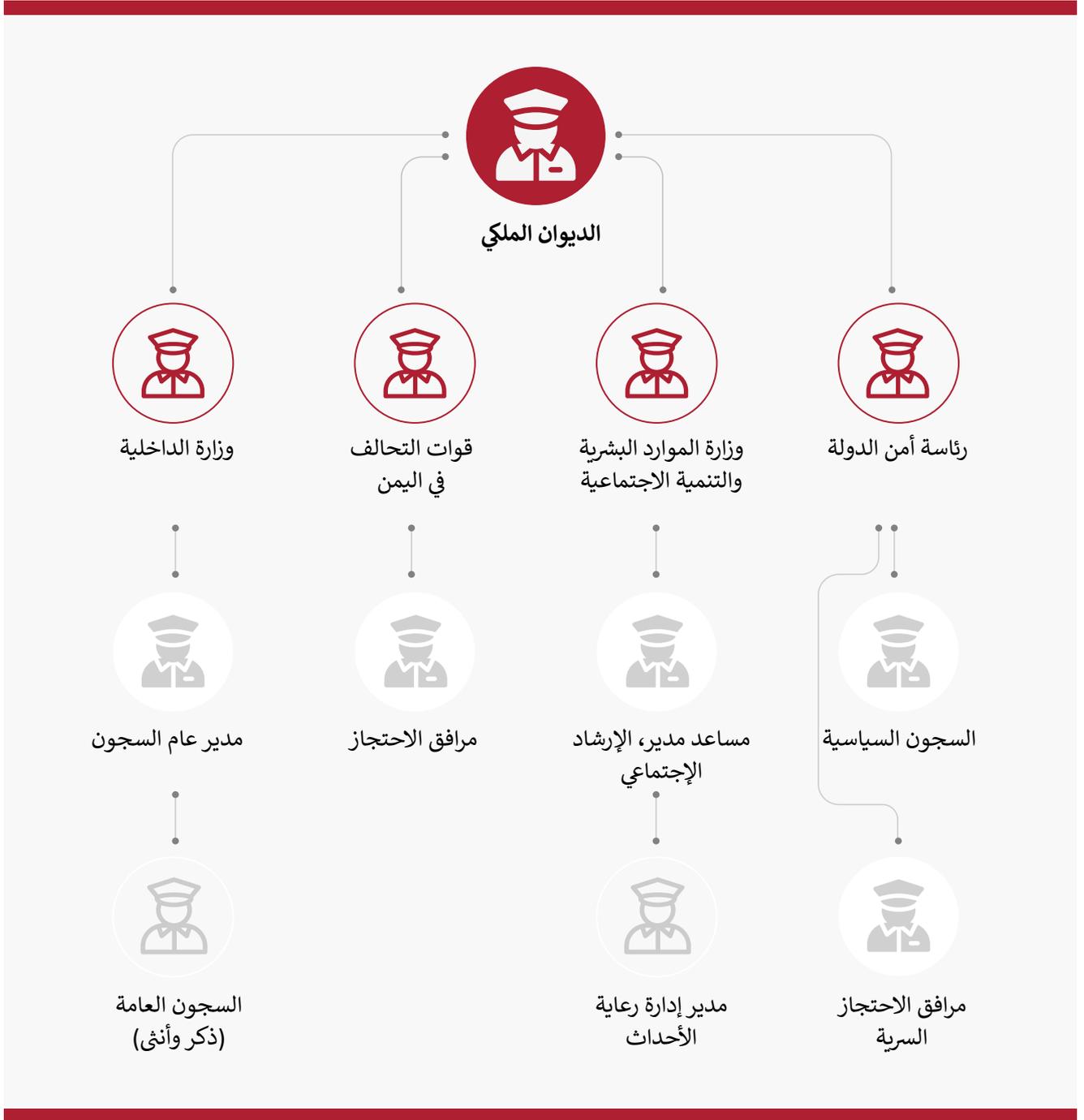
²² المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، استمرار صرف مساعدة السجين لمدة ستة أشهر بعد إطلاق سراحه من السجن، 1981.



2

نظام السجون السعودي: الهيكل والمراقبة

2. نظام السجون السعودي: الهيكل والمراقبة



الشكل 3: نظام السجون السعودي: الهيكل والمراقبة

2. 1. نظام السجون وإدارته وموظفوه

تعمل السجون ومراكز الاحتجاز بالسعودية في سرية دونما خضوعٍ إلى مراقبة أو إشراف مستقلين. ولذلك، فإنَّ من المحتمَّ أنَّ المعلومات الواردة في هذا التقرير قد لا تكون شاملة أو تامَّةً التحديث تمامًا في وصفه لفئات السجون المتباينة وخصائص كلِّ منها.

يمكن تصنيف السجون ومراكز الاحتجاز السعودية بشكل عام إلى أربع فئات بحسب السلطة المشرفة عليها (انظر الشكل 3)، وهذه هي السجون العامة، والسجون السياسية، ومرافق احتجاز الأحداث، ومرافق الاحتجاز التابعة لقوات التحالف التي تقودها السعودية في اليمن. وتخضع السجون العامة ومرافق الاحتجاز لسلطة المديرية العامة للسجون، وهي إحدى أجهزة وزارة الداخلية (انظر الشكل 4). وأمَّا السجون السياسية، فسجونٌ ومرافق احتجاز سرية، أو مرافق تم تحويلها لاستخدامها كسجون بصفة مؤقتة، تديرها رئاسة أمن الدولة. وكان هذا الجهاز الأمني الذي تنضوي تحت لوائه الهيئات الأمنية جميعًا قد أنشئ بموجب مرسوم ملكي في عام 2017 لدمج كل من أجهزة مكافحة الإرهاب والاستخبارات المحلية تحت قيادة واحدة تكون مسؤولة مباشرة أمام الملك. وقد نقل المرسوم الملكي العديد من الأقسام والإدارات المعنية بالأمن، بما في ذلك المديرية العامة للمباحث سيئة الصيت المعروفة اختصارًا باسم "المباحث"، من وزارة الداخلية إلى رئاسة أمن الدولة. ودور رعاية الأحداث هي أماكن احتجاز للأحداث ذكورًا وإناثًا، ممن ينتظرون صدور أحكام بحقهم أو أن الأحكام بحقهم قد صدرت بالفعل، وتشرف وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية على هذه المؤسسات. وأخيرًا، تواترت تقارير أشارت إلى أنَّ ثمة مرافق احتجاز خاضعة لسيطرة التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن. غير أنَّنا سنقتصر على تناول الفئات الثلاث الأولى لأغراض هذا التقرير.

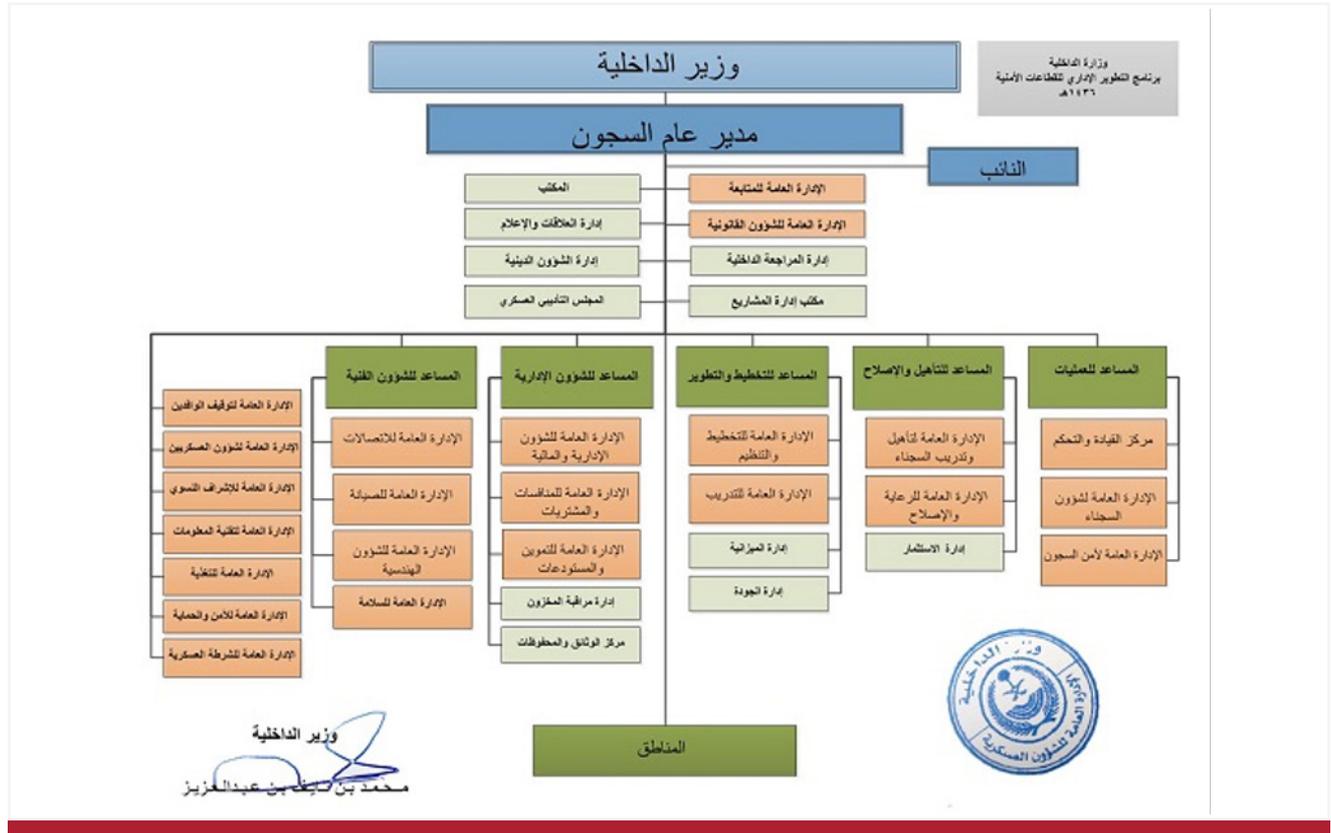
تتألف السجون ومراكز الاحتجاز في السعودية كما تقدَّم من سجون عامة ومراكز احتجاز تابعة لوزارة الداخلية، وسجون ومرافق احتجاز سرية تخص جهاز المباحث التابع لرئاسة أمن الدولة، ومراكز رعاية الأحداث واحتجازهم، التابعة لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، تستخدم السلطات خارج هذا الهيكل أماكن احتجاز غير رسمية، حيث تحدث بعض أكثر انتهاكات حقوق الإنسان سوءًا في سرية أكبر.

تاريخيًا، كانت السجون في السعودية مرتبطة بإدارات الشرطة كواحدة من أقسامها المتعددة، وفي عام 1968، تم إنشاء مصلحة عامة للسجون ضمن جهاز الأمن العام، وفي عام 1969، أقرَّ مرسوم ملكي إنشاء إدارة السجون والتوقيف. كما أمر وزير الداخلية بتشكيل الإدارة العامة للسجون، مع تبيان كافة اختصاصاتها وواجباتها بوضوح، في القرار الوزاري رقم 4090. وفي عام 2000، أمر وزير الداخلية بفصل الإدارة العامة للسجون عن الأمن العام لتصبح قطاعًا مستقلًا مرتبطًا مباشرة بمساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية تحت مُسمَّى "المديرية العامة للسجون". كما أصدر مجلس الوزراء القرار الوزاري رقم 273 الذي قضى بفصل الإدارة العامة للسجون عن مديرية الأمن العام وإنشاء مديرية منفصلة تكون مسؤولة عن الإشراف على السجون وإدارة شؤونها وتنفيذ أوامر التوقيف وعقوبة السجن، وتنفيذ برامج الإصلاح والتأهيل للمحكومين في السجون (الشكل 4 أدناه).²³

ومع أن رئاسة أمن الدولة لا تدير مباشرة سوى السجون السياسية والمرافق السرية في السعودية، وأنَّها غير ذات علاقةٍ تنظيمية مع السجون العامة التي تديرها وزارة الداخلية، إلا أنَّ لها بموجب ولايتها صلاحية استخدام أي من أجهزة الدولة الأمنية، أو الوصول إلى أي من أقسام نظام السجون، دونما وصف واضح لدورها أو واجباتها.

23 لمحة تاريخية، المديرية العامة للسجون.

وفي الوقت نفسه، فإنَّ مدير عام السجون مسؤول أمام وزير الداخلية، ويشرف على خمسة مديرين مساعدين يغطون مختلف إدارات نظام السجون، كما هو مبين في الشكل 4. وكلف المدير المساعد للعمليات بالإشراف على مركز القيادة والتحكم والإدارة العامة لشؤون السجناء والإدارة العامة لأمن السجون. ويرأس المدير المساعد للتأهيل والإصلاح الإدارة العامة لتأهيل وتدريب السجناء، والرعاية والإصلاح، وإدارة الاستثمار. وأمَّا المدير المساعد للتخطيط والتطوير، فيرأسُ الإدارة العامة للتخطيط والتنظيم، والإدارة العامة للتدريب، وإدارة الميزانية وإدارة الجودة. ويرأس المدير المساعد للشؤون الإدارية الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية، والإدارة العامة للمنافسات والمشتريات، والإدارة العامة للتموين والمستودعات، وإدارة مراقبة المخزون، ومركز الوثائق والمحفوظات. ويرأس المدير المساعد للشؤون الفنية الإدارة العامة للاتصالات، والإدارة العامة للصيانة، والإدارة العامة للشؤون الهندسية، وإدارة السلامة. ومن الإدارات الأخرى التي تقدم تقاريرها مباشرة إلى مدير عام السجون الإدارة العامة لتوقيف الوافدين، والإدارة العامة لشؤون العسكريين، والإدارة العامة للإشراف النسوي، والإدارة العامة لتقنية المعلومات، والإدارة العامة للتغذية، والإدارة العامة للأمن والحماية؛ والإدارة العامة للشرطة العسكرية.



الشكل 4: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للسجون التابعة لوزارة الداخلية (كما هو مبين على الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية وقت إعداد التقرير)

لا توجد إحصاءات منشورة عن عدد السجناء في أي مرفق احتجاز بعينه. كما أنه ليس ثمة مصادر أرشيفية من شأنها أن تساعدنا على دراسة طبيعة القضايا والقرارات القانونية الصادرة عن المحاكم. ومع ذلك، فقد أنشأت وزارة الداخلية قاعدة بيانات إلكترونية تسمى "نافذة"، تتعلق بأولئك الذين اعتقلتهم سلطات الاستخبارات منذ عام 2014 (اطلع على مزيد من التفاصيل في القسم 2.3 أدناه). وتبيّن قاعدة البيانات هذه الرقم الوطني لكل موقوف وحالة قضيته منذ اعتقاله. وقد بيّنت بحوث أجريت في عام 2018 أنّ وزارة الداخلية احتجزت آلاف السجناء دون إحالتهم إلى المحاكمة لأكثر من ستة أشهر، بل بعض الموقوفين ظلّوا رهن الاحتجاز لسنوات.

لا يسمح نظام السجون بوجه عام لوسائل الإعلام أو منظمات حقوق الإنسان المستقلة بالوصول إلى مرافق التوقيف، لكن بعض السجون تتلقى زيارات منتظمة من ممثلي منطمتين معنيتين بحقوق الإنسان تسيطر عليهما الحكومة، هما هيئة حقوق الإنسان السعودية والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. وطوال سنوات، قدمت كلٌّ من هاتين المنطمتين توصيات في التقارير التي رفعتها إلى المسؤولين للحد من الاكتظاظ في السجون ومرافق الاحتجاز، وتحسين أحوال النظافة وصيانة المباني، وتدريب المسؤولين على معايير رعاية الموقوفين، وتحسين الاتصال بين نظام السجون والهيئات الرسمية الأخرى لتسهيل سير القضايا والتعجيل بالبتّ فيها.

2.2. السجن العامة

ثمة سجون عامة موزعة على المناطق الإدارية في السعودية، بالإضافة إلى العديد من مراكز الاحتجاز في أماكن مختلفة. في عام 2017، نشرت صحيفة الوطن السعودية خبراً أفاد بأنّ عدد السجناء في السعودية يبلغ 61,000 سجين، أي ما نسبته 192 سجيناً لكل 100,000 نسمة – نصفهم مسجونون بسبب جرائم تتعلق بالمخدرات.²⁴

ولا تتوافر معلومات موثوقة ومحدّثة عن جميع السجون أو مرافق الاحتجاز، غير أنّ هناك معلومات عن بعض السجون. ففي الرياض، على سبيل المثال، سجنان سيئا الصيت بما هما مُكتظّان وما هما عليه من تردي التجهيزات. وفي عام 2010، تواترت تقارير عن أنّ سجن الملز في الرياض، وهو أحد أكثر السجون ازدحاماً، يحتجز عدداً من السجناء يفوق بثلاثة أضعاف أو أربعة طاقته الاستيعابية العادية البالغة مئة سجين لكل جناح،²⁵ ولم ترد أنباء عن أي تغيير في هذا الوضع، ولا أعلن عن ذلك رسمياً. وأمّا سجن الشميسي، فيستخدم مركزاً لاحتجاز المقيمين غير السعوديين ممن دخلوا البلاد بصورة غير قانونية أو مكثوا بها في انتهاك لتعليمات الإقامة. تمّ تناقل عدد من التقارير والمقاطع المصوّرة من السجن أظهرت شدة اكتظاظ هذا السجن بالموقوفين، وظروف احتجازهم غير الإنسانية، بما في ذلك ادعاءات عن قيام السلطات باحتجاز أطفال ورضع من أبناء المقيمين الأجانب الموقوفين بسبب عدم قدرة ذويهم على دفع رسوم تجديد تصريح الإقامة.²⁶ وكان ثمة تقارير ذكرت أنّ سجن الشميسي شهد في عام 2014 أعمال شغب بسبب سوء ظروف الاحتجاز، وكذلك حوادث استخدم فيها ضباط الأمن الأسلحة النارية ضد السجناء.²⁷ وفيما يخص هذا السجن أيضاً، لا تتوفر معلومات حديثة تشي بأنّ أي إصلاحاتٍ قد أُجريت.

²⁴ صحيفة الوطن، 192 سجيناً لكل 100 ألف نسمة في المملكة، 29 يونيو 2017.

²⁵ الكرامة، سجن الملز كنموذج لمعاينة السجناء، 7 سبتمبر 2010.

²⁶ الخليج الجديد، سجن الشميسي، غير معلوم التاريخ.

²⁷ وكالة الأنباء الدولية، إصابة ثلاثة يمنيين داخل أحد السجون السعودية، 3 مارس 2014.

سجن بريمان في جدة هو سجن آخر من بين أكبر السجون في البلاد من حيث المساحة والسعة. ويمكن أن يستوعب عددًا يصل إلى 7270 من السجناء، ذكورًا وإناثًا، ويستخدم كمركز احتجاز مؤقت للأشخاص الذين ينتظرون النظر في قضاياهم من قبل السلطات المختصة. وكانت تقارير قد أشارت فيما مضى إلى أن عدد المحتجزين في سجن بريمان يقرب من أربعة آلاف سجين، وأن نحو مئة موقوف يودع فيه يوميًا. ورغم أن السجن مجهز بثلاثة آلاف كاميرا مراقبة، إلا أن السجناء تمكنوا من تسريب لقطات مصورة تبين الاحتفاظ الشديد في السجن، إلى جانب ادعاءات بحدوث وفيات وتفشي أمراض مميتة بين السجناء.²⁸ وقد وردت أنباء عن تشكيل لجنة مشتركة من وزارتي الصحة والداخلية لمعالجة هذه المشكلات في سجون محافظة جدة. وما زالت السجون الأخرى، ومنها السجون العامة في نجران²⁹ وجازان،³⁰ تعاني من التكدس والظروف السيئة نفسها. وبحسب ما ذكر، فقد شهد السجن العام في بريدة أعمال شغب وإطلاق نار ضد السجناء في حادثة واحدة.³¹

في عام 2016، نشرت صحيفة محلية تغطية تتعلق بسجن جديد كبير في جدة، كان يُعرف حينها باسم إصلاحية جدة، يتكون من عشرين وحدة احتجاز، تبلغ الطاقة الاستيعابية لكل منها 124 سجينًا.³² وبحسب تقرير الصحيفة، فإن السجن بأكمله مغطى بكاميرات مراقبة تلفزيونية. ويوجد في كل وحدة صالة للشميس، وصالة جلوس مركزية مزودة بشاشات تلفاز، وصالة طعام، ومصلى، ومكتبة، ومغسلة ملابس، وحلاق. وأما الوحدات السجنية فمنها ما هو مخصص لإيواء سجينين فقط، ومنها ما هو مُعدّ لستة سجناء. ويمكن للسجناء في كل وحدة الانتفاع بخدمات مشرف اجتماعي، ومشرف نفسي، ومرشد ديني، وطبيب، بالإضافة إلى استخدام صالة رياضية، وملعب لكرة القدم. تتضمن المنشأة كذلك وحدة صحية، ومباني مخصصة للزيارة العائلية تتضمن شققًا مصغرة، يمكن أن يقضي السجين بها يومًا مع أسرته، كما يُفترض. وكانت هذه الإصلاحية الجديدة في حينه جزءًا من مشروع تضمن إنشاء سبع إصلاحيات نموذجية، أمر بتنفيذه الملك لتجديد البنية التحتية للمرافق التابعة لوزارة الداخلية. وقد نُفذ المشروع بنجاح أربعة مرافق إصلاحية نموذجية في كل من جدة، والرياض، والطائف، والدمام، غير أن المرافق التابعة إلى مديرية السجون بأكملها ما زالت في حاجة إلى التحسين والتحديث، في حين أن ما دأبت عليه السلطات من رفضها السماح بزيارة السجون السعودية من قبل مراقبين مستقلين لا يوجي مطلقًا بالثقة في أن السلطات تقوم بمعالجة تلك القضايا.

2.3. السجون السياسية

السجون السياسية منشآت احتجاز محددة كانت وزارة الداخلية تديرها فيما مضى، غير أنها تخضع الآن إلى إدارة وإشراف رئاسة أمن الدولة. تم إنشاء جهاز أمن الدولة الجديد هذا بموجب المرسوم الملكي رقم أ/ 293 في عام 2017، ووحد كلاً من جهاز مكافحة الإرهاب وجهاز المباحث مرهوب الجانب تحت إشراف مدير عام المباحث العامة عبد العزيز بن محمد الهوييني، الذي يحمل مرتبة وزير. تخضع رئاسة أمن الدولة لإشراف الملك، وتتكون من عدة إدارات هي مديرية المباحث العامة، وقوات الأمن الخاصة، وقوات الطوارئ الخاصة، والقيادة العامة لطيران الأمن، الإدارة العامة للشؤون الفنية، والمديرية العامة للشؤون الفنية، ومركز المعلومات الوطني. بالإضافة إلى ذلك، فإن رئاسة أمن الدولة مكلفة بالتعامل مع كافة المسائل التي تتصل بمكافحة الإرهاب.³³

²⁸ مكة، تكس السجنا ينشر أمراضا قاتلة في جدة، غير معلوم التاريخ.

²⁹ الوطن، سجن نجران يرفض النزلاء، 15 مايو 2013.

³⁰ يوتيوب، مقطع مسرب من سجن جازان، 5 نوفمبر 2018.

³¹ مكة، رفض النزلاء للتفتيش يحدث شغبًا بسجن بريدة، 26 ديسمبر 2014.

³² عكاظ، إصلاحية جدة: حرية التنقل للسجناء وبرامج تأهيلية وترفيهية، 11 مايو 2016.

³³ موقع Arab News، العربية السعودية تنشئ جهازًا جديدًا مختصًا بأمن الدولة (بالإنجليزية)، 21 يوليو 2017.

عدد السجناء السياسيين

تتضارب المعلومات عن عدد السجناء السياسيين في السعودية بسبب التناقض بين ما تذكره قاعدة البيانات الحكومية والأرقام التي ترصدها منظمات حقوق الإنسان. ويفضّل معظم المعتقلين من قبل أمن الدولة عدم الكشف عن اعتقالهم أو احتجازهم مخافةً نعمة السلطات. وفي بعض الأحيان، تخشى أسر المحتجزين من أن يتم استهدافها إذا ما كشفت عن اعتقال ذويها أو اتصلت بناشطين أو منظمات حقوقية. وهذا ما حدث في قضية خالد العودة، أخي الداعية سلمان العودة، الذي اعتُقل فور إعلانه اعتقال شقيقه على تويتر في عام 2017. وعلى نحو مماثل، اعتُقلت الناشطة ميا الزهراني بعد أن قامت بإعلان اعتقال صديقها نواف عبد العزيز، وهي مدونة وناشطة في مجال حقوق المرأة. وفي بعض الحالات، يطلب المسؤولون في جهاز أمن الدولة من عائلات الموقوفين عدم الإفصاح عن اعتقالهم لئلا تصبح أوضاع الشخص المحتجز أكثر سوءاً. وفي حالات أخرى، تبقى العائلات غافلةً عن حال ذويها الموقوفين دون أن تتلقى أي إخطار بشأن الاعتقال، وتقوم السلطات بمنع الشخص المحتجز من إبلاغ عائلته. وقد كان هذا ما تمّ مع عبد الرحمن السدحان، الذي اعتقل من مكان عمله واحتجز انفرادياً في مكان مجهول لما يقرب من عامين، قبل أن تسمح له السلطات بالاتصال بعائلته لمدة دقيقة واحدة لإبلاغهم بموقعه.³⁴ إنّ ثمة العديد من الحالات المماثلة الأخرى، ومن شأن هذا أن يساعد على تفسير السبب في صعوبة التوصل إلى تقديرات دقيقة ومستقلة بشأن عدد السجناء السياسيين في السعودية.³⁵



سلمان العودة



خالد العودة



عبد الرحمن السدحان

في عام 2013، واستجابةً إلى دعوات عدة شخصيات مجتمعية داخل السعودية ناشدت السلطات الإفصاح عن عدد السجناء السياسيين، أنشأت السلطات قاعدة بيانات على الإنترنت تضم معلومات عن جميع الموقوفين من قبل أمن الدولة سُميت "نافذة تواصل".³⁶ ويمكّن هذا الموقع العائلات من الوصول إلى معلومات عن قريبٍ لها محتجز، من خلال إدخال الرقم الوطني الخاص به. ويعرض الموقع عندئذٍ اسم الشخص المعني وتاريخ اعتقاله وحالة قضيبته، التي قد تكون "قيد التحقيق"، "مُحالّة إلى هيئة التحقيق والادعاء العام"، أو "قيد النظر أمام القضاء"، "قيد التحقيق"، أو "قيد الإحالة إلى النيابة"، أو "تمت إدانة الموقوف"، أو "تمت إدانته بعد الاستئناف". كما يتيح الموقع لذوي الشخص المحتجز تقديم طلب لزيارته أو سوى ذلك من الطلبات بحسب الحاجة، غير أنّه لا يسجّل ما إذا كانت السلطات قد استجابت لتلك الطلبات أم لا. وفضلاً عن ذلك، فإنّه لا يمكن الوصول

³⁴ منظمة القسط لدعم حقوق الإنسان، مرور سنتين على الاعتقال والإخفاء القسري لعامل الإغاثة الإنسانية عبد الرحمن السدحان، 12 مارس 2020.

³⁵ منظمة القسط لدعم حقوق الإنسان، تزايد الإخفاء القسري من قبل السلطات السعودية، 28 أغسطس 2020.

³⁶ نافذة تواصل، تويتر.

إلى الموقع الإلكتروني إلا من داخل السعودية، الأمر الذي يجعل من المتعذر على عائلات السجناء الموجودين خارج البلاد أن يستخدموا هذه الخدمة.

في 2014، ومجددًا في عام 2018، أجرت هيومن رايتس ووتش بحثًا مستقلًا على قاعدة البيانات تلك لرصد عدد المحتجزين وما إذا كان احتجازهم قانونيًا. وقد بيّنت نتائج دراسة عام 2014 أن عدد المحتجزين يبلغ 2766 شخصًا، من بينهم 293 موقوفًا ظلوا رهن الحبس الاحتياطي لأكثر من ستة أشهر دون إحالتهم إلى المحاكمة، ومن بينهم 16 شخصًا احتُجزوا لمدة تنوف على العامين، وموقوفًا واحدًا ظلّ محتجزًا لأكثر من عشر سنوات.³⁷ وقد كشفت البحوث التي أجرتها هيومن رايتس ووتش في عام 2018 عن نتائج صادمة تفوق سابقتها هولا: تتضمن قاعدة البيانات الآن أسماء 5314 شخصًا منهم 3380 موقوفًا ظلوا محتجزين لأكثر من ستة أشهر دون صدور حكم بالإدانة بحقهم أو أنهم في انتظار المراجعة القضائية، ومن بين هؤلاء، كان 2949 موقوفًا قد احتُجزوا لمدة تزيد على العام و 770 موقوفًا لأكثر من ثلاث سنوات. وقد خضع 2305 أشخاص للتحقيق لمدة تزيد على ستة أشهر، و 1875 شخصًا لأكثر من عام، واثنان لأكثر من ثلاث سنوات.³⁸

تناقلت وسائل إعلام محلية أرقامًا أعلنتها وزارة الداخلية عن موقوفين محتجزين في السجون السياسية من رعايا دول أخرى.³⁹ وأشار تقرير صدر في عام 2019 إلى أن ثمة 259 سوريًا موقوفًا، و 35 يمنيًا، و 75 مصريًا، و 73 باكستانيًا، و 10 أردنيين، محتجزين في سجون المباحث بتهم تتعلق بالأمن القومي للسعودية.

طبيعة السجون السياسية

ثمة العديد من السجون ومراكز الاحتجاز السياسية في جميع أنحاء السعودية. وتُعتبر هذه المنشآت سجورًا ذات إجراءات أمنية مشددة، ويُحظر على بعض السجناء استخدام متعلقات اعتيادية، كالكتب والصحف والدفاتر. ويُستخدم بعض هذه السجون لاحتجاز كلٍّ من السجناء السياسيين والجنايين.

إصلاحية سجن الحائر، الواقع على بعد 40 كيلومترًا جنوب الرياض، هو أكبر سجن في السعودية.⁴⁰ تم تشييده عام 1983 على مساحة 1.8 مليون متر مربع. ويتسع لإيواء 10000 سجين. يستخدم المبنى كسجن عام وسجن سياسي، بالإضافة إلى بعض الزنازين المخصصة للسجناء من كبار الشخصيات. يتألف السجن من ثلاثة مباني: مبنى الأمن (السجن)، والمبنى الإداري، ومبنى الخدمات. ولسجن النساء الهيكل نفسه، على أنه واقعٌ ضمن سور يحيط به، وخاضع لإجراءات أمنية مشددة. هناك أيضًا مبانيان إضافيان، أحدهما للمساعدة الأمنية والآخر مخصص للزيارات العائلية أو الزيارات الزوجية أو الزيارات من خلال نافذة. ويشمل سجن النساء مدرسة للتدريب المهني، ومدرسة، ومبنى لاستقبال الموقوفات أو إطلاق سراحهم، إلى جانب خدمات أخرى.

³⁷ هيومن رايتس ووتش، على السعودية إنهاء الاعتقال التعسفي، 23 سبتمبر 2014.

³⁸ هيومن رايتس ووتش، الاحتجاز التعسفي يطال الآلاف في السعودية، 6 مايو 2018.

³⁹ زمان الوصل، 216 موقوفًا سوريًا في سجون المباحث العامة السعودية، 23 يوليو 2019.

⁴⁰ عكاظ، عكاظ تتجول في أشهر سجن بالعاصمة السعودية وتلتقي بالنزلاء، 23 أبريل 2016.

وتتبيّن وظيفة سجن الحائر باعتباره مكانًا تُحتجز فيه كبار الشخصيات أو السجناء من ذوي الشأن بالنظر إلى إعلان مصدر رسمي في عام 2017 أن العديد من أفراد الأسرة الحاكمة الذين تم اعتقالهم بتهم فساد سيودعون هذا السجن ما لم يقوموا بنقل أصول معينة إلى الدولة.⁴¹

شهد سجن الحائر عدة حوادث جسيمة على مر السنين. تسبب حريق شبّ في السجن عام 2003 في مقتل أكثر من 67 نزيلًا وإصابة آخرين، وكان من بين ضحايا الحادثة سبعة يمينيين لاقوا حتفهم، وثلاثة آخرين لحقت بهم إصابات. وخلصت لجنة تم تشكيلها للتحقيق في أسباب الحريق إلى أن أحد السجناء تسبب به. وشبّ حريق آخر في أبريل 2004، الأمر الذي أدى إلى إصابات لحقت بـ 13 شخصًا، وتبين أيضًا أنه نتج عن قيام أحد السجناء بإضرام النار في زنزانته. وفي أبريل 2015، أضرم سعودي يبلغ من العمر 19 عامًا وينتمي إلى تنظيم الدولة الإسلامية، ويدعى عبد الله الرشيد، النار في سيارته بالقرب من نقطة تفتيش قريبة من سجن الحائر.

ومن السجون السياسية البارزة الأخرى سجن ذهبان في جدة، الذي يُعتقد أنه يؤوي 4000 سجين سياسي إلى جانب بعض الرعايا الأجانب المسجونين بتهم جنائية. تم بناء السجن في عام 2015 ضمن خطة لتجديد البنية التحتية لمدينة جدة، بما في ذلك سجونها. وتبلغ الطاقة الاستيعابية لسجن ذهبان 7500 موقوفًا، بأقسام منفصلة للرجال والنساء. في عام 2020، تمكنت قناة الجزيرة الإخبارية من الحصول على معلوماتٍ نادرة عن الأوضاع في سجن ذهبان، بل وأعدت كذلك رسمًا تخطيطيًا للجنح الذي يتم فيه إيواء السجناء السياسيات، بناءً على مقابلة مع الموقوفة السابقة يُمنى ديساي.⁴² يصوّر الرسم مجموعات من الزنازين إلى جانب قسم مركزي يتألف من الغرف المخصصة لمختلف الأنشطة وغرف الاستجواب. ويُحتجز بسجن ذهبان عدد من أكثر ناشطي حقوق الإنسان شهرةً في السعودية، بما في ذلك أعضاء من مجموعة إصلاحية جدة، بالإضافة إلى رائف بدوي، وسمير بدوي، ووليد أبو الخير.



رائف بدوي



سمير بدوي



وليد أبو الخير

سجن المباحث بالدمام واحد من خمسة سجون سياسية رئيسية في السعودية، ويؤوي عددًا يتراوح بين 950 و1000 سجين. تم توثيق العديد من حالات التعذيب في هذا السجن.⁴³ ورغم ذلك، أظهرت تقارير إعلامية محلية عن أحوال السجن، بدا واضحًا أنّ إدارة السجن نظمتها في فبراير 2020؛ تلقي السجناء امتيازات كالزيارات الزوجية مرة واحدة في الشهر، وأنّ ثمة 30 غرفة شبيهة

41 الجزيرة، الحائر.. أكثر سجون السعودية تحصينًا، 24 نوفمبر 2017.

42 الجزيرة، معتقلات بسجن ذهبان، 3 مايو 2020.

43 القسط لدعم حقوق الإنسان، صحة رجل الدين محمد الحبيب تندهور في السجن، 31 مارس 2021.

بغرف الفنادق مخصص لهذه الغاية، بالإضافة إلى المكالمات الهاتفية الأسبوعية، والزيارات مرتين شهريًا، وتمكينهم من متابعة تعليمهم العام أو الجامعي، وتلقي الرعاية الصحية في مستشفى مجهز بالكامل في الموقع. وقد أفادت التغطية الإعلامية، التي تضمنت صورًا لمرافق ومفروشات نظيفة وبدت جديدة تمامًا، أن 17 سجينًا يتمتعن بالامتيازات ذاتها، بالإضافة إلى محل تجميل نسائي ومنطقة خارجية للتعرض إلى أشعة الشمس. وضمن التغطية نفسها، تحدثت وسائل الإعلام عن برنامج خاص للسجناء النموذجيين يسمّى برنامج "برنامج إدارة الوقت"، الذي يتيح استخدام مكتبة صغيرة، وصالة رياضية، ومركز إعلامي لتسجيل الأغاني والشعر الوطني. وبحسب ما ذُكر، فإنَّ إيواء السجناء المستفيدين من برنامج "إدارة الوقت" هذا يكون في زنازين تتسع لخمسـة أشخاص بدلاً من الزنازين العادية التي تضم سبعة أشخاص في بقية السجن. وأعلم التقريرُ الإعلاميُّ القراء بأنَّ السجن يسمح للسجناء أيضًا بتقديم طلب للإفراج المؤقت عنهم لأسباب إنسانية في حالات مثل حدوث وفاة ضمن العائلة، حيث يرتدون عندئذٍ سوارًا إلكترونيًا لتتبع تحركاتهم.⁴⁴

وتوجد سجون سياسية أخرى تجدر الإشارة إليها في بريدة (سجن الطرفية) ومدينة أبها (سجن أبها). ومجددًا، نشرت الصحف المحلية تقارير عن زيارات قام بها صحفيون إلى هذه السجون، فيما يبدو واضحًا على أنه مسعىٌ لدحض مزاعم التعذيب أو سوء المعاملة. في تقرير أقدم بكثير (2013)، على أنه مستفيض بالقدر نفسه، يزور صحفي سجن الطرفية في بريدة، ويعرض بالتفصيل جميع ما يُقدَّم إلى الموقوفين من خدمات تبعث على الإعجاب. وقد وصل الصحفي بحسب التقرير إلى المنطقة الإدارية ثم توجه مع مدير السجن وبعض الضباط إلى صالة الزيارة التي تضم أقسامًا منفصلة للرجال والنساء. وتتوفر بها المشروبات الساخنة والباردة، ويتم تقديم الوجبات الخفيفة للزوار بينما ينتظرون إحصار ذويهم المسجونين للالتقاء بهم.

ويوجد بالسجن قسم للزيارات الزوجية يضم 27 غرفة يتم تجديدها بتصميمات شبيهة بالفنادق كل ثلاثة أشهر. ويتضمَّن السجن محطة تحلية المياه الخاصة به، ومستشفى يستخدم نظامَ علاماتٍ ملوَّنة لتحديد ما يلزم السجناء من فحوصات طبية منتظمة. وبالسجن منطقةٌ للتعامل مع الأزمات الصحية وإنهاء الإجراءات الإدارية للسجناء بين الزنازين والمستشفى، وتستخدم هذه مركبات الغولف لنقل السجناء في حالات الطوارئ. كما وصف المراسل بالتفصيل التصميمات العديدة للزنازين، بما في ذلك الزنازين الفردية والمشاركة التي يمكن أن تستوعب ثمانية سجناء غير أنها تؤوي أربعة سجناء فقط، وبكل زنزانه دورة مياه خاصة بها، فضلًا عن توفير فراش وبطانيات لكل سجين، وجهاز تلفاز معلق في أعلى الحجرة لمتابعة الأخبار. ويضيف الصحفي أن هناك أيضًا مركزًا للمُناصحة، حيث يتلقى السجناء من أتباع الفكر التكفيري محاضرات منتظمة من قبل دُعاةٍ مُعيَّنين لحملهم على التراجع عن فكرهم. كما يُسمح للسجناء بالمشاركة في نشاطاتٍ مثل البستنة، والتعلُّم في الجامعات السعودية، والنشاطات الفنية التي يكون نتاجها صورًا شخصية للملك وولي العهد ووزير الداخلية، ومجسَّات لمبنى وزارة الداخلية.⁴⁵

وإنَّه لأمرٌ دالٌّ أن يستهل الصحفي الذي أُشير إلى مقالته بشكل مطول أنفًا تقريره بالإشارة دون مواربة إلى التصور واسع الانتشار عن سجون المباحث على أنها أماكن تسودها الممارسات القمعية في مواضع نائية وسرية، بها زنازين تحت الأرض يتعرض فيها السجناء إلى صنوف التعذيب وسوء المعاملة، رغم البيانات التي تشير إلى خلاف ذلك، "الصادرة عن الأجهزة الأمنية وجمعية حقوق الإنسان والهيئة الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة التحقيق والادعاء العام".

44 الأحساء نيوز، الأحساء نيوز في سجن المباحث بالدمام، 20 فبراير 2020.

45 الاقتصادية، سجون الطرفية: إصلاح وتأهيل السجناء أول اهتماماتنا، 23 مارس 2013.

إنَّ حقيقة الأوضاع في السجون السياسية بالسعودية أقل إشرافًا بكثير مما تسعى جهود مؤسسات الدولة ووسائل الإعلام المحلية إلى حملنا على تصديقه، كما يتبيّن من المعلومات التي تحصّلت عليها منظمة القسط من السجناء وذويهم طوال عدة سنوات، مع استكمالها بالدراسة المسحية الحصرية التي أُجريت لإعداد هذا التقرير. وستتم معالجة هذا الموضوع بالتفصيل لاحقًا في **القسم 3**، المعني بالظروف في السجون ومراكز الاحتجاز السعودية وأحوال الرعاية الصحية بها، و**القسم 4**، حول التعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة.



الشكل 5: أهم السجون السياسية

2. 4. احتجاز الأحداث

السعودية من الدول الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل، وتنص بعض قوانينها المحلية على أحكام خاصة متعلقة باعتقال واحتجاز القاصرين دون سن 18 عامًا. يحظر قانون السجن والتوقيف احتجاز الأطفال دون سن العاشرة للتحقيق. كما ينص على إطلاق سراح الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 عامًا ووضعهم تحت ولاية الأوصياء عليهم، ما لم يأمر القاضي بسوى ذلك أو يرى ضرورته. كما يتيح نظام الإجراءات الجزائية مراعاة مصلحة الأحداث الجانحين والفتيات والاعتبارات الخاصة فيما يتعلق بالتحقيق والمحاكمة. وثمة لوائح أخرى موجزة تتعلق باحتجاز القاصرين في دور رعاية الأحداث.

2. 4. 1. دور الملاحظة الاجتماعية للبنين

افتتح أول مركز احتجاز للأحداث من البنين في الرياض عام 1954 لاحتجاز الفتيان الذين يعصون أولياء أمورهم، أو من هم معرضون لخطر الانحراف بسبب أسرة أو بيئة مدرسية مضطربتين. في عام 1961، وُضع هذا المرفق تحت إشراف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، التي تشرف على مرافق رعاية البنين والبنات. في عام 1963، أُطلق على هذا النوع من دور الرعاية اسم "دار الملاحظة الاجتماعية".

ثمة 17 مركزًا لرعاية الأحداث من البنين في 17 مدينة في جميع أنحاء السعودية. وهي مخصصة للأولاد الذين تزيد أعمارهم عن سبع سنوات ممن هم دون سن 18 عامًا، والذين أمر قاضٍ أو سلطة مختصة أخرى بوضعهم مؤقتًا قيد التوقيف في انتظار التحقيق أو المحاكمة، ويشترط ألا يكونوا مدمنين على المخدرات أو الكحول، وألا يكونوا مصابين بأي داءٍ مُعدٍ، أو اضطراب عقلي أو بدني أو إعاقة.

تغطي اللوائح الخاصة بمراكز رعاية الأحداث (دور الملاحظة) أربع مجالات رئيسية هي: الغرض من الاحتجاز، وظروف التوقيف المؤقت، والأساليب المستخدمة لتحقيق الغايات المرجوة من الاحتجاز، وما تقدمه دور الرعاية من برامج ونشاطات. وقد وصفت الأنظمة الغرض من دار الرعاية على أنه تقديم الرعاية الاجتماعية والنفسية والمهنية والصحية وغيرها من أنواع الرعاية، إلى الأحداث المحتجزين مؤقتًا وفقًا لأهداف الرعاية الوقائية. وتتشابه معظم الخدمات المقدمة في مرافق البنين مع ما سيرد تفصيله لاحقًا بالنسبة إلى منشآت رعاية الفتيات، باستثناء أنه يُسمح بإطلاق سراح الصبي لمدة تصل إلى ثلاثة أيام تحت ولاية الوصي عليه لحضور مناسبة عائلية. ويرتدي الأولاد أزياء تتباين ألوانها إذ تصنفهم بحسب وزن الجسم.⁴⁶ وقد وردت أنباء عن هروب الفتيان من هذه المرافق، ويُرجَّح أن ذلك عائد إلى إساءة معاملتهم من قبل الموظفين.⁴⁷

2. 4. 2. دور رعاية الفتيات والشابات

تُعرف مراكز احتجاز الأحداث المخصصة للفتيات والشابات حتى سن 30 في السعودية باسم "دور الرعاية". وفقًا لمتحدث باسم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية السابقة (التي سبقت إستحداث وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية)، خالد أبا الخيل،

⁴⁶ المدينة، دار الملاحظة بجدة، رعاية شاملة للزلاء، 30 آب أغسطس 2015.

⁴⁷ وطنيات، أعمال "ترميم" سهلت هروب سبعة أحداث بدار ملاحظة الرياض، غير معلوم التاريخ.

فإن مؤسسات رعاية الفتيات والشابات ومؤسسات حكومية مكلفة بتوفير الرعاية والانضباط الاجتماعي، وتعزيز التمسك بالدين، وتقديم التعليم والتدريب والرعاية الصحية للفتيات الجانحات المحتجزات على ذمة التحقيق أو المحاكمة، أو اللائي يقرر القاضي إبقاءهن في دور الرعاية، على ألا يزيد عمرهن عن 30 عامًا.⁴⁸

تتوزع دور رعاية الفتيات والشابات على أربعة فروع في الرياض ومكة المكرمة والأحساء وأبها. في عام 2016، كانت هذه المؤسسات تؤوي 233 فتاة وشابة، وفقًا لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وفي عام 2018، أعلنت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية أنها تعتزم توسيع هذه المؤسسات من خلال استئجار المزيد من المباني، بحيث يصل العدد الإجمالي لدور الرعاية إلى 13 دارًا في جميع أنحاء السعودية بدلًا من الدور السبعة القائمة، التي سيتم استخدام بعضها من الآن فصاعدًا لاحتجاز النساء اللواتي يخالفن قوانين السير (أما وقد سُمح لهن أخيرًا بقيادة المركبات).⁴⁹ وقد وضعت الوزارة ثمانية معايير لكي يمكن استخدام مبنى ما كمُنشأة احتجاز. وأحد تلك المعايير أن يكون المبنى قابلاً للتقسيم إلى ستة مرافق هي الإدارة، والمدرسة، وأماكن المبيت، وقسم مخصص للذكور، ومنطقة للنشاطات، وصالة طعام. وينبغي ألا يكون المبنى قريبًا من المدارس أو المناطق الصناعية وألا يكون في منطقة نائية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي ألا يكون لدى السكان المحليين اعتراض على إقامة دار رعاية في منطقتهم.

تشمل أسباب إحالة الفتيات والشابات إلى هذه المؤسسات الهرب من المنزل أو التغييب عنه، أو الإتيان بفعل يُعدُّ غير لائق أخلاقيًا كالعلاقات الجنسية خارج نطاق الزواج، وارتكاب جرائم القتل، وعقوق أحد الوالدين، أو تعاطي المخدرات أو الاتجار بها.⁵⁰ لكي يتم قبول فتاة أو شابة في مرفق الرعاية، يجب أن تفي بمعايير معينة، كأن تكون بلا مأوى، وأن تعصي ولي أمرها الذكر، وأن تنتمي إلى أسرة مفككة قد تتسبب في انحرافها عن جادة الصواب، وأن يزيد عمرها عن سبع سنوات ويقل عن 30 عامًا، وأن تكون قد صدرت توصية من قبل أخصائي اجتماعي بإيداعها في إحدى دور الرعاية، وألا تكون مصابة بأي مرض قد يؤثر على رعايتها.

إنَّ اللوائح التي تنظم مؤسسات رعاية الفتيات والشابات (دور الرعاية) أكثر شمولًا من مثيلاتها الخاصة بمراكز احتجاز البنين، وتتضمن 20 مادة.⁵¹ وقد تقبل مرافق الفتيات أيضًا الشبابات حتى سن 30 عامًا، غير أنَّ الفتيات دون سن 15 عامًا يبقين في قسم منفصل من دار الرعاية. ويجب إيواء الفتيات والشابات في دار الرعاية فور القبض عليهن إذا كان قد صدر بحقهن أمر اعتقال أو توقيف. ويتعين إجراء الاستجواب وإيقاع العقوبات التي تقررهما المحكمة في دار الرعاية، ويُخصص قسم للنساء والفتيات اللواتي صدرت بحقهن أحكام قضائية. يمكن إطلاق سراح الفتاة من دار الرعاية في الأحوال التالية: (أ) إذا تبين من الاستجواب أنها بريئة؛ (ب) إذا برّأتها المحكمة من سائر الاتهامات الموجهة إليها؛ (ج) إذا أتمَّت مدة عقوبتها؛ (د) إذا قرر وزير الشؤون الاجتماعية أنَّ إصلاحها قد تحقق ووافق القاضي على هذا القرار. ونصت اللوائح على استثناء لما سبق، إذ يمكن بموافقة الوزير إطالة أمد مكوث الفتاة في دار الرعاية إذا طلبت هي ذلك أو طلبه ولي أمرها بداعي حاجتها إلى مزيد من التوجيه. وهذا هو أحد البنود الأكثر إشكالية في نظام السجن والتوقيف، ذلك أن معظم الفتيات المعنيات بهذه الأحكام هن ممن تخلى أولياؤهن الذكور عنهن، أو أنهن ينتمين إلى أسر مسيئة لهن منذ البدء. ولطالما كان إلغاء شرط موافقة الأولياء الذكور على إطلاق سراح النساء والفتيات من دور الرعاية ومؤسسات الدولة الأخرى أحد المطالب الرئيسية للحملات التي يقودها المجتمع المدني لإنهاء نظام الولاية المعمول به في البلاد.⁵²

48 الوطن، هل هي حقًا دار رعاية للفتيات، 18 يوليو 2017.

49 المدينة، افتتاح خمس مؤسسات إضافية لرعاية الفتيات بالمملكة، 25 مارس 2018.

50 الاقتصادية، تأهيل فتيات أعمارهن من 13 إلى 30 عامًا في دور رعاية مكة المكرمة، 23 فبراير 2013.

51 لائحة مؤسسة رعاية الفتيات، 28 يوليو 1975.

52 منظمة المساواة الآن Equality Now، إنهاء نظام ولاية الرجل في السعودية (بالإنجليزية).

لقد وثقت منظمة القسط في تقريرها السنوي لعام 2016 العديد من بواعث القلق بشأن سلامة السجينات الشابات حبيسات دور رعاية النساء.⁵³ ووثق التقرير حالات من سوء المعاملة والإهمال، كسوء التغذية، وتردي الأحوال الصحية والنظافة، وسوء المعاملة والوحشية، والاستخدام المفرط للحبس الانفرادي، والتحقيق.

كان ثمة العديد من الوسوم على تويتر توضح بالتفصيل أوضاع الرعاية في هذه المؤسسات. لقد اشتكت النساء من حرمانهن من أي نشاطات ترفيهية ومن القدرة على متابعة تعليمهن، وعدم تمكنهن من مغادرة المؤسسة لأي سبب من الأسباب. واشتكين أيضًا من استخدام أساليب عقابية شديدة القسوة، كإجبارهن على الوقوف لمدة ست ساعات في كل مرة، واضطرارهن إلى القيام بتنظيف الصالة الرياضية بأنفسهن، والحبس الانفرادي، وتعريضهن لأغراض التفتيش عند دخولهن المؤسسة. وقد وردت أنباء عن أن عقوبة الجلد، التي يُفترض أن العمل بها قد توقف، على أنها ما زالت تُنفذ في إحدى دور الرعاية هذه كل يوم خميس، وعلى الفتاة أو الشابة التي سيتم جلدتها أن تجثو على ركبتيها، مغطاة البدن بالكامل، لتتلقى عقوبة الجلد.⁵⁴

كما أوردت وسائل الإعلام المحلية تقارير عن العديد من حالات الانتحار أو محاولة الانتحار في دور رعاية الفتيات والشابات. في عام 2017، ذُكر أن تسع فتيات في دار الرعاية بمكة قد اشتركن في أعمال شغب للاحتجاج على سوء المعاملة من قبل إدارة دار الرعاية والعاملين بها. وتم نقلهن إلى سجن النساء العام في مكة، لكن النيابة أمرت بإرجاعهن إلى دار الرعاية. وقد رفضت الفتيات العودة إلى دار الرعاية، وفضلن البقاء في السجن، وحاولت أربع منهن الانتحار قبل أن تتم إعادتهن قسرًا إلى دار الرعاية في نهاية الأمر.⁵⁵ وستشهد نفس المنشأة في مكة حادثة انتحار لمدى البالغة من العمر 21 عامًا، التي احتجزتها الشرطة في دار الرعاية بعد هربها من أبيها الذي أساء معاملتها في مدينة جدة.

عُثر على لمدى مشنوقة في الحبس الانفرادي بعد 20 يومًا. وقد كان هذا في حد ذاته انتهاكًا للحظر الذي يفرضه نظام السجن والتوقيف على فرض الحبس الانفرادي لمدة تزيد على 15 يومًا دون إشراف طبي منتظم، وهو كذلك انتهاكًا للمعايير الدولية التي تعدّ الحبس الانفرادي لأكثر من 15 يومًا ضريبًا من التعذيب. وقد أدركت فتيات أخريات، كُنَّ قد عوقبن على الشجار بالحبس الانفرادي في الزنازين المجاورة، أن لمدى لا تستجيب إلى نداءتهن، وقُمن بتنبيه المشرفين. وقد أنحى مدير دار الرعاية باللائمة على وزارة الشؤون الاجتماعية بسبب عدم صيانة كاميرات المراقبة، التي لم يكن أي منها يعمل وقت وقوع الحادثة.⁵⁶

كما ذُكر آنفًا، فإنّه لا يُسمح للفتيات والنساء بمغادرة دار الرعاية إلا إلى وصاية أحد أوليائهن من الذكور. وإذا لم يوافق الولي على إطلاق سراح الموقوفة، أو لم يكن متفرغًا لتسلّمها، فإنّ السلطات تعتمد على نقلها إلى دار ضيافة النساء، والتي تفرض كذلك أن يقوم أحد أولياء المرأة أو أقربائها بتسلّمها. كما تُنقل النساء اللائي جاوزن سن الثلاثين في دار الرعاية إلى دار الضيافة، ما لم يكنّ مُدانات بجريمة، إذ يُنقلهن في هذه الحالة إلى سجن عام للنساء.

تخضع دور الضيافة تلك أيضًا لإشراف وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ولكنها لا تعتبر مرافق احتجاز أو سجن. ومع ذلك، فإنّ ثمة قضايا ناشئة من منع دور الضيافة النساء من الخروج من المنشأة لأي سبب من الأسباب، كالتعليم أو العمل، وتحتجزهن

⁵³ منظمة القسط لدعم حقوق الإنسان، التقرير السنوي عن حقوق الإنسان في السعودية لعام 2016، 23 يناير 2017.

⁵⁴ منشور، فتيات وشابات دور الرعاية في السعودية، 14 أغسطس 2017.

⁵⁵ عُكاظ، محاولة انتحار أربع فتيات بعد إعادتهن إلى إحدى دور الرعاية، 21 يوليو 2017.

⁵⁶ روتانا، القصة الكاملة لنزيلة دار رعاية جدة المنتحرة، غير معلوم التاريخ.

إذا رفض أولياؤهن الذكور تسلّمهن. وقد أشارت هيئة حقوق الإنسان التي ترعاها الحكومة إلى بعض هذه الشكاوى بعد زيارة مرافق دور ضيافة النساء، كما ذكرت جانبًا من أوجه القصور في مسائل النظافة والصيانة، ومنع النساء من استئناف تعليمهن أو عملهن، أو إبقاءهن محتجزات دون أساس قانوني، فضلًا عن عدم كفاية الرعاية الصحية للنساء اللائي يعانين من الإدمان، والمباني رديئة التجهيز المخصصة لإيواء النساء.⁵⁷

2. 5. أماكن الاعتقال غير الرسمية

رغم أن نظام الإجراءات الجزائية ينص على أن احتجاز الموقوفين يجب أن يكون في أماكن مخصصة لهذا الغرض، فقد تناقل السجناء السياسيون أبناء عن مرافق الاحتجاز السرية في السعودية منذ عقود. وقد تزايد تواتر مثل هذه التقارير في السنوات الأخيرة، ووصف بعضها منشآت احتجاز سرية مجهزة بغرف للتعذيب تحت سلطة رئاسة أمن الدولة التي أُنشئت في عام 2017. ويتسق العدد المتزايد من التقارير التي توثق تفاصيل عن هذه المرافق مع الزيادة في الاعتقالات ذات البواعث السياسية. وكثيرًا ما توصف هذه المرافق السرية غير الرسمية بأنها إما شقق مفروشة أو مجمعات سكنية مغلقة تخضع إلى سيطرة أمن الدولة، كما جمعت منظمة القسط معلومات عن استخدام قبو أحد القصور الملكية كمركز اعتقال غير رسمي وحُجرة تعذيب.

وفي إحدى الوقائع التي نالت صيتًا سيئًا في نوفمبر 2017، تم استخدام فندق ريتز كارلتون في الرياض لاحتجاز مئات من الأثرياء وكبار المسؤولين وأفراد الأسرة الحاكمة بشكلٍ تعسفي، فيما زُعم أنه حملة لمكافحة الفساد، على أنها لم تتبع أي إجراءات قانونية أو قضائية. وتعرض المعتقلون للضرب وسوء المعاملة، بل والتعذيب بدرجات متفاوتة في عدة حالات، دون إشراف قضائي أو ضمانات قانونية، وتوفي أحدهم، وهو اللواء علي القحطاني، في وقت لاحق وهو قيد الاحتجاز. وتمكن المعتقلون، الذين تعرض الكثير منهم لتدابير قسرية، من "شراء" حريتهم من خلال نقل أصول عائدة لهم إلى الدولة، وبلغت التسويات بحسب السلطات أكثر من 100 مليار دولار.

في عام 2018، وثقت منظمة القسط وقائع تعذيب تعرضت لها ناشطات في قبو سري ملحق بموضع مجهول يوصف بـ "الفندق" أو "الفيلا" جنوب سجن زهبان في جدة. غير أنّ السلطات السعودية أبلغت فريق الأمم المتحدة العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي في ديسمبر 2019 أنّ المنشأة التي احتجزت النساء فيها كانت سجنًا تديره المباحث.⁵⁸ ووصفت المصادر مكان احتجازهن بأنه يتكون من غرف شبيهة بالفنادق، حيث كانت النساء محتجزات طوال الوقت باستثناء فترة الاستجواب، وعندئذٍ، كان يتم عصب أعينهن وتكبيلهن قبل اقتيادهن إلى القبو، حيث استجوابهن وتعذيبهن، بما في ذلك الضرب والصعق بالكهرباء والتحرش الجنسي.⁵⁹ وكان الأفراد المتورطون بالتعذيب يرتدون أقنعة، لكن واحدة من النساء على الأقل تعرفت من بين الرجال الذين استجوبوها على سعود القحطاني، المستشار المقرب إلى ولي العهد، ووجّه إليها تهديدات بالاعتصاب والقتل. وقد تم نقل النساء إلى سجن زهبان بعد فترة أولية دامت ثلاثة أشهر تلت اعتقالهن.

كان من العسير تحديد الموقع الدقيق لهذه المرافق السرية، أو تقديم وصف مفصل لها، أو تحديد المسؤولين المعنيين، إذ كان السجناء يخشون على حياتهم وحياة أفراد عائلاتهم، ناهيك عن أنّهم كانوا قد أبقوا معصوبي الأعين معظم الوقت وغير مدركين

⁵⁷ صحيفة صدى الإلكترونية، يجب مغادرة الزيلات لدور الضيافة بعد انتهاء محكومتهم، غير معلوم التاريخ.

⁵⁸ شبكة داوتي ستريت، وصمة عار على قادة العالم وقمة مجموعة العشرين في السعودية: التوقيف المشين لنساء سعوديات وتعذيبهن، نوفمبر 2020.

⁵⁹ القسط لدعم حقوق الإنسان، القسط تؤكد تفاصيل جديدة عن تعذيب الناشطات في السجون السعودية، 3 يناير 2019.

لما حولهم أو عارفين هويات الرجال المتورطين في هذه الحوادث. ورغم ذلك، فإن واقع كون العديد من السجناء وأفراد عائلاتهم وصفوا تفاصيل متشابهة وقدموا أوصافاً مماثلة للمواقع والأفراد المتورطين وطرق الاستجواب، يشير على ما يبدو إلى أن رواياتهم دقيقة. وبناءً على ما تقدّم، فإنّ ثمة دلائل تؤكد أن السعودية تستخدم بالفعل مرافق سرية للتغطية على ممارسات الاستجواب والترهيب غير القانونية وغير المشروعة، بالإضافة إلى أساليب التعذيب و"الاستجواب المعزز" التي تُمارس في أماكن الاحتجاز الرسمية.



سليمان الدويش

نقلت منظمة القسط مؤخرًا تقارير عن اعتداءات جسدية وحشية تعرض إليها الداعية سليمان الدويش من قبل مسؤولين رفيعي المستوى في قبو قصر ملكي خاص.⁶⁰ وكان الداعية قد اعتُقل في 22 أبريل 2016 بعد نشره تغريدات انتقدت الملك سلمان لتعيينه ابنه المفضّل محمد بن سلمان في مناصب قيادية تعوزه الكفاءة اللازمة لها. وكان وزير الداخلية آنذاك قد رفض اعتقال الداعية، فأمر محمد بن سلمان باعتقاله من قبل مجموعة الرجال من العاملين بالديوان الملكي، ثم اقتيد إلى مرفق تابع لوزارة الدفاع في جدة قبل نقله جواً إلى الرياض خلال الليل وأُخذ إلى أحد القصور الملكية. وهناك استجوبه مسؤول رفيع المستوى بشأن تغريدته على تويتر، وتعرض إلى الضرب المبرح الذي أدماه. ولاقى التعذيب مرات عدة أثناء احتجازه

بمعزل عن العالم الخارجي في قبو القصر، الذي يضم عددًا من الزنازين الخشبية المؤقتة المجهزة للتعذيب. وقد تكون هذه الزنازين السفلية استخدمت لسجن عدد يصل إلى 150 شخصًا من أفراد الأسرة الحاكمة المنافسين والمسؤولين رفيعي المستوى. ويبدو أنها كانت تُدار بإشراف شخصي من قبل اثنين من كبار المسؤولين: سعود القحطاني، مستشار محمد بن سلمان، وماهر المطرب، الحارس الشخصي الملكي وعضو فرقة الاغتيال التي أرسلت إلى إسطنبول لقتل الصحفي جمال خاشقجي في أكتوبر 2018.

⁶⁰ القسط لدعم حقوق الإنسان، تفاصيل هامة عن تعرض الداعية سليمان الدويش للتعذيب في أقبية القصر الملكي، 3 مارس 2021.



3

ظروف السجون ومراكز الاحتجاز السعودية وحال الرعاية الصحية فيها

3. ظروف السجون ومراكز الاحتجاز السعودية وحال الرعاية الصحية فيها

وفقًا لمبادئ الأمم المتحدة الأساسية لمعاملة السجناء، فإنه ينبغي أن يُعامل كل السجناء بما يلزم من الاحترام لكرامتهم المتأصلة وقيمتهم كبشر.⁶¹ فضلًا عن ذلك، فلا يجوز التمييز بين السجناء على أساس العنصر أو اللون، أو الجنس أو اللغة أو الدين، أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد أو أي وضع آخر. وعلى وجه الخصوص، فإنَّ على الدول أن تبذل جهودًا لإلغاء عقوبة الحبس الانفرادي، وأن تقوم على الأقل بالحد من استخدامها. وينص المبدأ التاسع على حق السجناء في الحصول على الخدمات الصحية المتاحة في البلد دون تمييز على أساس وضعهم القانوني.

إنَّ متطلب الحفاظ على الظروف الصحية الملائمة للسجناء موضَّحٌ بمزيد من التفصيل في دليل "الصحة في السجون: دليل منظمة الصحة العالمية لأساسيات الصحة في السجون".⁶² ويقدم الدليل عدة توصيات من حيث التنظيم وإجراء الفحوصات وتقديم اللقاحات والعلاج في السجون. وينبغي أن يتضمن كل سجن عيادة مجهزة تجهيزًا جيدًا، مع تواجد طبيب مؤهل وممرض لتوفير الرعاية الصحية الفورية بحسب ما تدعو إليه الحاجة، وهو ما تنص عليه أيضًا اللوائح السعودية. ينبغي إجراء المعاينة والفحص البدني عند وصول السجناء لأول مرة إلى مرافق الاحتجاز، للكشف عن بعض الأمراض المعدية وتقديم تقييم عقلي وجسدي. ويجب إيلاء عناية خاصة للسجناء الذين يعانون من أمراض مزمنة، أو أولئك الذين لديهم تاريخ من الإدمان أو السلوك العدواني، أو الأفكار الانتحارية، أو إيذاء النفس، أو المرض العقلي أو أمراض الأسنان، بالإضافة إلى الوضع المخصص للسجينات. وينبغي لطبيب السجن أن يقدم أي توصيات صحية إلى إدارة السجن من أجل تحديد احتياجات السجناء الصحية ومعالجتهم كما ينبغي. ويفصل دليل منظمة الصحة العالمية أيضًا متطلبات النظافة والحصول على الملابس النظيفة والمتعلقات الشخصية. وثمة متطلبات رعاية خاصة للسجينات، وللنساء الحوامل على وجه الخصوص، وهي متطلبات تفرضها أيضًا القوانين السعودية المحلية.

كما ينص نظام السجن والتوقيف السعودي على الإفراج الإنساني عن السجناء المصابين بمرض عضال أو أولئك الذين يعانون من داءٍ شديد الوطأة يمنعه من العيش بشكل مستقل. غير أنه لا تتوفر معلومات عن عدد السجناء الذين أفرج عنهم لهذا السبب، أو الشروط التي تسمح بالإفراج عنهم.

⁶¹ الأمم المتحدة، المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء، 14 ديسمبر 1990.

⁶² منظمة الصحة العالمية، الصحة في السجون: دليل منظمة الصحة العالمية لأساسيات الصحة في السجون، 2007.

1.3. الاكتظاظ

إنَّ من شأن السجون ومرافق الاحتجاز المكتظة أن توجد تحديات هيكلية في ما يتصل بالحفاظ على صحة السجناء وتوفير بيئة آمنة. وقد تؤدي السجون المكتظة إلى ظروف غير صحية ومتسمة بالعنف، تلحق ضررًا بالغًا بصحة السجناء البدنية والعقلية. كما أن الاكتظاظ يعرض موظفي السجن إلى الخطر، إذ يواجهون المزيد من العنف، ويكونون معرضين للإصابة بالعدوى، فضلًا عن زيادة التوتر ومشكلات الصحة العقلية.⁶³

لطالما كان الاكتظاظ إحدى المشكلات التي تتكرر الشكوى منها في السجون ومراكز الاحتجاز السعودية، وكثيرا ما وثقته وسائل الإعلام المحلية ومنظمات حقوق الإنسان التي ترعاها الحكومة. وفي الدراسة الاستقصائية التي أجريناها، أشار ما يقرب من نصف المشاركين إلى اكتظاظ السجون أو مرافق الاحتجاز. وتُعدُّ مرافق احتجاز الأجانب مكتظة بشكل خاص، الأمر الذي تترتب عليه عواقب وخيمة على صحة السجناء وسلامتهم.

كما أن السجون العامة التي يحتجز فيها السجناء السعوديون مكتظة بدورها، ولا سيما سجن الملز في الرياض وسجن بريمان في جدة. وقد أظهرت صور ومقاطع مصوَّرة مسربة التقطها نزلاء في هذين السجنين زنازين الاحتجاز المكتظة في كلٍّ منهما. وفي مقطع مصور يرجع إلى عام 2014 عن سجن بريمان، يُرى عدد من السجناء في زنزانة ضيقة دون أسرة، كان بعضهم يتشاجر على البطانيات. وبالمثل، أظهرت لقطات مصوَّرة من سجن الملز تعود إلى عام 2013 زنزانة احتجاز مزدحمة دون أسرة، حيث كان السجناء ينامون على الأرض، وقد بدت حولهم أكوام من الملابس وغيرها من الأشياء موضوعة في الزوايا ومعلقة على الجدران. وفي عام 2014، وثقت منظمة القسط شهادة ناشط حقوقي محتجز أحصى 500 سجين في جناح سعته القُصوى 100 سجين. وأظهرت صورٌ مسربة سجناء ينامون في الممرات وفي دورات المياه.⁶⁴



صور من داخل إصلاحية مكة

⁶³ مورغ ماك دونالد، *الاكتظاظ وأثره على أوضاع السجون والحالة الصحية بها*، المجلة الدولية لصحة السجناء، المجلد 14 رقم 2، ص. 68-65، 11 يونيو 2018.

⁶⁴ يوتيوب، *سجن بريمان في جدة*، 7 أبريل 2013.

لقد تمّ التذرعُ باكتظاظ مرافق الاحتجاز كسبب لطلب غير مألوف من جانب وزارة الداخلية في عام 2014، إذ حثت المحافظين والنيابة العامة على تسهيل العفو عن المواطنين السعوديين والأجانب المسجونين تعزيرًا،⁶⁵ ابتغاء الحد من الاكتظاظ والحفاظ على ظروفٍ صحية. كما حثت الوزارة على العفو عن السجناء ممن يعانون من حالات مرضية خطيرة، وإلى ترحيل المحتجزات الأجنبيات الحوامل.

في عام 2015، أفادت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بأنّ عددًا كبيرًا من شكاوى السجناء تتعلق بإنهائهم مدة عقوبتهم دون أن يتم الإفراج عنهم، وعدم ترحيل المهاجرين المسجونين لأن سفاراتهم لم توفر تذاكر العودة أو تتمّ معاملاتهم.⁶⁶ ومن المتوقع أن تتفاقم مشكلة الاكتظاظ في مراكز الترحيل بالنظر إلى البيروقراطية والبطء في إنهاء معاملات خروج السجناء الأجانب وتذاكرهم، ودخول آلاف المهاجرين إلى البلاد مؤخرًا، وتزايد حبس المقيمين الأجانب ممن ألقوا أنفسهم غير قادرين على دفع رسوم التجديد السنوية لتصاريح الإقامة التي أُقرّت مؤخرًا.⁶⁷

3. 2. النظافة والمرافق الصحية

كما سبقت الإشارة آنفًا، فإنّ الزيادة في استخدام السجن والاحتجاز ببواعث سياسية ساهمت في تدهور أوضاع السجون ومراكز الاحتجاز السعودية من حيث النظافة والمرافق الصحية. كما أنّ ثمة تباينًا في ظروف السجون من حيث البنية التحتية، وتركيب جموع المسجونين، وتمكن السجناء من الحصول على الخدمات الصحية واستخدام مرافق النظافة الأساسية.

تعاني معظم السجون ومراكز الاحتجاز من تردي مرافق الصحية بسبب عدد الأشخاص الذين يتقاسمون نفس المساحة. ويتطلب الحفاظ على صحة الأشخاص المحتجزين مرافق صحية نظيفة وفي حالة جيدة، تكون كافية من حيث العدد ويسهل الوصول إليها. وليس ذلك للحفاظ على صحة السجناء وسلامتهم وحسب، إذ إنّّه يحدُّ أيضًا من احتمال تفشي الأمراض المعدية.⁶⁸ وكما سبقت الإشارة، فإنّ مراكز الاحتجاز والسجون المكتظة في السعودية لا تفي بهذا المعيار الضروري، الأمر الذي يهدد صحة المحتجزين وحياتهم. وفي كثير من الأحيان، تكون مرافق المراحيض غير صحية، ولا تتوفر مياه كافية لاغتسال السجناء، ولذلك فإنّهم قلّمًا يتمكنون من الاستحمام، وحتى عندما يتوفر الماء، لا يتم تقديم الصابون إلى الموقوفين.

توصّل تقريران استقصائيان صدرًا مؤخرًا عن هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية إلى أنّ الأوضاع في مراكز ترحيل المهاجرين في جميع أنحاء السعودية سيئة للغاية ومميتة.^{69 70} وذكرت منظمة العفو الدولية إن قوات الحوثيين عمدت مع تزايد تفشي وباء كوفيد-19 في أوائل مارس 2020 إلى طرد مهاجرين إثيوبيين من العاملين في شمال اليمن بالقرب من الحدود السعودية متهمًا إيّاهم بنشر الفيروس. وقد تمّ طرد عدة آلاف منهم خلال شهري مارس و أبريل 2020.

⁶⁵ يشير التعزير في الشريعة الإسلامية إلى عقوبة، عادة ما تكون بدنية، تحدد وفقًا لتقدير القاضي، في مقابل الجرائم التي تستوجب إقامة الحدود، إذ إنّ ثمة عقوبة ثابتة يحددها مصدر الشريعة الإسلامية، القرآن والسنة.

⁶⁶ الوطن، *سجناء يتظلمون بـ 456 شكوى*، 13 مارس 2015.

⁶⁷ موقع Arab News، *الأجانب في السعودية يرحبون بتوجه الوزارة نحو دفع الرسوم فصلّيًا*، 1 يناير 2021.

⁶⁸ جمعية منع التعذيب، *المرافق الصحية والنظافة الشخصية*.

⁶⁹ منظمة العفو الدولية، *مهاجرون إثيوبيون يصفون "جحيم" الاحتجاز*، 2 أكتوبر 2020.

⁷⁰ هيومن رايتس ووتش، *السعودية: احتجاز مهاجرين في ظروف مهينة ولاإنسانية*، 15 ديسمبر 2020.

ولدى وصول المهاجرين الإثيوبيين إلى الجانب السعودي، اعتقلتهم قوات الأمن السعودية وصادرت جميع متعلقاتهم، بما في ذلك ما بحوزتهم من المال والهواتف المحمولة والملابس. ووقد عني ذلك أنهم لم يكونوا قادرين على استبدال ما على أبدانهم من ملابس بتياب نظيفة عندما تدعو الحاجة إلى ذلك، وساهم هذا في انتشار الأمراض الجلدية بينهم دون أن يتمكنوا من الحصول على الرعاية الصحية المناسبة. واقتيد المهاجرون إلى مركز احتجاز الدابير أو مجمع آخر يقع على مقربة من أحد الأنهار، وكانوا مقيدين معًا في أزواج بأصفاد بلاستيكية وُضعت في أذرعهم. وقد تمّ حشرهم في زنازين مكتظة للغاية، فكان ما لا يقل عن 65 شخصًا يُحتجزون في الزنزانة نفسها، ويصل عدد المحتجزين أحيانًا إلى 500 شخص. ولم يكن ثمة متسع يتيح للجميع الاستلقاء والنوم في الوقت نفسه، فكان لزامًا عليهم أن يتناوبوا في النوم دون أسرة على التراب. ولم تكن الغرف مغطاة بالكامل، وكانت الأمطار تملأ الزنازين بالماء.

نُقل المهاجرون بعد ذلك إلى خمسة مراكز احتجاز أخرى في جميع أنحاء السعودية لإفساح المجال أمام دفعات جديدة من المهاجرين. وكان مركز الدابير وسجن جيزان المركزي مكتظين بشكل خاص، وكانا يفتقران إلى التهوية المناسبة. وقال موقوفون إنه لم تكن هناك أي مراحيض على الإطلاق في مركز احتجاز الدابير، وكان السجناء يستخدمون ركنًا من الغرفة لقضاء حاجتهم. وقال أحدهم إنه لم يغتسل لمدة أربعة أشهر. وفي سجن جيزان المركزي، كانت المراحيض غير نظيفة وكانت تنضح بما فيها ولا تعمل على النحو السليم، كما لم يكن بها ما يكفي من المياه، بحسب ما قاله آخرون ممن تمّ إجراء مقابلات معهم. وفي سجن جدة ومكة، قدّر الموقوفون الذين أُجريت معهم مقابلات لإعداد التقارير أن عدد المحتجزين في كل زنزانة يتراوح بين 60 و80 شخصًا. وقد أبقى جميع الموقوفين محتجزين داخل هذه الزنانات على مدار الساعة دون أن يروا ضوء النهار أو يتمكنوا من تنسّم الهواء النقي أو التريّض. وإنّ النساء الموقوفات الحوامل والأطفال معرّضون بشكل خاص إلى مخاطر صحية من جرّاء تردّي أوضاع النظافة والمرافق الصحية في مراكز الاحتجاز، وقد أفاد ثلاثة محتجزين بأنهم يعرفون بحالات وفاة راح ضحيتها عددٌ من الرُضع والأطفال. وأوردت منظمة العفو الدولية أنباءً عن أنّ 30 امرأة إثيوبية حامل محتجزات في زنزانة واحدة في سجن جيزان المركزي دون أن يتمكن من الحصول على أي رعاية طبية.



صورة من داخل سجن الشميسي



صورة من داخل إصلاحية مكة

وتوصّلت هيومان رايتس ووتش إلى نتائج مماثلة في ديسمبر 2020، بعد أن أجرت مقابلات مع سبعة مهاجرين إثيوبيين محتجزين في مركز ترحيل في الرياض، ورجلين هنديين كانا موقوفين في المرفق نفسه قبل أن يتم ترحيلهما. وقد ذكر هؤلاء أنّ السلطات السعودية احتجزتهم في حجرات ضيقة وغير صحية مع عدد من المهاجرين الآخرين يصل إلى 350 شخصًا طوال شهور، وظلّ رجالان منهم رهن الاحتجاز لمدة عام. ولم يكن هناك متسع ليستلقي جميع المحتجزين في الوقت عينه، فكانوا مضطرين إلى أن يتناوبوا على النوم على بطانيات غير نظيفة دون فراش. وأظهرت مقاطع مصوّرة مئات الرجال واقفين أو مستلقين بعضهم فوق بعض في حجرة مزدحمة، فيما تراكمت أكوام من القمامة في الزاوية. وكان المهاجرون يشتركون في استخدام عدد من المراحيض يتراوح بين اثنين وخمسة مراحيض مع 350 محتجزًا آخر، ولم يُنح لهم استخدام مرافق الاستحمام أو الصابون. كما أبلغ المهاجرون عن تعرضهم للانتهاكات والضرب المبرح من قبل الحراس إذا ما طلبوا الرعاية الطبية أو اشتكوا من ظروف احتجازهم. ووردت أنباء عن مقتل ثلاثة أشخاص على الأقل نتيجة للضرب المبرح على أيدي الحراس. وقد احتجز مهاجرون أفارقة وآسيويون آخرون، لكن الإثيوبيين منهم يشكلون الأغلبية.

وسبق أن وردت تقارير مستقلة تناولت الأوضاع الصحية المتردية في السجون ومراكز الترحيل في جميع أنحاء السعودية، حيث تم توقيف الآلاف من العمال الأجانب في مرافق احتجاز مؤقتة دون ما يكفي من الطعام ودون توفير المأوى اللائق لهم قبل ترحيلهم.

وعلى صعيد آخر، أوردت منظمة القسط في تقريرها السنوي لعام 2016 معلوماتٍ عن أوضاع الصحة الشخصية وسلامة الطعام ونظافته في بعض السجون الأقل ازدحامًا والأحدث عهدًا في جدة والرياض.⁷¹ وحتى في تلك المرافق، تتعاقد إدارة السجن مع شركات خاصة لتقديم خدمات تقديم الطعام للسجناء بميزانيات منخفضة لدرجة أنهم لا يحصلون إلا على حصة واحدة من الفاكهة ثلاثة أيام في الأسبوع. ويتم توزيع الوجبات اليومية على كل زنزانة في حاويات تُترك في درجة حرارة الغرفة طوال اليوم، بدلًا من تقديمها ساخنة أو الاحتفاظ بها مبردة بحسب الحاجة. وكثيرًا ما يُضطر السجناء إلى شراء مواد الحلاقة والصابون لاستخدامهم، وقد أشار أكثر من نصف المستجيبين إلى الاستطلاع الذي أجريناه إلى عدم توفر متعلقات النظافة الشخصية. إنّ مثل هذه الظروف إنّما هي أدنى بكثير من المعايير الصحية الأساسية المنصوص عليها في نظام السجن والتوقيف وغيره من الأنظمة.

3.3. احتياجات النساء في السجن

وثقّت البحوث الاحتياجات الخاصة للسجينات، بالإضافة إلى الرعاية الصحية النسائية. وعادةً ما تسجّل النساء السجينات معدلات أعلى من الإصابة بأمراض النساء، ولا سيما الزيف الحيضي غير المنتظم والإفرازات المهبلية، بالمقارنة مع نظيرتهن غير المسجونات.⁷² وكان هذا جليًا في استجابة إحدى المشاركات في الدراسة الاستقصائية. ويتعين أن تولي مؤسسات الاحتجاز اهتمامًا بالاحتياجات الصحية المخصصة للسجينات. كما أنّ معدلات اضطرابات تعاطي المخدرات، والمعاناة الناشئة عن الصدمات النفسية السابقة وسوء المعاملة، والأمراض العقلية، والأمراض المنقولة جنسيًا، هي أعلى بين النساء المسجونات من نظيراتها لدى الرجال المسجونين أو لدى النساء غير المسجونات. وقد وثقت منظمة القسط في تقريرها السنوي لعام 2016 العديد من القضايا المتعلقة بالأوضاع الصحية وأحوال النظافة للسجينات الشابات المحتجزات في مؤسسات رعاية النساء.⁷³

71 منظمة القسط لدعم حقوق الإنسان، التقرير السنوي لمنظمة القسط لعام 2016، 23 يناير 2017.

72 المفوضية الوطنية المعنية بالرعاية الصحية في مؤسسات الاحتجاز، الرعاية الصحية للنساء في السجون، 3 مايو 2020.

73 منظمة القسط لدعم حقوق الإنسان، تقرير منظمة القسط السنوي لعام 2016، 23 يناير 2017.

وردًا على الاستطلاع الذي أجريناه، قالت ثلاث نساء محتجزات إنهن لا يحصلن على الفوط الصحية، وذكرن أن ثمة عددًا كبيرًا من النساء الحوامل المحتجزات.

وقالت امرأة محتجزة لباحثين حقوقيين إن مسؤولًا قنصليًا إثيوبيًا جلب معه الفوط الصحية أثناء زيارة قام بها إلى سجن جيزان المركزي.⁷⁴ وسمح للحوامل الموقوفات في مركز توقيف جدة بزيارة الطبيب، لكن بعد أن مشين 25 دقيقة للوصول إلى هناك، وكُنَّ مقيدات معًا في أزواج من سيقانهن أثناء النقل والمعاناة السريرية. وفي مركز الداير، وضعت بعض النساء أطفالهن أثناء الاحتجاز بعد نقلهن إلى مرفق طبي، لكن تمَّ إرجاعهن مع أطفالهن إلى الظروف غير الصحية نفسها دون تمكينهن من الحصول على ما يتطلبه وضعهن من الغذاء أو الماء أو أسباب النظافة.

يُمنى ديساي أستاذة جامعية جنوب أفريقية كانت قد قدمت للعمل في جامعة حائل قبل اعتقالها واحتجازها في سجون سياسية سعودية مختلفة بين عامي 2015 و2018، وقد قدّمت معلومات تتعلق بالظروف الصحية في سجون النساء. وقالت في بيان ألقته أمام مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف⁷⁵ إنها احتجزت في سجن ذهبان السياسي في جدة مع العديد من النساء البرينات الأخريات، وكان بعضهن مسجونات مع أطفالهن، وأن بعضهن وضعن حملهن أثناء احتجازهن. وقال ديساي إنَّ الإمدادات بالمياه الساخنة انقطع في برد الشتاء، وذكرت أنَّ مواد النظافة الشخصية كالصابون كانت محظورة على الدوام. وفي أحسن الأحوال، لم يكن يسمح للنسوة بالخروج من زنازين الاحتجاز لكي يتعرضن إلى شيء من أشعة الشمس إلا كل بضعة أيام مرة، وما كان ذلك ليمتد أكثر من ساعة واحدة. كما شهدت بأنَّ العديد من النساء أُجبرن على إمضاء وثائق الطلاق.

ويتسق ما ورد في بيان ديساي مع الاستجابات التي تلقيناها من الاستطلاع الذي أجريناه، الذي قال فيه تسعة من أصل 11 مستجيبًا إنهم لم يتمكنوا من الحصول على مواد النظافة الشخصية، في حين لم يُتَّح لـ 11 منهم أن يترَيضوا خارج زنازينهم كل يوم.

3.4. الإهمال الطبي والإداري

بحسب معايير منظمة الصحة العالمية، فإنَّ السجن الذي يعزز صحة السجناء يستوفي ثلاثة أمور متطلبات أساسية هي: (أ) توفير خدمات صحية تعادل الخدمات المقدمة في البلد، (ب) تقليل المخاطر الصحية إلى أدنى حد ممكن، و (ج) احترام كرامة كل سجين وحقوقه الإنسانية.⁷⁶

يُعدُّ نزلاء السجون من بين أكثر الفئات تهيمشًا في المجتمع، وكثيرًا ما يعانون من تردي حالتهم الصحية ومن الأدواء التي لم تتم معالجتها. وقد يكون العديد ممن يدخلون السجن قد سبق لهم الاشتراك في أفعال ضارة بالصحة أو خطيرة أو عنيفة تؤثر على صحتهم وصحة الأشخاص الذين يتعاملون معهم في السجن أو بعد إطلاق سراحهم. غالبًا ما تكون الظروف المعيشية في السجون غير صحية، وتتصف بذلك السجون في السعودية أكثر من سواها، وسبب هذا عائدٌ إلى عوامل متعددة سبقت الإشارة إلى بعضها. وبالإضافة إلى الاكتظاظ والمعاملة المسيئة من قبل المسؤولين أثناء الاعتقال والاستجواب، فإنَّ ظروف الاحتجاز غير الصحية والمفتقدة إلى أدنى شروط النظافة تعني أن الكثير من الموقوفين ينتهون إلى أن تتردَّى صحتهم أو يلاقوا حتفهم.

⁷⁴ منظمة العفو الدولية، مهاجرون إثيوبيون يصفون "جحيم" الاحتجاز، 2 أكتوبر 2020.

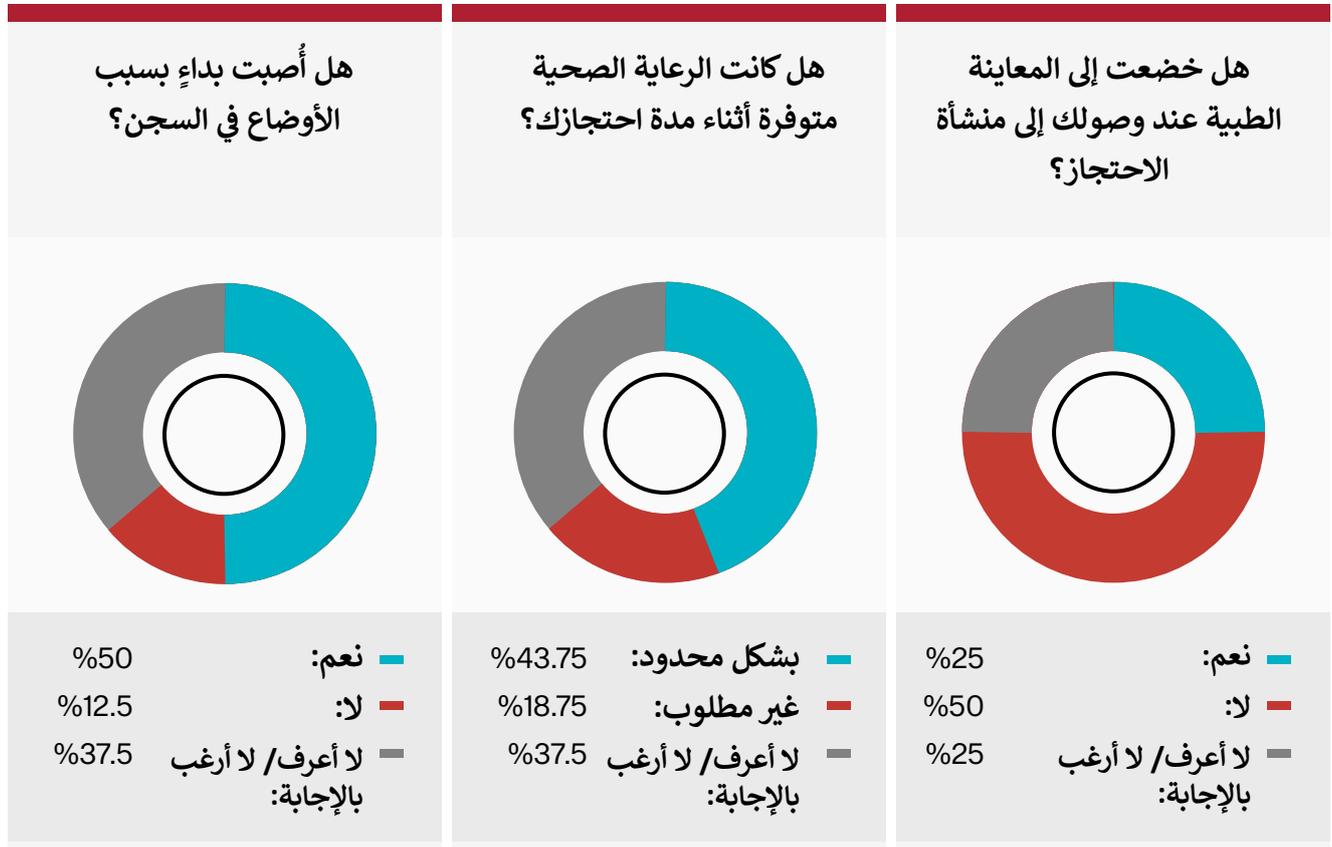
⁷⁵ رويترز، أختان من جنوب أفريقيا تصفان الاحتجاز في السجون السعودية وتقدمان شكواهما إلى الأمم المتحدة، 25 يونيو 2019.

⁷⁶ منظمة الصحة العالمية، السجون.

يفرض نظام السجن والتوقيف أن يتم توفير الرعاية الطبية الكافية وأن تُلحق بكل سجن عيادةً مجهزة تجهيزاً جيداً ويشرف عليها عاملون في المهن الطبية. وبالإضافة إلى ذلك، ينص النظام على أن طبيب السجن مسؤول عن فحص كل موقوف يتم إيداعه السجن ومتابعة حالته الصحية، وهو مسؤول كذلك عن الحفاظ على معايير النظافة الملائمة ومكافحة العدوى بحسب الحاجة. غير أن ثمانية من المشاركين الستة عشر في الاستطلاع الذي أجريناه (أي خمسون في المئة) لم يتلقَ أي فحص صحي عند وصوله إلى السجن، في مخالفةٍ للأنظمة واللوائح المحلية.

كما أعرب المستجيبون عن عدة مخاوف بشأن سلامتهم أثناء السجن والاحتجاز، ولا سيما فيما يتعلق بالرعاية الصحية والطبية. وأشار تسعة منهم إلى عدم توفر مستلزمات النظافة الشخصية، وأشار أربعة منهم إلى انتشار الأمراض المعدية، وذكر أحد عشر منهم عدم تمكنهم من الترييض اليومي أو التعرض لأشعة الشمس، وأشار تسعة منهم إلى عدم توفر نظام غذائي صحي أو كافٍ لتأمين احتياجات الإنسان من التغذية، وذكر خمسة منهم النقص في إجراء الفحوصات المتعلقة بوباء كوفيد-19 أو تقديم الرعاية الصحية الخاصة إلى المصابين، وأشار عشرة منهم إلى حالات تأخير أو إهمال في توفير العلاج الطبي أو الرعاية العاجلة متى استلزم الأمر ذلك، وأبلغ اثنان عن إكراههما على تناول عقاقير دوائية دون موافقتها أو معرفتهما بطبيعة الدواء. وأفاد ستة من المستجيبين بأن الرعاية الصحية متاحة غير أنها تُقدَّم متأخرًا أو بصورة محدودة.

أفاد ثمانية مشاركين (أي خمسون في المئة) بأنهم أصيبوا بالمرض نتيجة لظروف احتجازهم. وساءت حال أربعة منهم إلى أن غدت داءً مزمنًا بسبب احتجازهم، وأصيب اثنان باضطرابات نفسية، وكان اثنان منهم في حاجة إلى الرعاية الطبية العاجلة أثناء الاحتجاز (انظر الشكل 6).



الشكل 6: معلومات عن الرعاية الصحية في السجن من المستجيبين إلى الدراسة الاستقصائية

كما قدّم المشاركون في الاستطلاع تفاصيل عن أوضاعهم الصحية أثناء سجنهم. وذكر أحد المستجيبين الذكور أنه أصيب بكسور في العظام من جرّاء التعذيب. وأشارت إحدى المستجيبات إلى إصابتها بطفح جلدي ناجم عن متلازمة القولون المتهيج، التي ظلّت تعاني منها بعد إطلاق سراحها، وقالت إن غنى النظام الغذائي في السجن بالزيوت والدهون أدّى إلى زيادة حالتها سوءاً، وانتهى إلى أن اضطرّها إلى الاقتصار في غذائها على العسل والحليب. وذكرت أنّ رضيع امرأة أجنبية أُصيب بجذري الماء أثناء احتجازها، الأمر الذي دفع السلطات إلى التعجيل بترحيل الأم وطفلها. وأفادت نفس المستجيبة بأن حراس السجن كانوا يجبرون جميع السجناء يومياً على تناول قرص أبيض صغير مستدير من عقار غير معروف دون إعلامهم بما هيته. وقالت أيضاً إن معظم السجناء كُنّ حوائض بشكل شبه مستمر أثناء احتجازهن. وذكر مشاركان الإصابة بارتفاع ضغط الدم، وأشار مشارك آخر إلى حظر أدوية السكري، الأمر الذي تسبب بعلّة في القلب. وأبلغ مشارك آخر عن إصابته بطفح جلدي وبالتهاق بسبب قلة التعرض لأشعة الشمس. وأبلغ أحد المشاركين عن إصابته باكتئاب سريري، فيما ذكر آخر عدة أعراض نفسية وعقلية، بما في ذلك الدوار والنسيان والغثيان ومشكلات في التركيز. وقد أصيب أحد المشاركين بالتهاب مزمن في الجيوب الأنفية دون أن يتمكن من الحصول على الدواء، وعانى من آلام شديدة في ركبتيه، قد يكون سببها هو داء الرثية (الروماتيزم)، لكن الطبيب العام بالسجن اكتفى بإعطائه بعض المهدئات ومسكنات الألم. وذكر سجينان ما يعانيان من صعوبات في النوم بسبب التعرض للأشعة فوق البنفسجية القوية طوال ساعات اليوم. وذكر أحدهم أنه وُضع في الحبس الانفرادي أكثر من سبع مرات، ولم يُعظّ فراشاً واضطر إلى النوم على الأرض مباشرة، معرّضاً إلى أحوال الطقس في الحرّ والقر. وأشار أحدهم إلى تعرضه إلى التدخين الكثيف في زنازات الاحتجاز.

بالإضافة إلى أحكام نظام السجن والتوقيف المذكورة أعلاه، فقد صدرت أوامر ملكية تُحمّل وزارة الداخلية ووزارة الصحة مسؤولية توفير جميع ما يلزم من جوانب الرعاية الوقائية والمتخصصة للسجناء، سواء أكان ذلك ضمن مرافق السجن أو في أي مستشفى عام أو متخصص خارج منشأة الاحتجاز.⁷⁷ ومع ذلك، فليس ثمة إشارة إلى الإهمال الطبي أو الإداري في القوانين المحلية للمملكة العربية السعودية، رغم أن نظام مزاوله المهن الطبية في السعودية يشير إلى التعامل مع بعض الأخطاء الطبية أو الإهمال:⁷⁸ تنص المادة 27 من هذا النظام على محاسبة الطبيب عن أي خطأ طبي يسبب ضرراً للمريض. ويُعرّف الخطأ الطبي في الممارسة العملية بأنه: (1) العلاج الخاطئ أو المتابعة غير الكافية، (2) عدم الدراية بالتقنيات التي تعدّ معروفة جيداً للأطباء من تخصصه نفسه، (3) إجراء عمليات جراحية غير مسبوقه أو تجريبية في انتهاك للأنظمة، (4) إجراء تجارب أو أبحاث غير مصرّح بها على المريض، (5) إعطاء المريض عقاقير تجريبية، (6) استخدام المعدات أو الأجهزة الطبية دون معرفة كافية بتشغيلها أو دون اتخاذ تدابير وقائية كافية، (7) عدم كفاية الإشراف أو المتابعة، أو (8) إهمال إحالة المريض للتشاور المهني وفقاً لما تقتضيه احتياجات المريض. كما يحظر القانون على الأطباء فرض أي شروط على تقديم العلاج الطبي تحدّد من مسؤولية الأطباء أو تعفيهم منها.

وعلى هذا النحو، فإنّ كلاً من النظام والتوجيهات الملكية يُقرّان بقدر من التفصيل بمسؤولية طبيب السجن ووزارة الصحة ووزارة الداخلية عن حماية صحة كل سجين. في واقع الأمر، لا يتمكّن العديد من المرضى من إدراك أي تقصير في تقديم الرعاية الصحية، كما أنّ السجن لا تلتزم دائماً بالمعايير التي يفرضها القانون. يُذكر أنّ جمعية حقوق الإنسان تلقت عدة تقارير عن سوء الرعاية الصحية وعدم كفايتها.⁷⁹ في عام 2014، ذكرت الجمعية أنّ 26 أسرة قدمت شكاوى بشأن سوء الرعاية الصحية المقدمة إلى ذويهم في السجن في جميع أنحاء السعودية، الأمر الذي تسبب في تراجع صحة العديد منهم أو إصابتهم بأمراض معدية. وقالت الجمعية إنّ الأنباء عن مثل هذه الحالات تتعلق بشكل رئيس بالسجون العامة في مدن عدة، لكن ليس بالسجون السياسية المجهزة

⁷⁷ عكاظ، علاج السجناء ورعايتهم مسؤولية وزارتي الداخلية والصحة، 7 يونيو 2017.

⁷⁸ نظام مزاوله المهن الطبية.

⁷⁹ الوطن، الرعاية الصحية في سجون 6 مناطق "متدهورة"، 10 يونيو 2014.

تجهيزًا جيدًا والتي تحافظ على مستوى عالٍ من خدمات الرعاية الصحية. وقد كشفت الجمعية عن أنّ العيادات في عدة سجون تفتقر إلى أحدث المعدات الطبية والأدوية، وتحتاج إلى أخصائيين طبيين مدربين بدلاً من الاعتماد على الممارسين العاميين وحسب.

كما أشارت إلى الإهمال الإداري أو مشاكل التنسيق بين السجون والمستشفيات بسبب الحاجة إلى نقل السجناء بشكل آمن بين المنشآت. وفي هذا الشأن، أعلنت مديرية السجون في وسائل الإعلام السعودية في أغسطس 2020 أنها ستقوم بإنشاء وإطلاق نظام بيانات إلكتروني لإدارة شؤون السجناء ومتابعتها، بما في ذلك إدارة الرعاية الصحية.⁸⁰ وفي الاستطلاع الذي أجريناه، أجاب عشرة مشاركين بأنّ تقديم الرعاية الصحية التي يحتاجونها قد تأخر بينما كانوا في السجن أو أنه تمّ إهمالها.

وفي تقرير صادر عن جمعية حقوق الإنسان، يبيّن مثالاً آخر حجم الإهمال الإداري، فقد وُضعت سجينّة تعاني من صعوبات التعلم في جناح للأمهات والأطفال الرُضّع بعد أن كانت طرفاً في مشاجرات شهدتها أجنحة أخرى. وفي ذلك انتهاكٌ للأنظمة التي تحظر احتجاز الأفراد الذين يعانون من صعوباتٍ في التعلم، وتفوّض رعايتهم إلى المرافق المعنية بالصحة العقلية.



عبد الله الحامد

لقد كانت بعض أبرز حالات الوفاة أثناء الاحتجاز في السنوات الأخيرة ناشئةً عن الإهمال الطبي والإداري الذي أودى بحياة عدد من سجناء الرأي. في أبريل 2020، نقلت منظمة القسط أنباءً عن وفاة عبد الله الحامد، وهو أكاديمي بارز وعضو مؤسس في الجمعية السعودية لحقوق المدنية والسياسية، أثناء احتجازه. وكانت الحالة الصحية للحامد البالغ من العمر 69 عامًا قد تراجعت طوال أشهرٍ عدة بعد أن مُنع من الخضوع إلى إجراء طبي عدّه أطباؤه ضروريًا بسبب اعتلالٍ في القلب. كما منعت السلطات السعودية الحامد من بحث حالته مع عائلته. وفي وقت لاحق، في 9 أبريل 2020، أصيب بسكتة دماغية، غير أنه أهمل لساعات قبل أن يتم نقله إلى المستشفى، وكان قد دخل في غيبوبة عندما وصلها، وتوفي بعد أسبوعين من ذلك في 24 أبريل.⁸¹

وكشف عدد من التقارير، بما في ذلك التقارير المتعلقة باكتظاظ مراكز الترحيل والسجون العامة في مدن عدة، عن القصور في متابعة الأحوال الصحية وتردي مرافق النظافة وإجراءات مكافحة العدوى داخل السجون. ويُضاف إلى هذا الإهمال الطبي الإهمال الإداري الذي يتسبب في اضطرار العديد من السجناء إلى احتمال تلك الظروف القاسية لأمدٍ أطول مما ينبغي. وقد أبلغت منظمة القسط عن حالات عديدة من الإهمال الإداري، بما في ذلك ما تشهده السجون السياسية. وفي تقريرها السنوي لعام 2016، قدمت منظمة القسط تقريرًا حول ما يطلق عليه "التطويق"، في إشارة من السجناء إلى إبقائهم حبسبيسي السجن شهرًا، أو حتى سنواتٍ، بعد إتمامهم مدة العقوبة، دون أن يتم إطلاق سراحهم. وقد أبلغ بعض السجناء بأن ملفاتهم قد فُقدت، ولم يكن لدى بعضهم محامٍ أو قريب يتولى متابعة القضية وبذل الجهود لضمان الإفراج عنه.

أفادت منظمة القسط أيضًا بأنّ أكثر من 100 سجين في جدة أُضربوا عن الطعام مدةً يومين بسبب احتجازهم بعد انتهاء مدة عقوبتهم.⁸² وفي مثال آخر على الإخفاق الإداري، فإنّه كثيرًا ما يعجز السجناء عن حضور جلسات المحكمة أو الذهاب إلى المواعيد المقررة في المستشفيات بسبب القصور في ترتيبات النقل المؤمّنة. ولم يكن متاحًا في سجن يضم آلاف السجناء سوى ثلاث

⁸⁰ موقع Menafn، نظام تقني لإدارة إجراءات السجناء، 7 يناير 2020.

⁸¹ منظمة القسط لدعم حقوق الإنسان، تقرير القسط السنوي للعام 2019، 28 يناير 2020.

⁸² منظمة القسط لدعم حقوق الإنسان، تقرير القسط السنوي للعام 2016، 23 يناير 2017.

حافلات صغيرة ذات ستة مقاعد مخصصة لنقل السجناء، ولم يكن بُدُّ من استخدامها حتى عندما كان السجناء مصابين بأمراض معدية.

وكنا قد تناولنا في قسم سابق من هذا التقرير التبعات الخطيرة لما يُمارس من سوء المعاملة والحبس الانفرادي في دور رعاية الفتيات، الأمر الذي أدى إلى تواتر الأنباء عن حوادث الانتحار أو محاولة الانتحار، دون أن يتم إجراء تحقيق مناسب في ذلك، أو توفير ما يلزم من الرعاية المتعلقة بالصحة النفسية.

كما سبق أن عرضت منظمة القسط في تقريرها السنوي لعام 2018 عدة حالاتٍ من الإهمال الطبي وإساءة معاملة السجناء.⁸³ توفي حبيب الشويخات في سجن الدمام السياسي بسبب إهمال حالته الصحية. وشهد السجن نفسه وفاة محتجز آخر، هو علي جاسم النزغة، البالغ من العمر 61 عامًا. وتوفي كذلك حمد بن عبد الله بن حمد الصالحي في سجن الطرفية السياسي في بريدة بعد أن تردت صحته بسبب الحبس الانفرادي المطوّل الذي امتد لمعظم سنوات سجنه الثلاث عشرة.

وحتى وقت إعداد هذا التقرير، فإنّ ثمة عددًا أكبر من سجناء الرأي المسنين والمصابين بأمراض خطيرة، بمن فيهم المصلح والداعية سلمان العودة، الذي يتواصل تدهور صحته فيما يتم تجاهل احتياجاته الطبية بقسوة، الأمر الذي جعل أسر هؤلاء الموقوفين تخشى على حياتهم.

3. 5. الأمراض المعدية، بما فيها وباء كوفيد-19

إنّ الحفاظ على صحة السجناء والموقوفين ليس الغاية الوحيدة من إقرار نظام صحي سليم في السجون. إذ ينبغي أن يهدف أيضًا إلى الحد من مخاطر أن تلحق بالسجناء أدواءٌ مزمنة أو أن يصابوا بأمراضٍ معدية بسبب ظروف سجنهم.

وفقًا للمشاركين في دراستنا الاستقصائية، فإنّ ثمانية من المستجيبين لم يخضعوا إلى أي فحص طبي عند وصولهم إلى منشأة الاحتجاز، وهو ما يشكل خرقًا للقوانين والأنظمة المحلية. وأشار سبعة منهم إلى ظروف احتجاز مكتظة على نحو خطير، وأشار تسعة منهم إلى عدم توفر لوازم النظافة الشخصية، وأبلغ أربعة منهم عن تفشي الأمراض المعدية، وقال تسعة منهم أن النظام الغذائي غير صحي أو كافٍ، وأشار خمسة منهم إلى عدم إجراء الفحوص المتعلقة بوباء كوفيد-19 أو تقديم الرعاية الطبية الخاصة لمن يصابون به، وأشار عشرة منهم إلى أنّ تقديم الرعاية الصحية التي يحتاجونها قد تأخر بينما كانوا في السجن أو أنّه تمّ إهمالها، وذكر ثلاثة عشر منهم أنّ السلطات لم تبد أي استجابة إلى شكاياتهم.

إنّ الأفراد المسجونين أكثر عرضة للإصابة بجميع أنواع الأمراض السارية والعدوى من أي فئة أخرى. ويمكن لعوامل كالاكتظاظ، والتقارب، والمسلك الجنسي شديد الخطورة، وتعاطي المخدرات عن طريق الحقن، والتعامل غير المأمون مع الغذاء، وتردي أسباب النظافة في منشأة الاحتجاز؛ أن تزيد جميعًا من احتمال إصابة المسجونين بالمرض. وعلى وجه الخصوص، فإنّ احتمال إصابة المسجونين بفيروس نقص المناعة البشرية (إتش آي في)، وفيروس التهاب الكبد بي وسي، والزهري والسيلان والمتدثرة (الكلاميديا) والسل تكون أكبر. وتوجب القوانين والأنظمة في السعودية فحص السجناء الجدد للكشف عن الأمراض المعدية قبل

⁸³ منظمة القسط لدعم حقوق الإنسان، تقرير القسط السنوي لعام 2018، 1 فبراير 2019.

إيوائهم في أي جناح داخلي. وأمّا في واقع الأمر، فإنّ تفشي الأمراض والضعف في تدابير مكافحة العدوى في العديد من السجون ومراكز الاحتجاز السعودية، موثقةً بشكل جيد، كما في حالة انتقال داء الجرب من عدد من السجناء المصابين في الرياض إلى العديد من السجناء السياسيين في جدة أثناء نقلهم إلى العاصمة لحضور المحاكمات.⁸⁴

وفي عام 2014، حذرت الجمعية السعودية لحقوق الإنسان من انتشار عدد من الأدوية المعدية الخطيرة في السجون، بما في ذلك السل، في غياب التهوية الكافية والتعرض لأشعة الشمس.⁸⁵ وأشارت الجمعية إلى عدم اتخاذ الإدارات المسؤولة التدابير اللازمة لعزل السجناء المصابين عن بقية السجناء، وعدم توفير لوازم الحماية الشخصية للزوار قبل دخولهم السجن للحماية من العدوى. وأدى الاكتظاظ وسوء التهوية إلى تفشي الأمراض المعدية، ولم يكن متاحًا في أحد سجون النساء سوى طبيب واحد وعيادة واحدة، بينما أُغلقت بقية العيادات. وقد تم توثيق ملاحظات جمعية حقوق الإنسان بشأن انتشار العدوى والحماية المحدودة للسجناء وموظفي السجون، سواءً أكان ذلك داخل السجون أو أثناء نقل السجناء المصابين، دون أن تقوم السلطات بإصلاح تلك الأوضاع، منذ عام 2012.

في تقريرها السنوي لعام 2017، تناولت منظمة القسط التفشي الفادح للأمراض المعدية، وبخاصة داء السل والجرب، في سجن مكة العام، الذي أدى إلى إصابة العديد من السجناء وموظفي السجن على حد سواء. لقد كان هذا أحد أكثر السجون ازدحامًا في السعودية، حيث كان السجناء مواضع النوم، وكان العشرات من السجناء ينامون في الممرات والأروقة التي تفصل بين الأقسام. كما أشارت منظمة القسط إلى أن السلطات استجوبت عددًا من السجناء في سجن بريدة بسبب تسريبهم معلومات عن وفاة سجين يدعى ع. م. ح.، وعن انتشار السل في السجون السعودية. وكانت منظمة القسط قد وثقت في تقريرها السنوي السابق لعام 2016 وفاة سجين في أحد سجون مكة بسبب السل، بعد أن تجاهلت السلطات التماساته المتعددة من أجل نقله إلى المستشفى.

في عام 2020، في المراحل الأولى من جائحة فيروس كورونا، اتخذت السلطات السعودية عدة تدابير للتعامل مع انتشار وباء كوفيد-19 بين عامة السكان وكذلك في السجون. وقد فُرضت إجراءات قصوى لحظر التجول في البلاد، وتم إغلاق الأماكن العامة كالجامعات والمدارس والمساجد. كما تم أيضًا تعليق الرحلات الجوية، وإجراء فحوصات لجميع الوافدين إلى البلاد، وتمّ إيقاف جميع المناسك في الحرمين الشريفين. وأعلنت الإدارة العامة للسجون، بالتعاون مع وزارة الصحة، عن مجموعة من التدابير الوقائية، بما في ذلك التوعية بوباء كوفيد-19 من خلال توجيه الموقوفين وتعريفهم بالتدابير الصحية، وإجراء اختبارات يومية لموظفي السجن، وفرض استخدام معدات الحماية الشخصية، وتعليق الزيارات والنشاطات الثقافية أو الرياضية لضمان التباعد.⁸⁶ ورغم أن السلطات كانت قد أطلقت نظامًا إلكترونيًا للنظر في الدعاوى القضائية، فقد أُغلقت المحاكم أبوابها وتمّ تعليق جميع المحاكمات خلال الأشهر الخمسة الأولى من الجائحة، الأمر الذي انتهى إلى أن يواجه آلاف السجناء مزيدًا من إجراءات الاحتجاز والعزل دون داعٍ. وفي محاولة متواضعة لمعالجة مشكلة الاكتظاظ وخطر وباء كوفيد-19 في السجون، أعلنت السلطات قرب نهاية مارس 2020 عن إطلاق سراح 250 سجينًا أجنبيًا كانوا محتجزين بتهم لا تتصل بممارسة العنف، تتعلق بخرق أنظمة الهجرة والإقامة.

⁸⁴ وطن، العدوى انتقلت من الرياض إلى جدة، 16 سبتمبر 2018.

⁸⁵ مكة، 60 شكوى حقوقية من أمراض معدية بالسجون، 1 سبتمبر 2014.

⁸⁶ الوطن، 8 إجراءات احترازية لحماية النزلاء في السجون، 25 مارس 2020.



صالح الشيعي

وفي وقت لاحق من العام، نقلت منظمة القسط أنباءً عن وفاة الصحفي البارز **صالح الشيعي** في ظروف مريبة. وكان قد اعتقل في يناير 2018 وصدر بحقه حكم في فبراير 2018 قضى بسجنه خمس سنوات، يعقبه حظر السفر لخمس سنوات أخرى.⁸⁷ وكان قد ظهر خلال مدة سجنه في تقرير إعلامي سعودي عن السجناء السياسيين، وبدأ في صحة جيدة. غير أنّ السلطات أطلقت سراحه فجأة في 19 مايو 2020 دون تفسير، وبعد أسبوعين من ذلك، أُدخل المستشفى بعد أن أصيب بفيروس كورونا كما ذُكر، وتوفي في 19 يوليو. ولم تتوفر أي معلومات أخرى عن قضيته. ويستدعي إطلاق سراح الشيعي على هذا النحو الباعث على الارتياح، وما أعقب ذلك من مرضه ووفاته، إجراء تحقيق في كيفية إصابته بالعدوى، وما إذا كانت إصابته تلك تتعلق بالفترة التي قضاها رهن الاحتجاز.



محمد القحطاني

لم تقم السلطات السعودية بالإعلان رسميًا عن تفشي وباء كوفيد-19 في سجون السعودية ومراكز الاحتجاز التي تغطى بالموقوفين. ومع ذلك، فقد نُقل عن أقارب بعض السجناء في سجن الحائر في أبريل 2021 أنّ عدد حالات الإصابة بالوباء يتزايد بسرعة في الجناح الذي كان المدافع عن حقوق الإنسان **محمد القحطاني** محتجزًا فيه. ونُقل القحطاني إلى العزل بعد ثبوت إصابته بكوفيد-19 في 7 أبريل، وتم وضعه رهن الحبس الانفرادي، وحُرم من أي اتصال بأسرته. وفي 8 مايو، توفي في سجن الحائر الكاتب **زهير علي شريدة محمد علي**، وهو سجين رأي منذ 2017، بعد إصابته بوباء كوفيد-19، وتم تسليم جثته إلى عائلته في اليوم التالي. ودعت منظمة القسط السلطات السعودية إلى إجراء تحقيق في الإهمال الطبي الذي أدى إلى وفاته أثناء الاحتجاز.

3.6. الجريمة وتعاطي المخدرات

أشار أربعة من المشاركين في الاستطلاع (أي ما نسبته رُبع المستجيبين) إلى الاتجار بالمخدرات في السجون، وذكر اثنان منهما أنهما أُجبرا على تناول عقار دوائي دون موافقتهم أو معرفتهما بطبيعته، وأشار اثنان عشر مستجيبًا (أي ثلاثة أرباع المشاركين) إلى تعرضهم للعنف البدني أو الإساءات اللفظية من قبل حراس السجن أو موظفيه، وذكر خمسة منهم تعرضهم إلى الإساءات البدنية أو اللفظية من قبل سجناء آخرين.

إنّ السجناء معرضة أكثر من سواها من المؤسسات لمشكلات الجريمة والمخدرات، ويرجع ذلك إلى أسباب مختلفة. إنّ نحو نصف نزلاء السجون في السعودية محتجزون بسبب جرائم تتعلق بالمخدرات، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات أو تعاطيها أو تخزينها. وفي تقريرها السنوي لعام 2016، وصفت منظمة القسط انتشار المخدرات بجميع أنواعها في السجون السعودية. في 3 أبريل 2016، توفي سجين يدعى س. ف. ع. بسبب جرعة زائدة أثناء احتجازه في جناح سجن مخصص للمدانين في قضايا تتعلق بالمخدرات. وقد تلقت منظمة القسط مقاطع مصوّرة وصورًا من داخل سجون سعودية، ظهر فيها أنّ كميات كبيرة من المخدرات

⁸⁷ منظمة القسط لدعم حقوق الإنسان، وفاة الصحفي صالح الشيعي في ظروف غامضة بعد الإفراج عنه من السجن، 22 يوليو 2020.

تُستخدم من قبل المحتجزين، إلى جانب أقوال عدد من السجناء والمسؤولين والحراس. وعندما تمّت مواجهة السلطات السعودية بالأدلة المصوّرة على قيام سجناء بتعاطي المخدرات مستخدمين الحقن، ما كان منها إلا أن زعمت أن ما يظهر في المقطع المصوّر هو سجين يحقن نفسه بالإنسولين بسبب إصابته بمرض السكري. وللتحقق من صحة هذا الادعاء، استشارت منظمة القسط الخبير الطبي الدكتور مايكل أمبلر، الذي اطلع على اللقطات وانتهى إلى أنّه من غير المرجح أن يكون العقار الذي يستخدمه السجناء هو الإنسولين، ذلك أنّهم كانوا يقومون أولاً بمزج مسحوق مع السائل قبل حقنه، في حين أن الإنسولين سائل ولا يخلط مع أي شيء آخر، كما أنّ السجناء لم يقوموا بقياس الجرعة، وهو ما لا يمكن أن يقوم به مريضٌ بداء السكري، فضلاً عن أنّهم كانوا يحقنون العقار في أوردتهم، في حين أنّ الإنسولين يُحقن تحت الجلد، وفوق كل ذلك، فقد كان السجناء يتشاركون في الحقن. وأشار رُبع المشاركين في الدراسة الاستقصائية إلى الاتجار بالمخدرات في السجون. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تمّ التعرّف على بعض العقاقير التي كانت وصفاتها تصدر عن إدارة السجن، وكان موظفو السجن يستخدمونها في تخدير السجناء، وهي عقاقير ذات آثار جانبية خطيرة.⁸⁸ كما ذكرت سجيناً سابقة شاركت في الاستطلاع أنها وجميع السجينات الأخريات في سجن الدمام العام للنساء قد أُجبرن على تناول عقارٍ غير معروف يومياً دون موافقتهن المسبقة. وقال مشارك آخر في الاستطلاع إنّهُ أُجبر على ابتلاع عقار لا تُعرف طبيعته دون موافقته.

في تقريرها السنوي لعام 2016، نشرت منظمة القسط تقريراً عن العنف والجريمة في السجون السعودية، وألقت الضوء على حادثة وقعت في 25 فبراير 2016، أودت بحياة **عبد الله العنزي** في سجن الحائر بالرياض بعد أن تلقى ضربة على رأسه بأداة حادة.⁸⁹ وقد حدث ذلك أثناء شجار بين أفراد عصابات في الجناح الذي كان العنزي محتجزاً به بعد أن تم إطلاق سراحهم من الحبس الانفرادي. ولم يكن العنزي طرفاً في ذلك الشجار.

وفي عام 2003، شبّ حريق في جناح الشباب بسجن الحائر، الأمر الذي أسفر عن مقتل 68 شخصاً، من بينهم 49 سجيناً سعودياً وسجناء يمنيون وسجناء من عدد من الجنسيات العربية الأخرى، كان جميعهم دون الخامسة والعشرين.⁹⁰ وصرّحت السلطات وقتئذٍ بأنّ الحريق نشأ عن قيام أحد السجناء بإضرام النار في بطانيته، غير أنّهُ لم يُصب بأذى. وقامت السلطات بتقديم تعويضات إلى عائلات ضحايا الحريق وعاقبت ثمانية من موظفي السجن بالفصل أو الوقف عن العمل، لإخفاقهم في القيام بإجلاء السجناء وحمايتهم وفقاً لما تقضي به خطط السلامة والإخلاء في السجن.

⁸⁸ منظمة القسط لدعم حقوق الإنسان، *المخدرات في السجون السعودية*، 4 أغسطس 2015.

⁸⁹ منظمة القسط لدعم حقوق الإنسان، *تقرير القسط السنوي للعام 2016*، 23 يناير 2017.

⁹⁰ الجزيرة، *السعودية تستبعد التخريب في حريق سجن الحائر*، 16 سبتمبر 2003.



4

التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة

4. التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة

كانت إحدى السمات المميزة لعصر الملك سلمان وولي عهده محمد بن سلمان هي الاستخدام المنهجي للتعذيب لأغراض سياسية. إن ممارسة التعذيب موثقة بشكل جيد بصفتها أداة يستخدمها ضباط التحقيق السعوديون في السجون السياسية. غير أن نطاق تلك الانتهاكات اتسع، وشدتها قد ازدادت، على نحو لم يسبق له مثيل. وفضلاً عن ذلك، يتزايد استخدام أماكن الاحتجاز غير الرسمية لإجراء الاستجوابات بشكل سري، باستخدام أساليب متطرفة تبلغ أن تُعدَّ تعذيباً، تُمارس بعيداً عن أعين الرقباء، في أحوال لا تكفل للسجناء ما ينبغي لهم من الضمانات، وتتيح للجناة أسباب الإفلات من العقوبة على نحو أعظم مما هو عليه الحال في السجون أو مراكز الاحتجاز العادية. وقد سبق أن عُرضت أمثلة مفصلة على ذلك في القسم 2.5.



لُجِين الهذلول

ورغم أن منظمة القسط لم توثق أي تقارير حديثة العهد عن التعذيب البدني خلال عام 2020، إلا أن معلومات جديدة تتعلق بالتعذيب وسوء المعاملة ما فتئت تظهر مؤخراً، وغالباً ما تتصل بوقائع التعذيب خارج نظام السجون وفي مرافق خاصة غير رسمية. وفضلاً عن ذلك، وبالنظر إلى انتشار ممارسة الاختفاء القسري والاحتجاز الانفرادي، فإنَّ من المرجح أن تكون حالات تعذيب أخرى قد ارتُكبت سراً. ومن الممكن أن يكون غياب تقارير جديدة عن التعذيب مؤشراً إلى نزعةٍ تبعث على القلق أكثر مما قد تشي به ظواهر الأمور. وفي الوقت نفسه، تواصل المحاكم السعودية في الآونة الأخيرة رفض الادعاءات المتعلقة بوقائع التعذيب، كما في حالة المدافعة عن حقوق الإنسان لُجِين الهذلول، الأمر الذي يعزز حالة إفلات المتورطين من العقوبة.

في وقت سابق من هذا العام، نشرت منظمة القسط تقريراً منفصلاً عن ممارسة السلطات السعودية التعذيب وسوء المعاملة ضد المحتجزين، مع تقديم معلومات تفصيلية عن الجوانب القانونية، وتناول القصور في الضمانات التي من شأنها أن تمنع التعذيب، وعرض عددٍ من دراسات الحالة، وأنماط الانتهاكات الناشئة.⁹¹ وفي القسم الأخير من هذا التقرير، سنتناول عددًا من جوانب استخدام التعذيب وسوء المعاملة في السجون ومراكز الاحتجاز السعودية من أجل إلقاء الضوء على نزوع خطير نحو استخدام التعذيب كوسيلة استجواب رئيسية.

وفقاً لما نصَّبت عليه اتفاقية مناهضة التعذيب (انظر القسم 1)، فإنَّ ثمة أربعة أركان لا بد من تحققها لتحديد ما إذا كان ممكناً توصيف فعلٍ ما على أنه تعذيب: طبيعة الفعل، ونية مرتكبه، والغرض من الفعل، ومشاركة موظفين حكوميين. ويشير الركن المتعلق بطبيعة الفعل إلى إلحاق الألم الشديد أو المعاناة، سواءً أكانت بدنية أم نفسية، ويشمل ذلك الحرمان من الطعام وغيره من الضرورات. ولا بد من أن تكون لدى مرتكب الجريمة نية التسبب في المعاناة أو الألم لضحية التعذيب. ومن هنا، فإن محض الإهمال لا يعد عملاً من أعمال التعذيب، غير أن الإهمال المتعمد يُعدُّ كذلك بموجب القانون الدولي. كما ينبغي أن تكون الغاية

⁹¹ منظمة القسط لدعم حقوق الإنسان، التعذيب في السعودية وثقافة الإفلات من العقاب، 17 مارس 2021.

من الفعل انتزاع اعتراف، أو الحصول على معلومات من الضحية أو من شخص ثالث، أو القيام بمعاقبة الضحية أو تخويفها أو قسرها على أمر أو ممارسة التمييز ضدها. ويجب أن يكون الفعل قد ارتكب من قبل شخص يتصرف بصفة رسمية أو بموافقة شخص يحمل تلك الصفة. وهناك عناصر أخرى ينبغي النظر فيها أيضًا، مثل عجز الضحية وقلة حيلتها، كما في حالة الأشخاص المحتجزين أو المسجونين. وأما عنصر شدة سوء المعاملة فيتبدى في مدة الفعل وآثاره البدنية أو العقلية وجنس الضحية وسنها وحالتها الصحية.

وتعتبر بعض أساليب الاستجواب من قبيل الحرمان من النوم، وإبقاء المحتجزين في أوضاع بدنية مجهدة، وحرمانهم من الطعام والشراب، وتعريضهم إلى ضوضاء عالية، وتغطية رؤوسهم، أساليب غير إنسانية، حتى وإن لم تسفر عن إصابات بدنية فعلية. ويمكن اعتبار الحبس الانفرادي كذلك شكلاً من أشكال التعذيب، بحسب مدته أو عواقبه. ويمنع القانون الدولي الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، الذي يُمارس بانتظام في السعودية، باعتباره عملاً من أعمال التعذيب.⁹² ولذا، فإنه ينبغي النظر في ادعاءات التعذيب أو سوء المعاملة أو المعاملة المهينة لكل حالة على حدة، لأن مدة التعذيب وشدته ونتائجه تختلف من حالة إلى أخرى.

وتحظر المادة 28 من نظام السجن والتوقيف أي اعتداء على الشخص المحتجز وتفرض اتخاذ إجراءات تأديبية ضد الضباط المشتركين في مثل ذلك الفعل، عسكريين كانوا أم مدنيين. ومع ذلك، فإن بعض التدابير التأديبية التي أقرها نظام السجن والتوقيف بحق السجناء، وتطبق بشكل اعتيادي في السجون السعودية، تُصنف بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب على أنها أعمال تعذيب وإساءة معاملة، كالحبس الانفرادي وحظر الزيارات العائلية أو المكالمات الهاتفية.

وإذا كان إثبات التعذيب وسوء المعاملة مطلبًا عسيرًا في أي مكان، فإن رصده وكشفه - ناهيك عن ضمان المساءلة - يمثل مشكلة خاصة في السعودية لعدة أسباب، أهمها سرية المحاكمات، التي تعقد أحيانًا حتى في غياب المدعى عليه أو محاميه. وبالإضافة إلى ذلك، العديد من سجناء الرأي يُحتجزون بمعزل عن العالم الخارجي لفترات مطوّلة قبل المحاكمة، الأمر الذي يحول دون الكشف عن التعذيب وقت وقوعه. وفضلًا عما تقدّم، فإن استخدام أماكن احتجاز سرية مجهزة بمرافق أعدت لممارسة التعذيب بغرض الاستجواب، كما ورد في **القسم 2.5**. أنفًا بشأن أماكن الاحتجاز غير الرسمية؛ يحول دون رصد وقائع التعذيب أو مراقبتها على النحو الواجب.

وكما سبق أن رأينا، فإنّ المحاكم، بما في ذلك المحكمة الجزائية المتخصصة، تقبل بشكل اعتيادي المعلومات والاعترافات التي انُزعت تحت التعذيب. ولا تعرّف القوانين السعودية التعذيب أو سوء المعاملة بنصوص صريحة، كما أنها لا تنص على آلية لتقديم الشكايات المتعلقة بادعاءات التعذيب أو كيفية التحقيق فيها بشكل مستقل. وحتى عندما يقوم المدعى عليهم أو ذوهم أو مصادر أخرى بإبلاغ السلطات عن وقائع التعذيب، أو تعلن عنها منظمات حقوقية حسنة السمعة، فإنّ ذلك لا يستتبعه إجراء فحص طبي شامل للضحايا. وفوق ذلك، فإنّ نظام مكافحة جرائم الإرهاب المعدّل الصادر عام 2017 يمنح رئاسة أمن الدولة صلاحيات واسعة للاعتقال، والتوقيف، والتحقيق، والمصادرة، والملاحقة القضائية دونما إشراف قضائي. ولذلك، فإنّه ليس من المستغرب أن يزداد انتشار الاستخدام المنهجي للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة من قبل أجهزة أمن الدولة.

⁹² الأمم المتحدة، تفسير التعذيب في ضوء خبرة الهيئات الدولية وولايتها.

في عام 2018، سمحت السلطات السعودية بزيارة يندر حدوثها لتقصي الحقائق، قام بها مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب.⁹³ وأشار المقرر الخاص إلى أن الحكومة السعودية أكدت له أن ثمة ضمانات قانونية لمنع التعذيب بموجب نظام الإجراءات الجزائية الصادر عام 2013. وكان قد أُخبر بأن هيئة التحقيق والادعاء العام تشرف على جميع السجون ومرافق الاحتجاز، وهي مخوَّلةٌ بإجراء عمليات تفتيش لضمان تطبيق الأنظمة ذات الصلة، إلى جانب الرصد الذي تقوم به المنظمتان الحكوميتان المعنيتان بحقوق الإنسان، وهما الهيئة السعودية لحقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. غير أنه تلقى أيضًا تقارير موثقة بشكل حسن عن استخدام التعذيب وسوء المعاملة من قبل موظفي إنفاذ القانون لانتزاع اعترافات من الموقوفين، أصبحت هي الدليل الوحيد والحاسم الذي استُخدم في الاستيثاق من إدانة الضحايا.

لقد تم تناقل تقارير أخرى أعربت عن بواعث القلق إزاء الاستخدام واسع النطاق للتعذيب وسوء المعاملة في السجون ومراكز الاحتجاز السعودية، ولا سيما في سجون وزارة الداخلية والمباحث، كتقرير لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب لعام 2016.⁹⁴ ولاحظت اللجنة أيضًا أن الاعترافات التي انتزعت تحت التعذيب تعدُّ أدلة مقبولة لدى المحاكم السعودية، الأمر الذي يوجد حافزًا على استخدام التعذيب في إجراءات التحقيق، وينتهك بالتالي المادة الخامسة من اتفاقية مناهضة التعذيب.

لقد دأب القضاة على رفض إجراء تحقيق في ادعاءات التعذيب التي تقدم بها المتهمون حتى عندما تم تسجيل تلك الادعاءات في الحكم القضائي. وقد تم تسجيل أكثر من 3000 شكوى تتعلق بالتعذيب بين عامي 2009 و2015 رسميًا، لكن لم تتم مقاضاة أي مسؤول على أي منها. ووفقًا للمادة 15 من اتفاقية مناهضة التعذيب، فإنه ينبغي أن تقوم هيئة مستقلة عن الشخص الذي يُدعى ضلوعه في التعذيب بالتحقيق في أي ادعاء بالتعذيب وبصفة الاستعجال، ويجب أن يشمل التحقيق فحصًا طبيًا شاملًا للشخص الذي يُزعم أنه ضحية للتعذيب أو سوء المعاملة. وخلص المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب بعد بعثة تقصي الحقائق التي قام بها إلى السعودية في عام 2017 إلى أن "إخفاق السعودية في توفير الحد الأدنى من الضمانات الإجرائية أثناء الاحتجاز والاستجواب، وممارستها القضائية المتمثلة في مقبولية الاعترافات المنتزعة قسرًا كأدلة، إنما يشير إلى أن هذه الممارسة معتمدة بشكلٍ رسمي".

4.1. التعذيب البدني والنفسي

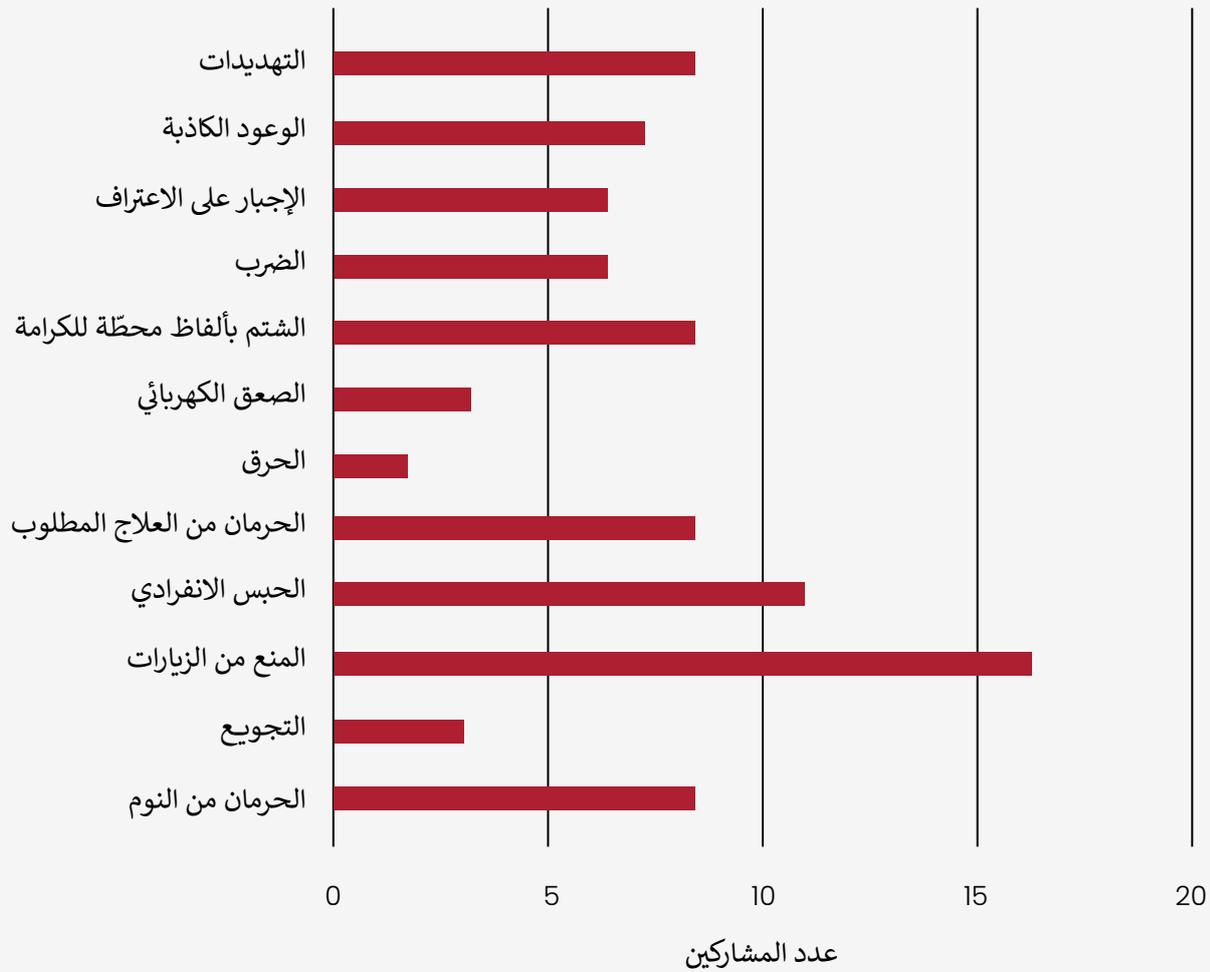
لقد عمد تقرير لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب لعام 2016، الذي أعربت اللجنة فيه عن قلقها إزاء شيوع استخدام التعذيب وسوء المعاملة في السجون ومراكز الاحتجاز السعودية، إلى وصف الأساليب التي يُزعم أنها استخدمت، بما في ذلك الصعق بالكهرباء، والحرمان من النوم، والحبس الانفرادي المطوَّل، والضرب على الرأس والوجه والفكين والقدمين. وقد بيَّن البحث الذي أُجري لإعداد هذا التقرير عدة أشكال أخرى من التعذيب وسوء المعاملة في السجون السعودية (انظر الشكل 7).

⁹³ تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب بشأن زيارته إلى السعودية، 6 يونيو 2018.

⁹⁴ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الملاحظات الختامية على التقرير الدوري الثاني للمملكة العربية السعودية، 8 يونيو 2016.

ذكر جميع المشاركين في الدراسة الاستقصائية التي أجريناها أفعالاً من التعذيب البدني والنفسي. وأبلغ ستة من المستجيبين الـ 16 عن تعرضهم إلى التعذيب البدني بالضرب، وذكر ثمانية منهم (أي نصف المشاركين) تعرّضهم إلى التهديد بالضرب. وتحدث ثلاثة منهم عن تعرضهم إلى التجويع، في حين أن نصف المشاركين مجدداً كانوا قد حُرّموا من النوم. وأبلغ سبعة منهم عن تعرضهم إلى الصعق بالكهرباء، بينما تعرض شخص واحد إلى الحرق. ولاقى 10 من المشاركين سوء المعاملة المعنوية، كما في توجيه الإساءات اللفظية إليهم و/أو الكلام المهين. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ذكر جميع المشاركين صنوفاً أخرى من الإيذاء النفسي، مثل الاستخدام التعسفي لحظر الزيارات العائلية أو المكالمات الهاتفية، وهو ما قد اختبره جميع المشاركين. كما أشار نصفهم إلى الحرمان من الرعاية الطبية. وتم استخدام الحبس الانفرادي بحق 11 شخصاً ممن شاركوا في الاستطلاع، في حين أجبر سبعة من المشاركين، أي نحو نصفهم، على إمضاء وثائق أو اعترافات.

هل قام المحققون باستخدام أيّ من الأساليب التالية؟



الشكل 7: معلومات عن ضروب التعذيب وسوء المعاملة من المشاركين في الدراسة الاستقصائية

تم تقديم سرد تفصيلي لأساليب الاستجواب التي تتبعها المباحث في نوفمبر 2020، في تقرير للمحاماة البريطانية البارونة هيلينا كينيدي، ساهمت فيه منظمة القسط، حول تعذيب الناشطات في مجال حقوق المرأة في عام 2018⁹⁵، الذي سبقت الإشارة إليه في القسم 2.5. حول أماكن الاحتجاز غير الرسمية. وقد أورد ذلك التقرير ما ارتُكب من أفعال التعذيب البدني والنفسي في ما يُسمّى بـ "الفندق" أو "الفيللا"، ومن ذلك: أ) الصعق بالكهرباء والضرب، الذي عادةً ما يتضمن اللكم والركل، وغالبًا ما يتم أمام ناشطات أخريات، ب) إيقاع الضرب المبرح بمجموعات من السجناء الذكور أمام النساء إلى أن يقمن بالإجابة عن الأسئلة على النحو الذي يرضي المحققين، ج) إجبار النساء على البقاء في وضعياتٍ مُجهدة طوال ساعاتٍ في كل مرة، د) التهديد بالاغتصاب، والتعذيب، والاحتجاز، والقتل، ضد النساء وأفراد أسرهن، أو إخبارهن كذبًا بأن أحد ذويهن قد توفي أو اعتقل، و ه) إجبار الناشطات على تأدية أفعال جنسية للمحققين، وغيرها من أشكال التحرش الجنسي، كإجبارهن على مشاهدة مواد إباحية. وقد عزز اتساق تقارير الشهود من مصداقيتهم. يُضاف إلى ما سبق ما تعرضت إليه **لُجين الهدلول** من التعذيب بمحاكاة الغرق، وفقًا لشهادة عائلتها.

لقد ألحقت هذه التجربة آثارًا صحية ضارة بالعديد من الناشطات اللائي ألفاهن ذووهن مصاباتٍ بصدمات جسدية و نفسية. وأشارت الشهادات إلى أن سعود القحطاني، وهو مستشار مقرّب من ولي العهد محمد بن سلمان، أشرف بنفسه على ما جرى من استجواب وتعذيب في مركز الاحتجاز غير الرسمي. ونقلت منظمة القسط أنه قال لإحدى الناشطات "سأفعل بك ما يحلولي، ثم سأقوم بتذويب جسدك وأتخلص من بقاياك في المراض". كما أنّ ثمة عدة شهاداتٍ بكون القحطاني اعتدى جنسيًا على عددٍ من الناشطات في غرفهن. وكان مسؤول آخر رفيع المستوى، هو خالد بن سلمان، شقيق ولي العهد وسفير السعودية لدى الولايات المتحدة آنذاك، يتردد من حين لآخر على مركز الاحتجاز وكان يشهد الاستجوابات في بعض الأحيان. وقالت إحدى الناشطات إن خالد بن سلمان كان يهدد النساء أثناء استجوابهن بالاغتصاب والقتل، ويتبجح بمنصبه ونفوذه بقوله: "هل تعرفين من أنا؟ أنا الأمير خالد بن سلمان، أنا سفير البلاد لدى الولايات المتحدة، ويمكنني أن أفعل ما يحلولي بك".



محمد الربيعة

لقد تعرض الناشطون والمدونون إلى إيذاء بدني مماثل لما لقيته الناشطات. لقد لاقى محمد الربيعة، الذي اعتقل في 15 مايو 2018 مع عدد من الناشطين في مجال حقوق المرأة، التعذيب الوحشي.⁹⁶ وطوال شهور بعد اعتقاله، تعرض الربيعة إلى الضرب بالعصي والسياط وتعرض إلى الصعق بالكهرباء. كما أُجبر على البقاء في وضعيةٍ مُجهدة داخل خزانة الملابس لعدة أيام، غي قادرٍ على الجلوس أو النوم، رغم أنه كان يعاني من انزلاق غضروفي من قبل. كما تمّ تعليقه من قدميه ثم ضُرب إلى أن فقد وعيه. وقد تضرّر جوعًا طوال عام كامل بعد احتجاجه، وكانت صواني الطعام الفارغة تُقدّم إليه، ولم يُسمح له إلا بتناول الوجبات الخفيفة التي تُجلب أثناء زيارات أسرته في كل شهر مرّة.

⁹⁵ شبكة داوتي ستريت، وصمة عار على قادة العالم وقمة مجموعة العشرين في السعودية: التوقيف المشين لنساء سعوديات وتعذيبهن، نوفمبر 2020.

⁹⁶ منظمة القسط لدعم حقوق الإنسان، تعرض الناشط الحقوقي محمد الربيعة للتعذيب الوحشي ويواجه عقوبة السجن لفترة طويلة، 23 مارس 2021.



صورة من داخل سجن الشميسي



صورة من داخل سجن الملز

2.4. سوء المعاملة والمضايقة

بالإضافة إلى أنواع التعذيب المختلفة تلك، فإنّ ثمة عدة أساليب موثقة أخرى ينتهجها المسؤولون السعوديون في السجون ومراكز الاحتجاز تتضمن إساءة معاملة السجناء ومضايقتهم، إما لانتزاع اعترافات بالإكراه أو لأغراض انتقامية.

في الاستطلاع الذي أجريناه، ذكر المستجيبون العديد من هذه الأساليب. لقد تعرض 12 شخصًا (ثلاثة أرباع المشاركين) إلى الإساءات البدنية أو اللفظية من قبل حراس السجن أو موظفيه، وأفاد 14 منهم بأنهم عانوا من الحظر التعسفي على الزيارات العائلية أو المكالمات الهاتفية، وأشار عشرة منهم إلى التأخير في توفير ما يلزم من العناية الطبية أو الرعاية العاجلة أو إهمال ذلك، وأشار 13 منهم إلى عدم استجابة السلطات لشكاياتهم.

شملت صنوف سوء المعاملة والمضايقة التي أبلغ عنها المستجيبون إلى الاستقصاء عدم إبقائهم على اطلاع على تفاصيل قضاياهم أو تقديمها من خلال النظام القانوني، وعدم إبلاغهم بمداومات المحكمة بشأن قضاياهم أو تمكينهم من حضور تلك الجلسات، وتعمد السلطات إعطاءهم معلومات مضللة عن حالة قضاياهم أو ما يتصل بها من إجراءات، واستخدام الحبس الانفرادي التعسفي إلى أجل غير مسمى، واستخدام الإساءات اللفظية الحادة بالكرامة التي تتعلق بمذهب الموقوف أو جنسه أو شكل جسده أو جنسيته، وحرمانهم من الغذاء الصحي، وحرمانهم من التمثيل القانوني أثناء الاعتقال أو الاستجواب، وتهديد السجنين بقطع رأسه إن هو لم يوقع على ما يُقدّم له من وثائق وهو معصوب العينين، واعتقال أقارب المحتجز وأصدقائه ممن كانوا على اتصال به، والحرمان من النوم من خلال تعريض الموقوف إلى الإضاءة الساطعة طوال اليوم وإحداث الضوضاء في الليل، والتفتيش المفاجئ للزنايات في ساعة متأخرة من الليل على نحو عشوائي وحاظًا بالكرامة، والتعرض المفرط إلى دخان السجائر المنبعث من المحتجزين الآخرين في الزنازين المزدحمة، واحتجازهم مع سجناء عنيفين وغير مستقرين عقليًا، ونقلهم بطريقة غير آمنة في

مركبات السجن وهم معصوبو الأعين ومقيدون بالأغلال، دون أن يُسمح لهم بوضع أحزمة الأمان، أو نقلهم مع سجناء آخرين مصابين بأمراض معدية. وذكرت إحدى المستجيبات أن "تفتيش السجينات كان يتم من قبل نساء مُحجبات بالكامل [حارسات] يحملن العصي في أيديهن، وكُنَّ يأمرن السجينات بأن يتجرّدن من ثيابهن كلها"، وتحدث أحدهم عن تهديده بشيء يسمى "الغرفة الحمراء"، وأبلغت أخرى عن تهديدها بالاغتصاب والقتل.

وكثيرًا ما يبدو أنّ السجناء السياسيين وسجناء الرأي يستهدفون بصورة متعمّدة بسوء المعاملة والمضايقة كعقوبة إضافية انتقامية وغير قانونية أثناء الاحتجاز. وقد أعربت عائلة الداعية والمطالب بالإصلاح سلمان العودة عن خشيتها على حياته، إذ تدهورت صحته بشكل ملحوظ أثناء احتجاجه منذ اعتقاله في سبتمبر 2017. وفي مقالة نشرتها صحيفة نيويورك تايمز في ديسمبر 2020،⁹⁷ كتب عبد الله، نجل سلمان العودة، يصف كيف أنّ إخوته عندما رأوا أباهم في المحكمة في الشهر السابق قد صُدموا لما أبصروه مما آل إليه من ضعف وهُزال. وبعد أن فقد نصف قدرته على السمع والرؤية في السجن، بدا غير متماسك، وكان عسيرًا عليه سماعهم ورؤيتهم بوضوح. وكان تردّي حالة العودة البدنية والعقلية قد تسارعت على مدى ثلاث سنوات من العزلة وسوء المعاملة. وقد حرّمه المحققون من النوم والحصول على الدواء لعدة أيام متتالية. وفي إحدى المرات، ألقي الحراس إليه كيسًا بلاستيكيًا به بعض الطعام عليه دون إزالة الأصفاد من يديه، فكان مضطّرًا إلى فتح الكيس ومحاولة إخراج الطعام منه بفمه، الأمر الذي تسبب في الإضرار بأسنانه. وبعد شهرٍ من سوء المعاملة، أُدخل المستشفى لبضعة أيام بسبب ارتفاع خطير في ضغط الدم في يناير 2018.

تتعرض النساء الموقوفات أو المسجونات بشكل خاص إلى سوء المعاملة والمضايقة من قبل مسؤولي الدولة في السعودية. إنّ القيم الأبوية والمحافظة التقليدية المتعلقة بالجنس متأصلةً بعمق في السياسات والممارسات المؤسسية، ويقوم الإعلام والنظام التعليمي اللذان تسيطر عليهما الدولة بإعادة إنتاج تلك القيم. وكثيرًا ما تقوم السلطات بإشراك الأولياء الذكور في احتجاج النساء أو استجوابهن، بمطالبتهم بحضور الاستجواب أو التوقيع على تعهدات تقضي بفرضهم قدرًا أكبر من السيطرة على النساء في المستقبل، ومحاسبة الرجال ضمّنًا على مسلك النساء، والتغاضي عما يُمارس من عنف منزلي ضد النسوة اللائي قد يتحدّين سلطة أوليائهن. كما أنّ الدولة تطالب الأولياء بالموافقة على إطلاق سراح النساء من سجون الدولة أو دور الرعاية، وهو ما يعرّض العديد من النساء إلى خطر البقاء في السجن إلى أجل غير مسمى إذا ما تبرأت منهن أسرهن.

بصفةٍ عامة، فإنّ السلطات لا تطلق سراح المحتجزات من المدافعات عن حقوق الإنسان إلا إلى وصاية أحد أقربائهن الذكور، ويُطلب من الأولياء الذكور أن يقوموا بتوقيع تعهدات لضمان ألا تواصل النساء نشاطهن في مجال حقوق الإنسان. وفي حالة الناشطات الحقوقيات اللائي تعرضن للتعذيب في عام 2018، عمد المحققون وحراس السجون بشكل منهجي إلى استخدام التهديد بالاغتصاب، وأفعالٍ اعتداءً جنسي، والتهديد بإيذاء أطفالهن وعائلاتهن الممتدة. لقد تمكنت منظمة القسط من التحقق مما تعرضت إليه كلٌّ من الناشطات سمر بدوي، وشدن العنزي، وعزيزة اليوسف، وإيمان النفجان، ولُجين الهذلول، ونوف عبدالعزيز، من ضروب سوء المعاملة والمضايقات المنهجية، بما في ذلك أ) اعتقالهن من منازلهن من قبل عشرات الأفراد من عناصر قوات الأمن، وتفتيش المنازل تحت أضواءٍ كاشفة مع تصويب الأسلحة إليهن بينما كُنَّ يحتجزن أطفالهن، ب) الحبس الانفرادي المطوّل، ج) تعرّضت امرأة واحدة على الأقل إلى التصوير عاريةً وتمّ وضع صورتها على الطاولة أثناء الاستجواب، ود) تم إخبار امرأة واحدة على الأقل كذبًا بوفاة أحد أفراد أسرتها أثناء احتجاجها.

⁹⁷ عبد الله العودة، السعودية تقتل والدي ببطء، 30 ديسمبر 2019.



سمر بدوي



عزيزة اليوسف



إيمان النفجان

كما تعرضت أسر الناشطات إلى المضايقة القانونية. فعلى سبيل المثال، تم توقيف صلاح الحيدر، نجل الناشطة المحتجزة عزيزة اليوسف، حال إطلاق سراحها المشروط وظلَّ رهن الاحتجاز لمدة عامين تقريبًا. وتم فرض حظر السفر إلى أجل غير مسمى على والدي الناشطة لجين الهدلول وإخوتها الذين كانوا لا يزالون في السعودية.

وقد استُخدم فرض حظر السفر على نطاق واسع ضد سجناء الرأي الذين نالوا إطلاق سراح مشروطًا أو ضد أفراد أسرهم، كوسيلة لمنعهم من التحدث علنًا عن اعتقالهم أو سجنهم. عند اعتقال الناشطات من أجل حقوق النساء، وقبل إجراء أي استجواب أو عقد أي جلسة محاكمة، شنت وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة حملة شعواء للتشهير بالناشطات النسويات، ونشرت أسماءهن وصورهن تحت عناوين وصمت كلاً منهن بأنها "خائنة"⁹⁸، وهو ما مثّل شكلاً غير مسبوق من أشكال المضايقة في هجوم لم يسبق له مثيل ضد أي جماعة أخرى، بما في ذلك الحركات السياسية أو حتى الجماعات الإرهابية العنيفة.

4.3. الحبس الانفرادي

كما سبقت الإشارة في القسم 3.2. من هذا التقرير، فإن المادة 20 من نظام السجن والتوقيف السعودي تنظم استخدام الحبس الانفرادي باعتباره إجراءً تأديبيًا للتعامل مع المسلك العنيف، ولفترة حدّها الأقصى 15 يومًا. كما ينبغي ألا يتم استخدام الحبس الانفرادي إلا في ظروف تحمي صحة السجن وسلامته، وأن يقوم المسؤولون عن صحة السجناء بمراقبة حالته بانتظام. ويُرجَّح أن آثار هذه العقوبة لا تقتصر على الأضرار الصحية وحسب، إذ إنها تمنع السجن أيضًا من إبلاغ ممثله القانوني أو أحد أفراد أسرته بمعلومات هامة تتعلق بملابسات وأوضاع احتجاجه أثناء وجوده في الحبس الانفرادي، الأمر الذي يتيح ظروفًا مواتية لتعذيب الموقوف أو احتجاجه بمعزل عن العالم الخارجي وسوى ذلك من العوائق التي تحول دون إنفاذ الإجراءات القانونية الواجبة.

في الاستطلاع الذي أجريناه، أفاد 11 من أصل 16 من المستجيبين بأنهم تعرضوا للحبس الانفرادي التعسفي. وذكر أحد المستجيبين أنه وضع مرارًا في الحبس الانفرادي عقابًا له على اعتراضه على قيام أحد الضباط بضرب سجناء مسنين آخرين وإساءة معاملتهم لفظيًا. كما أنه تُرك في الحبس الانفرادي لمدة ثلاثة أيام دون إعطائه فراشًا أو بطانية في فصل الشتاء. وقال مستجيب آخر إنه وضع في الحبس الانفرادي بتهمة زائفة هي استخدامه هاتفًا نقلاً محظورًا في سجن عذبة وبريدة، وأنه بقي رهين الحبس الانفرادي لأكثر من أربعة أشهر.

⁹⁸ مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط، السعودية: ليست بلدًا للنساء الجريئات، 16 أكتوبر 2018.

وسبق لمنظمة القسط أن أوردت تقارير عن الاستخدام التعسفي والمطوّل للحبس الانفرادي ضد عدد من السجناء، واحتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي على نحو يتعارض مع أنظمة الدولة والتزاماتها. وتشمل هذه الحالات قضية مرتجي قريبيص البالغ من العمر عشر سنوات ورجل الدين الشيعي محمد الحبيب.⁹⁹ كما تعرّض العشرات من وُجهاة الجالية الفلسطينية والأردنية المحتجزين، بمن فيهم محمد الخضري، المريض بداء السرطان والبالغ من العمر 83 عامًا، إلى التعذيب وسوء المعاملة والحبس الانفرادي لفترات طويلة.¹⁰⁰ كما أوردت منظمة القسط أنباءً عن قضية حمد بن عبد الله الصالحي، الذي مكث رهين الحبس الانفرادي سبع سنوات من أصل أعوام سجنه الثلاثة عشر قبل وفاته.

ولا تتوفر معلومات موثوقة عن استخدام الحبس الانفرادي من حيث انتشاره أو مدته أو مسوّغاته من أي مصادر حكومية، غير أن البيانات التي أدلى بها ذوو المحتجزين السابقين، ولا سيما الأفراد المستهدفون سياسيًا، تشير إلى أن هذه الممارسة تُستخدم أساسًا خلال الأشهر القليلة الأولى من الاحتجاز، مقرونًا بمنع الموقوف من الاتصال بمحاميه أو حرمانه من الزيارات الأسرية، لإكراه الأشخاص على الرضوخ إلى مطالب المحققين. وقد بدا اتباع هذا الأسلوب جليًا في حالة محتجز في فندق ريتز كارلتون، الذين وُضع بعضهم في الحبس الانفرادي دون تمكينه من الاتصال بمحاميه أو تلقي الزيارات العائلية، كما تم اتخاذ النهج ذاته في حالة الناشطات في مجال حقوق المرأة، اللاتي ظلّ بعضهن قيد الحبس الانفرادي مدةً تنوف عن العام.

4.4. حالات الوفاة أثناء الاحتجاز

سبق أن أشرنا آنفًا، في القسم 3.4. المتعلق بالإهمال الطبي والإداري، إلى وفاة كلٍّ من عبد الله الحامد، وحبیب الشويخات، وعلي جاسم النزغة، وحمد بن عبد الله حمد الصالحي في سجنهم، كما أشرنا في القسم 3.5. إلى وفاة صالح الشيعي الباعثة على الارتياح بعد وقت قصير من إطلاق سراحه غير المنتظر.

تنص اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة على مسؤولية الدولة عن التحقيق في أي واقعة وفاة أثناء الاحتجاز نتيجة للتعذيب، وتفرض عليها القيام بمحاسبة المسؤولين. غير أنّ القوانين المحلية في السعودية لا تشير بشكل مباشر إلى الوفاة أثناء الاحتجاز نتيجة للتعذيب، ولا تتضمن سوى مواد موجزة وعامة تحظر الاعتداء على الأفراد المحتجزين أو أيقاع الأذى بهم، سواء أكان أذى بدنيًا أم نفسيًا. وليس ثمة ذكر للوفاة أثناء الاحتجاز إلا كنتيجة طبيعية للمرض غير الناشيء عن الإهمال أو سوء المعاملة أثناء الاحتجاز. وتدعو منظمة القسط إلى إجراء تحقيق مستقل في جميع حوادث الوفاة أثناء الاحتجاز لتحديد أسبابها.

وتتضمن الأنظمة المتعلقة بالرعاية الطبية في السجون أحكامًا بشأن التعامل مع وفاة الموقوف أثناء الاحتجاز. وتنص المادة 31 على أنه في حالة وفاة موقوف في السجن، فإنّ على الطبيب المناوب في السجن أن يقوم بإصدار شهادة الوفاة. ثم يتوجب على السجن أن يحيل شهادة الوفاة إلى وزارة الصحة لاستصدار تصريح بالدفن وإخطار أسرة المتوفّي لاستلام الجثمان. وتحظر المادة 32 دفن أي شخص متوفّي بمرضٍ معدٍ في أي موضع عدا المكان الذي حدثت فيه الوفاة بُغية الحد من خطر العدوى. وتسمح المادتان 33 و34 بنقل الشخص المتوفّي إلى وطنه إذا طلبت أسرته ذلك، حالما تقوم الأسرة بدفع أتعاب الطبيب وتكاليف نقل الجثمان

⁹⁹ منظمة القسط لدعم حقوق الإنسان، نداء عاجل من خبراء من الأمم المتحدة حول المضايقة القضائية والاحتجاز المطول لرجل الدين محمد الحبيب والفقي مرتجي قريبيص، 23 يوليو 2020.

¹⁰⁰ منظمة القسط لدعم حقوق الإنسان، محاكمات تطل شخصيات على علاقة بالقضية الفلسطينية على خلفية تقديم مساعدات لذويهم في فلسطين، 24 فبراير 2021.

إلى البلد المعني خلال 24 ساعة من الوفاة. وتنص المادة 35 على إبلاغ أسرة الشخص المحتجز إذا ما كانت حالته الصحية خطيرة حتى يتمكن ذووه من زيارته قبل وفاته.

وعلى نحو مماثل، يتضمّن نظام السجن والتوقيف بضعة بنود تتعلق بوفاة شخص في الاحتجاز. وتنص المادة 23 من نظام السجن والتوقيف على وجوب إعداد تقرير طبي مفصّل عن الحالة عند وفاة شخص محتجز. ويتعين على مدير السجن بعد ذلك القيام بإبلاغ السلطات المسؤولة وإخطار أسرة المتوفّي لتتسلّم الجثمان. وفي حالة حدوث تأخير، أو إذا لم تقم الأسرة بتسلّم الجثمان، فإنّ الدفن يتم في المقبرة المخصصة للسجن أو مركز الاحتجاز. كما يحظر نظام السجن والتوقيف نقل جثة الشخص المتوفّي إذا كان سبب الوفاة عدوى أو كان في نقل الجثمان تهديدًا للصحة العامة.

ويصعب بنحوٍ خاص التحقّق من حالات الوفاة أثناء الاحتجاز من جزاء التعذيب بسبب فقدان الشفافية وعدم تمكن الأسر من استلام جثامين ذويها، بالإضافة إلى أن ليس ثمة فحص سريري موثوق من شأنه تحديد سبب الوفاة.

على مدى السنوات الأربع الماضية، نظّمت أسر موقوفين سابقين وعدد من النشطاء حملات على الإنترنت دعت السلطات السعودية إلى الإفراج عن جثامين ذويهم الذين نُفّذت بحقهم عقوبة الإعدام. وكان بعض من أعدموا قد ذكروا لأسرهم أنهم أُجبروا على توقيع وثائق لم يُتَح لهم الوقوف بدقة على مضمونها، بما في ذلك استمارات الموافقة على التبرع بالأعضاء بعد الوفاة.¹⁰¹ ولم يتم إعلام بعض الأسر قط بمكان الدفن، ناهيك عن السماح لها بتسلّم الجثمان وأداء الطقوس الجنائزية الدينية، في انتهاك للأحكام القانونية المشار إليها آنفًا، التي تسمح للأسر بتلقي جثامين السجناء الذين يموتون أثناء الاحتجاز (ما لم يكونوا قد توفوا بسبب مرض معد). ويؤدي منع الأسر من تسلّم جثامين ذويها، إلى جانب عدم إجراء معاينة سريرية مستقلة للتحقق من سبب الوفاة؛ إلى صعوبة جمع البيانات بشأن مدى تكرار حدوث حالات الوفاة أثناء الاحتجاز وأسبابها، سواءً أكانت ناشئة عن التعذيب أو المرض أو الإهمال الطبي أو الأسباب الطبيعية، ويعزز حالة من انعدام المساءلة عن مثل هذه الحالات.

لقد تناقلت وسائل الإعلام في السنوات الأخيرة تقارير عن عدد من حالات الوفاة أثناء الاحتجاز بسبب التعذيب. ومن بينها قضية الضابط العسكري ورجل الدولة السابق اللواء **علي القحطاني**، الذي كان يعمل لدى أمير منطقة الرياض السابق. وتوفي القحطاني بينما كان رهن الاحتجاز في قبضة الدولة بعد احتجازه في فندق ريتز كارلتون. ووفقًا لما ذكره طبيب وشخصان آخران تمّ إطلاعهم على حالة الجثمان أنّ علامات التعذيب كانت ظاهرة عليه، مثل "التواء رقبتة على نحو غير طبيعي" وعلامات الحروق التي بدت ناتجة عن الصعق بالكهرباء.¹⁰²

وتنقّي تقرير أصدرته المنظمة الأوروبية لحقوق الإنسان في عام 2020 عدة حالات من الوفاة أثناء الاحتجاز كانت الجثامين فيها تحمل علامات على التعذيب البدني.¹⁰³ وشملت هذه الوفيات وفاة الرياضي **مكي العريض** في عام 2016 وشاب يدعى **محمد رضا الحساوي** في عام 2017. بعد تسليم جثمان العريض إلى أسرته، ظهرت صور ومقاطع مصوّرة ادّعت أنها تبين آثار التعذيب على جسده، مثل الكدمات وعلامات الصعق بالكهرباء وحروق السجائر والجروح الناشئة عن أدوات حادة. توفي الحساوي في سجن

¹⁰¹ صوت الناس، احتجاز الجثامين في السعودية: نشطاء يطلقون حملة بوسم أين جثث شهداء القطيف؟، 22 مارس 2021.

¹⁰² صحيفة نيويورك تايمز، أقاويل عن قيام السعوديين باستخدام الإكراه والعنف للاستحواذ على المليارات، 11 مارس 2018.

¹⁰³ المنظمة الأوروبية لحقوق الإنسان، الموت في سجون السعودية: إنكار للتعذيب وانعدام للمساءلة، 13 أغسطس 2020.

المباحث بالدمام بعد عامين من اعتقاله، وأظهرت صور للجثمان نشرها نشطاء علامات تعذيب عليه، بما في ذلك آثار على يديه تشير إلى تعرُّضه للتعليق منهنما لفترات طويلة، بالإضافة إلى علامات متعددة على الصعق بالكهرباء. ونُقل عن طبيب قام بفحص الجثمان قوله إنَّ من المرجح أن يكون الحساوي قد توفي قبل أسبوع على الأقل من تسليمه إلى أسرته. وكانت السلطات قد ادَّعت أنه توفي من جرَّاء نوبة قلبية.

أشار تقرير المنظمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى حالتي وفاة أثناء الاحتجاز لموقوفين آخزين قضيًا في سجن المباحث وبدت على جثامينهم عند تسليمها إلى أسرهم علامات التعذيب، وهما **علي النزغة** في عام 2018 و**حسين الربح** في عام 2019. كما أورد التقرير العشرات من حالات الوفاة أثناء الاحتجاز تباينت وقائعها بين سوء المعاملة والإهمال أو أنَّ ملابساتها كانت مريبة. في حالة **حنان الذبياني** في 2016، قال نشطاء إنها قضت نتيجة للتعذيب، وعندما تم استدعاء أسرته إلى سجن ذهبان في جدة لم يُسمح لهم برؤية وجهها. ثم قامت السلطات بدفن الذبياني في موضع سري وأجبرت عائلتها على توقيع بيان ذكر أنها توفيت لأسباب طبيعية. توفي **بشير المطلق** عن عمر يناهز 40 عامًا في سجن المباحث بالدمام في عام 2018 بعد أن أصيب بسكتة دماغية وفقًا للسلطات، غير أنها كانت ناتجة عن آلام التعذيب وما نشأ عنه من مضاعفات خلال السنوات الأولى من سجنه بعد اعتقاله في عام 2012، وحرمانه من الحصول على الرعاية الصحية اللازمة. ولم يتم إجراء أي تحقيق في ظروف وفاته. وفي بعض حالات الوفاة المريبة تعتمد السلطات على ادعاء أنَّ الموقوف انتحر، كما في قضية **لطفی آل حبيب** عام 2018، الذي توفي بعد ثلاثة أيام من اعتقاله على خلفية حادث مروري. ورفضت السلطات تسليم الجثمان ما لم يوقع والد آل حبيب على إقرار بأنَّ ابنه قد انتحر، وهو ما اعترض عليه الأب.

4.5. منع الزيارة

إن حرمان الموقوفين من إجراء المكالمات الهاتفية مع ذويهم وتلقي الزيارات منهم يسبب المعاناة والكره لكل من السجناء وأسرهم ويمكن أن يُعدَّ في ذاته واحدًا من ضروب التعذيب، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالأطفال والأقارب المتقدمين في السن. وفي سياق تعذيب السجناء والمحتجزين وإساءة معاملتهم، فإنَّ حظر التواصل مع الأسرة والمحامين والأصدقاء يمثِّل عائقًا خطيرًا أمام فضح الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين المتورطين في مثل هذه الممارسات. وذكر ما يقرب من جميع المستجيبين للاستطلاع أنهم عانوا من الحظر التعسفي للزيارات العائلية والمكالمات الهاتفية، بل أضافوا بالقول إنَّ حظرًا من هذا القبيل قد فُرض عليهم مرارًا.

وفي بعض الحالات، مُنع سجناء الرأي من تلقي الزيارة من ذويهم أو إجراء مكالمات هاتفية معهم لسنوات. فعلى سبيل المثال، اعتقلت قوات أمن المباحث عامل الإغاثة الإنسانية **عبد الرحمن السدحان** من مكان عمله في جمعية الهلال الأحمر بالرياض في 12 مارس 2018 دون مذكرة اعتقال. ثم تعرض إلى تعذيب شديد بينما كان مختفيًا قسرًا لمدة 23 شهرًا، دون أي أنباء عن مكان وجوده. وبعد مناشدة علنية للحصول على معلومات عنه وجَّهتها أخته، وهي مواطنة أمريكية نظَّمت حملة من أجله من خارج البلاد، سمحت السلطات السعودية للسدحان أخيرًا بالاتصال بعائلته لمدة دقيقة واحدة في 12 فبراير 2020. وأخبر أسرته بأنَّه محتجز في سجن الحائر بالرياض، لكنه لم يقدم أي تفاصيل عن قضيته أو حالته الصحية. ثم حُرِّم من أي اتصال بذويه لمدة عام آخر، حتى 22 فبراير 2021. وتعرض أثناء احتجازه إلى التحرش الجنسي، والصعق بالكهرباء، والضرب الذي تسبب بكسور في العظام، والجُلْد، والتعليق في وضعيات مجهدَّة، كما لاقى التهديد بالقتل، والإهانات، والإذلال اللفظي، والحبس الانفرادي.¹⁰⁴

¹⁰⁴ منظمة القسط لدعم حقوق الإنسان، الحكم بالسجن 20 عامًا على الناشط الإنساني عبد الرحمن السدحان، 8 أبريل 2021.

وليس من المستغرب بعد هذا كله أن صحته تدهورت، غير أن السلطات لم تتخذ أي خطوات للتحقيق في ادعاءات أسرته بتعريضه للاختفاء القسري والتعذيب.

كما حظرت السلطات في بعض الأحيان الزيارات الأسرية والمكالمات الهاتفية على السجناء، وبخاصة سجناء الرأي، أثناء إجراءات الإغلاق التي تتصل بوباء كوفيد-19. وإذا كان من الممكن إقامة الحجة لصالح حظر الزيارة بدعوى الحد من الاتصال الجسدي بالزائرين، فلا يمكن أن يكون هناك مبرر صحي لحظر الاتصالات الهاتفية، وهو ما يبدو إجراءً عقابياً محضاً.

وحتى في الحالات التي تسمح فيها السلطات بإجراء مكالمات هاتفية، فإنها تكون خاضعة للمراقبة، ولا يُسمح خلالها للمحتجزين بإطلاع ذويهم أو ممثليهم القانونيين على أي معلومات عن قضاياهم أو ظروف احتجازهم، ناهيك عن أن يذكروا تعرضهم إلى التعذيب. وتخضع الزيارات الشخصية كذلك للمراقبة المكثفة، وتتم في ظروف تجعل من الصعب على السجناء إخبار أسرهم بأي معلومات ذات أهمية. وفي حين تتمكن أسر بعض الموقوفين، إذا ما كان بعض أفرادها مقيمين خارج البلاد، أو إذا كانت لها صلة ما بالمجتمع الدولي المعني بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام؛ من إطلاع الجمهور والهيئات ذات الصلة على معلومات متعلقة بالتعذيب أو الاختفاء القسري أو الحبس الاحتياطي المطول، فإن ثمة أسراً أخرى ليست لها إمكانيات مماثلة، بل إنها تتعرض في واقع الأمر إلى الضغط والتهديد من قبل مسؤولي أمن الدولة، إذا ما اعتبرت السلطات أنها تكشف معلومات عن التعذيب، كما ذكر آنفاً.

4. 6. إضراب السجناء عن الطعام احتجاجاً على سوء المعاملة

ليس السجناء الذين يأتون تناول الطعام دومًا "مضربين عن الطعام"، فقد يصومون طوعاً لأسباب متنوعة. وفي بلدان مثل السعودية حيث لا تحترم حقوق السجناء احتراماً كاملاً، وحيث تلجأ السلطات إلى ممارسة التهريب القانوني ضد المحتجزين أو مضايقاتهم أو إيقاع التعذيب بهم، وحيث لا تلتقى شكاوى السجناء أو استفساراتهم أي استجابة، فقد يكون الإضراب عن الطعام أو الصوم الطوعي الملاذ الأخير لمن شاء من السجناء أن يقوم بالاحتجاج على وضعه ومطالبة السلطات بالاهتمام بقضيته.¹⁰⁵

وتحظر المبادئ التوجيهية للأطباء بشأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ذات الصلة بالاحتجاز أو السجن، التي أقرتها الرابطة الطبية العالمية في إعلان طوكيو الصادر عام 1975 وإعلان مالطة لعام 1991، ممارسة التغذية القسرية، وتعتبرها ضرباً محتملاً من ضروب التعذيب، وتركز على ضمان سلامة المريض من خلال علاقة أساسها الثقة بالطبيب. وإذا صرح السجن بوضوح بأنه يرفض أن تتم تغذيته قسراً، فإن على الطبيب أن يُقدّر ما يكفل مصلحة المريض استناداً إلى الاعتبارات السريرية والأخلاقية، دون ممارسة أي شكل من أشكال الإكراه، مع مراعاة موافقة السجن المظلمة على المضي في الصوم. غير أن الأنظمة القمعية من مثل نظام السجون السعودي قد لا تتيح للأطباء الخصوصية أو القدرة على التعامل مع الموقوفين المضربين عن الطعام طوال أمد الإضراب، الأمر الذي قد يحد من قدرة الأطباء على مراقبة صحة السجناء، والعمل مع السلطات من أجل تحسين أوضاعهم.

عادةً ما يستخدم السجناء السياسيون ونشطاء حقوق الإنسان الموقوفون في السجون السعودية الإضراب عن الطعام كوسيلة لتحدي الظروف السيئة أو سوء المعاملة أو المضايقات القانونية مما يلاقونه أثناء الاحتجاز. وقد وثقت منظمة القسط عدة

¹⁰⁵ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الجوانب الطبية والأخلاقية للإضراب عن الطعام في الاحتجاز ومسألة التعذيب، 1 يناير 1998.

حالات من الإضراب عن الطعام في السنوات الأخيرة من قبل نشطاء مسجونين منذ عهد قريب وآخرين ممن طال مكوثهم في السجن. في ديسمبر 2020، استجابت السلطات إلى مطالب محمد القحطاني، الناشط السياسي والمؤسس المشارك لجمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية، بعد إضراب عن الطعام استمر عشرة أيام نفّذه احتجاجًا على حرمانه من الحصول على الكتب وأدوية ضرورية.¹⁰⁶ وتجدر الإشارة إلى أن أسرة القحطاني قامت بدور أساسي في تعزيز مطالبه من خارج البلاد، وقد ثبت أن ذلك كان ذا أهمية كبرى في قدرته على التعريف بقضيته.

في مارس 2021، أعلن أكثر من 30 ناشطًا وكاتبًا سياسيًا مسجونًا، بمن فيهم القحطاني، وفوزان الحربي وعيسى النخيفي وفهاد العريبي ومحمد الحضيف وعبد العزيز السندي الإضراب عن الطعام احتجاجًا على المضايقات وسوء المعاملة في سجن الحائر وعنيزة. واحتج الموقوفون على احتجازهم في الجناح ذاته الذي يؤوي سجناء يعانون من أدواء نفسية ويبدون العنف نحوهم، واحتجوا كذلك على حرمانهم من التواصل مع أسرهم ومن الحصول على الكتب والصحف. وقد بدأ السجناء إضرابهم عن الطعام بعد أن أهملت سلطات السجن الردّ على شكاوهم. وقد عمدت السلطات مرارًا إلى حرمان السندي من تلقي زيارات ذويه أو إجراء المكالمات الهاتفية، وتكرر وضعه في الحبس الانفرادي. وقد تم إدخال أحد السجناء، وهو النخيفي، إلى المستشفى نتيجة لذلك للإضراب.¹⁰⁷



فوزان الحربي



محمد الحضيف



عبد العزيز السندي



وليد أبو الخير



خالد العمير



رائف بدوي

¹⁰⁶ منظمة القسط لدعم حقوق الإنسان، المدافع عن حقوق الإنسان محمد القحطاني يفك إضرابه عن الطعام بعد تعهد السلطات السعودية بالاستجابة لمطالبه، 30 ديسمبر 2020.

¹⁰⁷ منظمة القسط لدعم حقوق الإنسان، إضراب أكثر من 30 معتقل رأي عن الطعام احتجاجًا على المضايقات، 12 مارس 2021.

على نحو مماثل، نفّذ ثلاثة نشطاء بارزين، هم المحامي والناشط الحقوقي الحائز على جوائز وليد أبو الخير، والإصلاحي الدستوري خالد العمير، والمدوّن الليبرالي رائف بدوي؛ إضرابًا عن الطعام في أواخر 2019 ومطلع عام 2020 احتجاجًا على سوء المعاملة والمحاکمات الجائرة وظروف السجن السيئة.¹⁰⁸ وقد احتجّ أبو الخير على المداهمات المتكررة لزنزانه وعلى نقله إلى وحدة ذات إجراءات أمنية مشددة، وقد وصل صومه إلى أن أعادته السلطات إلى زنزانه العادية في السجن. وفي وقتٍ ما أثناء إضرابه، تمّت تغذيته قسرًا ببعض المغذيات في المستشفى، حيث لاحظ أحد الشهود أنّه كان في حالة صحية سيئة. وأمّا بدوي، الذي انضم إلى أبو الخير في الإضراب المذكور، فقد أنهى بدوره إضرابه بعد نقله من وحدة الإجراءات الأمنية المشددة إلى مهجع يتضمن زنازين اعتيادية. وأنهى العمير إضرابه، الذي كان قد أعلنه احتجاجًا على محاكمته الجائرة وعلى مضايقة النشطاء، بعد أن باشرت السلطات في وقت متأخر الإجراءات القضائية الأولية. ولجأت الناشطة في مجال حقوق المرأة لجين الهذلول مرتين إلى الإضراب عن الطعام خلال عام 2020 احتجاجًا على القيود المفروضة على الاتصالات والزيارات الأسرية، وعدم استجابة السلطات في سجن الحائر السياسي إلى طلباتها وشكاياتها. وكانت قد أبلغت والديها، عندما كان ما يزال مسموحًا لهما بزيارتها مرة في الشهر، أنها ستضرب عن الطعام مطالبةً بتمكينها من إجراء مكالمات هاتفية أسبوعية منتظمة وفقًا لما تقضي به الأنظمة.¹⁰⁹

وفي حين أنه من الصعب تقدير مدى نجاعة أي إضراب عن الطعام في حل مشكلة مستمرة أو صعوبة بالنسبة لموقوف محتجز في السعودية، فإنّ الصوم الذي يتطلبه الإضراب يشكل خطرًا بالغًا على صحة السجن. وقد نُقل المضرّبون عن الطعام إلى المستشفى بسبب القصور في إمكانيات حصولهم على الرعاية الطبية المناسبة داخل السجون. ومع ذلك، فإنّ الإضراب عن الطعام ما زال يمثل الملاذ الأخير لبعض السجناء الذين قد يكون في وسعهم، بسبب من صلات أسرهم أو أصدقائهم خارج البلاد، الإعلام بإضرابهم عن الطعام وما لديهم من مطالب لإنهائه. إنّ واقع اضطرار هذا العدد الكبير من السجناء السعوديين، ولا سيما من النشطاء في مجال حقوق الإنسان والمحامين، إلى الإضراب عن الطعام إنّما يؤكد عدم استجابة سلطات السجن إلى مطالبهم، وتجاهل الدولة لحقوق الموقوفين في السجون ومراكز الاحتجاز السعودية.

¹⁰⁸ منظمة القسط لدعم حقوق الإنسان، عاجل: سجناء رأي يعلنون إنهاء إضرابهم عن الطعام (بالإنجليزية)، 12 فبراير 2020.

¹⁰⁹ رويترز، ناشطة نسوية سعودية بارزة تبدأ إضرابًا عن الطعام أثناء الاحتجاز بحسب ما ذكرته أسرتها، 27 أكتوبر 2020.



التوصيات

التوصيات

التوصيات إلى المجتمع الدولي:

- في كل وقت تتم فيه أي تعاملات مع السلطات السعودية، أو الدخول في أعمالٍ مع كيانات تجارية أو غيرها من المؤسسات السعودية، فإنَّ على المجتمع الدولي أن يقوم بإيلاء الاعتبار المتوجَّب إلى وضع حقوق الإنسان في البلاد، والنظر في ما قد ينشأ عن اشتراك في تلك التعاملات من تأثير سلبي محتمل؛
- تقديم مشروع قرار إلى الأمم المتحدة يقضي بإنشاء آلية مراقبة تكون معنية بوضع حقوق الإنسان في السعودية، وإقراره؛ و
- دعم الجهود التي تبذلها حكومات الأطراف الثالثة والمسؤولون القنصليون لضمان الإفراج عن الموقوفين من المستضعفين وإعادتهم إلى أوطانهم بأمان، بمن في ذلك العمال المهاجرون الذين تجاوزوا مدة الإقامة القانونية، أو الأشخاص الذين تمَّ الاتجار بهم بالطرق غير القانونية، أو التوصل إلى تحسين ظروف احتجازهم لضمان سلامتهم؛ و
- حث السلطات في السعودية على تنفيذ التوصيات الواردة أدناه.

التوصيات إلى السلطات السعودية:

الإطار القانوني

- إصلاح النظام القانوني في البلد بوضع دستور وسنَّ قانون جنائي، ومراجعة نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، ونظام المطبوعات والنشر، ونظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، لجعلها متوافقةً مع المعايير الدولية بشكلٍ تام، وبحيث لا تكون تلك التشريعات أساساً لمحاكمة الأفراد العاملين في مجال التعبير والمناصرة السلميين، ولا سيما في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان؛
- تعديل تعريف الإرهاب بحيث يتوافق مع المعايير الدولية، وإنفاذ الضمانات القانونية المتوجبة على حدِّ سواء في حالة الأشخاص المشتبه بضلوعهم في أعمال إرهابية؛
- المصادقة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛
- المصادقة على البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لتمكين الهيئات التي أنشئت بموجب تلك الاتفاقيات من النظر في الشكايات الفردية، ورفع التحفظات التي أبدتها على كلِّ من اتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل؛

- تعديل كلِّ من نظام السجن والتوقيف لعام 1978 ونظام الإجراءات الجزائية لعام 2001، لجعلهما متوافقين مع المعايير الدولية؛
- وضع حد لممارسة الاحتجاز التعسفي، واتخاذ ما يكفل للأشخاص المجرّدين من حريتهم جميع الضمانات القانونية الأساسية وحقّهم في المحاكمة العادلة؛
- ضمان تمكين جميع الأشخاص المجرّدين من حريتهم، بمقتضى النص القانوني والممارسة العملية، من الاتصال بمحامٍ من اختيارهم في جميع مراحل الاعتقال، والاستجواب، والاحتجاز قبل المحاكمة وبعدها، وتمكينهم من التشاور مع محاميهم في خصوصية، وتمكين الموقوفين من الاتصال بأحد أفراد أسرّتهم أو بأي شخص آخر يختارونه لإبلاغه بمكان احتجازه؛
- ضمان إعلام المحتجزين بحقوقهم، وتمكينهم من ممارسة حقّهم في طلب أن يقوم طبيب مستقل بإجراء فحص طبي لهم وحقّهم في أن يُجاب طلبهم ذلك، ويفضّل أن يكون الطبيب من اختيارهم. وتمكين الموقوفين من الحصول على المساعدة اللغوية كالترجمة التحريرية والترجمة الفورية، وحقّ المحتجزين في أن يُحالوا إلى القضاء دون إبطاء؛
- ضمان استقلال القضاء وحياده وفقاً للمعايير الدولية؛ و
- إلغاء المحكمة الجزائية المتخصصة والامتناع عن تعريض المعارضين السلميين لأعمال انتقامية بذريعة مكافحة الإرهاب.

نظام السجون السعودي

- السماح للمراقبين الدوليين المستقلين، مثل خبراء الأمم المتحدة أو ممثلي المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، بالوصول إلى مرافق الاحتجاز من أجل تقييم أوضاع السجون وضمان سلامة السجناء. وينبغي أن يكون وصول المراقبين إلى مرافق الاحتجاز غير مقيّد وغير خاضع للرقابة؛
- ضمان أن تخضع جميع أماكن الاحتجاز إلى مراقبة منتظمة من قبل مؤسسة مستقلة؛
- طلب اعتماد الهيئة السعودية لحقوق الإنسان من قبل لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتتم مراجعة استقلاليتها وامثالها لمبادئ باريس لدى اضطلاعها بدورها في الرصد والرقابة؛
- تحسين إدارة مرافق السجون وضمان التمسك بقواعد الأمم المتحدة الدنيا لمعاملة السجناء في جميع أماكن الاحتجاز؛
- عدم احتجاز أي موقوف في الحبس الاحتياطي لمدة تتجاوز الحد الأقصى الذي تسمح به الأحكام القانونية قبل إحالة قضيته إلى المحكمة المختصة أو إطلاق سراحه؛ وضمان أن يتم الإفراج عن السجناء المُدانين حال إتمامهم مدة عقوبتهم؛

- إلغاء نظام الولاية الذي تحتاج المرأة بموجبه إلى إذن ولي أمرها الذكر لمغادرة مرافق الاحتجاز أو دار الرعاية؛
- مراجعة قائمة الجرائم التي تُعتبر موجبة للاحتجاز الفوري، وإلغاء بعض ما تضمّنته من جرائم لا تتفق مع المعايير الدولية؛
- ضمان عدم احتجاز أي شخص في مرافق احتجاز غير رسمي أو سري خاضع لسيطرة سلطات الدولة بحكم الأمر الواقع؛ و
- ضمان احتفاظ مرافق الاحتجاز بسجلات تتضمن معلومات كاملة ومفصلة، بما في ذلك بيانات وافية عن الاستجابات وما يقع من حوادث أثناء الاحتجاز، والسجلات الطبية لكل محتجز.

الأوضاع الصحية والرعاية الطبية

- ضمان تطبيق ظروف احتجاز عادلة وإنسانية وفقاً لقواعد الأمم المتحدة الدنيا المعيارية لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) وضمن مبدأ عدم التمييز لجميع الأشخاص المحتجزين؛
- التخفيف من الاكتظاظ في مرافق الاحتجاز، ومن الإجراءات التي يمكن اتخاذها في هذا الشأن إنفاذ تدابير بديلة لعقوبة السجن وزيادة ما تقرره الميزانية العامة من مخصصات لتطوير وتجديد البنية التحتية للسجون وغيرها من مرافق الاحتجاز؛
- بالإضافة إلى ما تقدّم، فإنّ من الممكن العمل على الحد من الاكتظاظ في مرافق الاحتجاز بالإفراج عن السجناء السياسيين والمجرمين القُصّ، مع إعطاء الأولوية لإطلاق سراح السجناء المتقدمين في السن والسجناء الذين يعانون من داء عُضال أو مرض مزمن؛
- اتباع المعايير الصحية الدنيا المنصوص عليها في نظام السجن والتوقيف، وما نصّت عليه المبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية؛
- ضمان استقلالية المهنيين الطبيين العاملين في مرافق الاحتجاز، وتقديم برامج تدريبية إليهم على نحو منتظم؛
- توفير إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الملائمة وفي الوقت المناسب، وبخاصة للسجينات والسجناء من ذوي الإعاقة؛
- إجراء فحوصات صحية لجميع السجناء عندما يتم إيداعهم مرافق الاحتجاز لأول مرة؛
- اتخاذ تدابير فعالة لتحسين المرافق الصحية وجودة الغذاء والخدمات الصحية المتاحة لجميع المحتجزين؛

● إنفاذ ما يلزم من تدابير وقائية مثل إجراءات النظافة ومكافحة العدوى، وضمان توفير ما يكفي من لوازم الحماية الشخصية؛ و

● ضمان إجراء تحقيقات مستقلة في جميع حالات الوفاة أثناء الاحتجاز.

التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة

● وضع حد لممارسة التعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي والحبس الانفرادي المطوّل، وإجراء تحقيقات عاجلة وفعالة وموثوقة في جميع ادعاءات التعذيب، ومحاسبة الجناة، وتوفير سبل الانتصاف للضحايا بما يتفق والمعايير الدولية؛

● تضمين التشريعات المحلية تعريفاً للتعذيب يتفق مع ما نصّت عليه المادة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب؛

● ضمان أن يتلقى جميع المسؤولين المعنيين، بمن فيهم العاملون بالمهن الطبية، التدريب المتخصص على تحديد حالات التعذيب وسوء المعاملة وتوثيقها، وفقاً لبروتوكول اسطنبول؛

● تجريم التعذيب والامتنال التام إلى أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب، وضمان أن تتناسب العقوبات مع جسامة الجريمة، كما ينبغي أن تنص القوانين على مستويات الاشتراك في التعذيب على اختلافها، وعلى أن إطاعة الأوامر العليا لا يمكن أن يتم التذرّع به في معرض الدفاع عن أفعال التعذيب؛

● حظر الاحتجاز السري والحبس الانفرادي وإلغاء جميع الأحكام القانونية التي تسمح بهذه الممارسات أو تسهلها؛

● توفير ما يلزم من الرعاية الطبية وفحوصات الطب الشرعي لضحايا التعذيب من قبل أطباء مستقلين؛

● أن تنصّ التشريعات المحلية على الحق في الانتصاف من أفعال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وعلى مساءلة الجناة، وضمان إعادة تأهيل ضحايا الانتهاكات وتعويضهم.

ختامًا، وبالنيابة عن منظمة القسط لدعم حقوق الإنسان، يحثُّ الباحثون ومؤلفو هذا التقرير السلطات السعودية على الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع سجناء الرأي، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان، المحتجزين بسبب ممارستهم حرياتهم الأساسية.

تحت أستار الكتمان:

السجون ومراكز الاحتجاز
في السعودية

يوليو
2021

القسط
ALQST
For Human Rights لحقوق الإنسان

